تلخيص المنطق

للعلامة المظفر

اکبر ترابی

تلخيص المنطق

للعلّامة المظفّر

الملخص

اكبر ترابی

تلخيص المنطق

الملخّص: اکبر ترابی
الناشر / مؤسسه انتشارات دارالعلم
الکمیه / ۳۰۰۰ جلد
السعر / ۳۵۰۰ تومان
الطبعه / الثانیه عشره ۱۴۳۰
قطع و صفحه / وزیری ۳۲۰ صفحه

دفتر مرکزی / قم خیابان ارم، مقابل کوچه ۲۰، پلاک ۳۵۷
تلفن / ۹ – ۷۷۴۴۲۹۸ فکس / ۷۷۴۱۷۹۸، تلفن انبار / ۲۹۱۰۱۷۷
دفتر تهران / خیابان انقلاب، ۱۲ فروردین، ساختمان تجاری ناشران
طبقه همکف شماره ۱۸ / ۱۶ تلفن: ۶۶۹۷۳۸۰۹-۶۶۹۵۵۴۰۵

چاپ / شرکت چاپ قدس قم، تلفن ۷۷۳۱۳۵۴ فکس ۷۷۴۳۴۴۳

شابک ۲-۳۵-۵۹۷۶-۹۶۴-۹۷۸ ISBN 978-964-5976-35-2

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدللّه رب العالمين وصلّى الله على محمّد وآله الطاهرين إنّ من واجبات الحوزات العلمية إعداد كتب تدور عليها رحى الدراسات. وقد تصدى السلف الصالح ـ جزاهم الله خيراً ـ بهذا الواجب كتصدّيهم بسائر الواجبات العلمية والإجتماعية. ولكنّ الزمان كلّما يتجدّد يتطلب تجديد النظر فيما حصل ممّن لا عصمة له من أبناء البشر العاديين وإن لا ينبغي التسرع فى الرغبة عن المؤلفات القيّمة وإقامة ما لم يُتَعَمَّل فيه مُقامَها. ثمّ أن من الكتب الدراسية التى لها منزلة عالية كتاب «المنطق» للعلاّمة المظفر الذى فاق بحق ما سواه فى مستواه بملاحظة كل ما لاحظه العلامة المؤلّف فى تأليفه. غير أن فيه شيئاً من الأطناب يُحسّه من دَرّسَه ودَرَسَه.

فتصدّى بعض الأساتذة الكرام تلخيصه بما لا يُخلّ بالغرض ولا يضرّ بالمراد، بأن حذف بعض الكلمات المرادفة والجملات الموضحة وما إلى ذلك. فأصبح التلخيص ـ تلخيص المنطق ـ مهيّئاً للطبع رجاءً من الله تعالى أن يجعله مما يُنْتَفَعُ به كما انْتُفِعَ ولايزال يُنْتَفَعُ بأصله إنّه ولى التوفيق.

جامعة الزهراء«س»

الحوزة العلمية ـ قم المقدسة

فهرس كتاب تلخيص المنطق

الجزء الأوّل

الباب الأوّل: مباحث الألفاظ

الباب الثاني: مباحث الكلّي

تنبيهات وتوضيحات

تقسيمات العرضى

الباب الثالث: المعرف وتلحق به القسمة

الجزء الثاني

الفصل الأوّل: القضايا

الفصل الثاني: أحكام القضايا

الفصل الأوّل: صناعة البرهان

الفصل الثانى: صناعة الجدل

المبحث الأوّل: القواعد والأصول

المبحث الثاني: الأنواع

المبحث الثالث: التوابع

الفصل الرابع: صناعة الشعر

الفصل الخامس: صناعة المغالطة

المبحث الأوّل: المقدمات

المبحث الثانى: أجزاء الصناعة الذاتية

بسم الله الرحمن الرحيم

أَلْمَدخل

الحاجة إلى المنطق:

خلق الله الإنسان مفطوراً على التفكير بما منحه من قوة عاقلة مفكرة. ولكن ـ مع ذلك ـ نجده كثير الخطاء في أفكاره فيحسب ماليس بعلةٍ علّة وما ليس بنتيجةٍ لافكاره نتيجةً وما ليس ببرهان برهانا، وقد يعتقد بامرٍ فاسدٍ أو صحيح من مقدماتٍ فاسدة ... وهكذا، فهو ـ إذن ـ بحاجة إلى ما يصحّح افكاره ويرشده إلى طريق الأستنتاج الصحيح وقد ذكروا أن (علم المنطق) هو الأداة التي يستعين بها الإنسان على العصمة مِن الخطاء وترشده إلى تصحيح افكاره. إذن فحاجتنا إلى المنطق هي «تصحيح افكارنا».

لو قلتم: إن الناس يدرسون المنطق ويخطأون في تفكيرهم فلا نفع فيه.

قلنا: ليس ذلك إلاّ لأنّ الدارس للعلم لايحصل على ملكة العلم أو لايراعي قواعده عند الحاجة أو يخطأ في تطبيقها.

تعريف علم المنطق:

ولذلك عرفوا المنطق بأنّه: آلةٌ قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطاء فى الكفر. فانظر إلى كلمة (مراعاتها)، واعرف السّر فيها كما قدمناه.

المنطق آلة:

وانظر إلى كلمة [آلة] فى التعريف وتأمّل معناها، فتعرف ان المنطق إنما هو قسم من العلوم الآلية التى تستخدم لحصول غاية، هى غير معرفةِ نفسِ مسائل العلم، فهو يتكفلّ ببيان الطرق العامّة الصحيحة الَّتى يتوصل بها الفكر إلى الحقائق المجهولة، كما يبحث علم الجبر عن طرق حلّ المعادلات الَّتى بها يتوصل الرياضى إلى المجهولات الحسابية. ولذا سمّوا هذا العلم «الميزان» و «المعيار» من الوزن والعيار ووسموه بـأنّه خادم العلوم.

العلم*

تمهيد:

قلنا: إن الله تعالى خلق الإنسان مفطوراً على التفكير بما أعطى من قـوّةٍ عـاقلةٍ

(*) المبحوث عنه هنا «العلم الحصولى» امّا العلم الحضورى، كعلم النفس بذاتها وكعلم الله تعالى بنفسه ومخلوقاته ـ فلا تدخل فيه الأبحاث الآتية، لأنّه ليس حصوله للعالم بارتسام صورة المعلوم فى نفسه بل بحضور نفس المعلوم بوجوده الخارجى العينى للعالم.

مفكّرةٍ يمتاز بها عن العجماوات ولأباس ببيان موطن هذا الامتياز من أقسام العلم الذى نبحث عنه مقدمة لتعريف العلم ولبيان علاقة المنطق به فنقول:

١ ـ إذا ولد الإنسان يولد وهو خالى النفس من كل فكرة، فإذا نشأ، نراه يحس بما حوله من الأشياء، فنعرف أن نفسه التى كانت خالية اصبحت مشغولة بحالة جديدة نسمّيها «العلم»، وهى العلم الحسى الذى هو ليس إلاّ حسّ النفس بالأشياء التى تنالها الحواس الخمس. وهذا اوّل درجات العلم وهو رأس المال لجميع العلوم التى يحصل عليها الإنسان ويشاركه فيهساير الحيوانات التى لها جميع هذا الحواس أو بعضها.

٢ ـ ثم تترقى مدارك الطفل فيتصرف ذهنه فى صور المحسوسات المحفوظة عنده فينسب بعضها إلى بعض: هذا أطول من ذاك، وهذا الضوء أنور من الآخر أو مثله ... ويؤلف بعضها من بعض تأليفاً قد لا يكون لها وجودٌ فى الخارج، وهذا هو العلم الخيالى يحصل عليه الإنسان بقوة «الخيال» وقد يشاركه فيه بعض الحيوانات.

٣ ـ ثم يتوسع فى ادراكه إلى أكثر من المحسوسات، فيدرك المعانى الجزئيّة التى لا مادة لها ولا مقدار: مثل حبّ ابويه له وعداوة مبغضيه وهذا هو العلم الوهمى يحصل عليه الإنسان كغيره من الحيوانات بقوة الوهم وهى موضع افتراق الإنسان عن الحيوان.

٤ ـ ثم يذهب فى طريقه متميّزاً عن الحيوان بقوّة العقل التى لاحد لها، فيدير بها دقّة مدركاته، ويميّز الصحيح منها عن الفاسد، وينتزع المعانى الكليّة من الجزئيات ويقيس بعضها على بعض وينتقل من معلوم إلى آخر ويستنتج ويحكم. وهذا العلم الذى يحصل للإنسان بهذه القوّة هو العلم الأكمل الذى كان به الإنسان إنسانا. وعلم المنطق وضع لأجل تنظيم تصرفات هذه القوة خوفاً من تأثير الوهم والخيال عليها.

تعريف العلم:

[يعرف مما تقدم] أنّ الإدراك أو العلم انّما هو انطباع صور الأشياء فى نفسك. ولا فرق بين مدركاتك فى جميع مراتبها، كما تنطبع صور الأشياء فى المرآة ولذلك عرفوا العلم بأنه: «حضور صورة الشئ عند العقل».

ألتصور والتصديق

إذا رسمت مثلثا تحدث فى ذهنك صورة له، هى علمك بهذا المثلث ويسمى هذا العلم «بالتصور». وهو تصور مجرد لا يستتبع جزماً واعتقادا، وإذا تنبهت إلى زوايا المثلث تحدث لها ايضاً صورة فى ذهنك وهى ايضاً من التصور المجرد، وإذا رسمت خطا افقيا وفوقه خطا عموديا مقاطعا له تحدث زاويتان قائمتان فتنتقش صورة الخطّين والزاويتين فى ذهنك، و هى من التصور المجرد ايضاً.

و إذا اردت أنْ تقارن بين القائمتين ومجموع زوايا المثلث، فتسأل فى نفسك: هل هما متساويان؟ وتشك فى تساويهما، تحدث عندك صورة لنسبة التساوى بينهما وهى من التصور المجرد ايضا. فإذا برهنت على تساويهما تحصل لك حالة جديده مغايرة للحالات السابقة وهى ادراكك لمطابقة النسبة للواقع المستلزم لحكمِ النفس وإذعانها وتصديقها بالمطابقة وهذه الحالة هى التى تسمى «بالتصديق».

وكذلك إذا أدركت أن النسبة فى الخبر غير مطابقة للواقع فهذا الادرك تصديق.

تنبيه:

إن التصور والأدراك والعلم كلّها الفاظ لمعنى واحد وهو: حضور صور الأشياء

عند العقل فالتصديق ايضا تصورٌ ولكنه تصور يستتبع الحكم وقناعة النفس وتصديقها. وإنما لأجل التمييز بين التصور المجرد غير المستتبع للحكم، وبين التصور المستبتع له سمّي الأول «تصوراً» والثانى «تصديقاً» تسمية الشئ باسم لازمه أمّا إذا قيل «التصور المطلق» فانّما يردا به ما يساوق العلم والأدراك فيعم كلا التصورين.

بماذا يتعلق التصديق والتصور؟

ليس للتصديق إلاّ مورد واحد يتعلق به، وهو النسبة فى الجملة الخبرية عند الحكم والاذعان بمطابقتها للواقع أو عدم مطابقتها وامّا التصور فيتعلق بأجد أربعة امور:

١ ـ «المفرد» من إسم أو فعل «كلمة» وحرف «اداة».

٢ ـ «النسبة فى الخبر»، عند الشك فيها أو توهمها، حيث لا تصديق.

٣ ـ «النسبة فى الأنشاء»، مِن امرٍ ونهى واستفهام ... إلى آخر الأمور الأنشائيّة التى لا واقع لها وراء الكلام، فلا مطابقة فيها للواقع خارج الكلام، فلا تصديق.

٤ ـ «المركب الناقص»، كالمضاف والمضاف إليه والشبيه بالمضاف والموصول وصلته والصفة والموصوف، وكل واحد من طرفى الجملة الشرطية ... إلى آخر المركبات الناقصة التى لايستتبع تصورها تصديقا.

أقسام التصديق:

ينقسم التصديق إلى قسمين: يقين وظن، لأن التصديق هو ترجيح أحد طرفى الخبر وهما الوقوع واللاوقوع سواء كان الطرف الآخر محتملاً أو لا فان كان هذا الترجيح مع نفى احتمال الطرف الآخر بتاً فهو «اليقين»، وان كان مع وجود الأحتمال

ضعيفا فهو «الظن».

توضيح ذلك: أنك إذا عرضت على نفسك خبراً من الأخبار فأنت لاتخلو عن إحدى حالات أربع:

١ ـ «اليقين»: وهو أن تصدّق بمضمون الخبر أو بعدمه على نحو الجزم وهو أعلى قسمى التصديق[1].

٢ ـ «الظنّ»: وهو أن ترجح مضمون الخبر أو عدمه مع تجويز الطرف الآخر، وهو ادنى قسمى التصديق.

٣ ـ «الوهم»: وهو أن تحتمل مضمون الخبر أو عدمه مع ترجيح الطرف الآخر.

٤ ـ «الشك»: وهو يتساوى احتمال الوقوع واحتمال العدم.

تنبيه: يعرف ممّا تقدم أمران: (الأول) أن الوهم والشك ليسا من أقسام التصديق بل هما مِن اقسام الجهل. (الثانى) أن الظن والوهم دائماً يتعاكسان.

الجهل وأقسامه

ليس الجهل الا عدم العلم ممن له استعداد العلم، مثل العمى، فانّه عدم البصر فيما شأنه أن يبصر. وسيأتى أن مثل هذا يسمى (عدم ملكة) ومقابله وهو العلم أو البصر يسمّى (ملكة)، فيقال إن العلم والجهل متقابلان تقابل الملكة وعدمها.

---

(١) ولليقين معنى آخر فى اصطلاحهم وهو خصوص التصديق الجازم المطابق للواقع لاعن تقليد وهو أخص من معناه المذكور فى المتن لأن المقصود به التصديق الجازم المطابق للواقع سواء كان عن تقليد أولا.

والجهل على قسمين كما أن العلم على قسمين. فتارةً يبادل التصور اى يكون فى مورده وأُخرى يبادل التصديق، فيصح بالمناسبة ان نسمى الأول (الجهل التصورى) والثانى (الجهل التصديق).

ثم انهم يقولون إن الجهل ينقسم إلى قسمين: بسيط ومركب، وفى الحقيقة أن الجهل التصديق خاصة هو الذى ينقسم إليهما كما سيتضح. ولنبيّن القسمين فنقول:

١ ـ **الجهل البسيط**: أن يجهل الإنسان شيئا وهو ملتفتٌ إلى جهله فيعلم انه لا يعلم.

٢ ـ **الجهل المركب**: أن يجهل شيئاً وهو غير ملتفتٍ إلى أنه جاهلٌ به فلا يعلم انه لا يعلم.

ويسمون هذا مركباً لأنه يتركب مِنْ جهلين: الجهل بالواقع والجهل بهذا الجهل ويختص هذا فى مورد التصديق لأنه لايكون إلاّ مع الأعتقاد.

ليس الجهل المركب من العلم:

يزعم بعضهم دخول الجهل المركب فى العلم نظراً إلى انه يتضمن الأعتقاد وإن خالف الواقع، ولكنا إذا دققنا تعريف العلم نعرف ابتعاد هذا الزعم عن الصواب لأن معنى «حضور صورة الشئ عند العقل» أن تحضر صورة نفس ذلك الشئ، أمّا إذا حضرت صورة عنده بزعم أنها صورته فلم تحضر صورة ذلك الشئ وهذا هو حال الجهل المركب فلا يدخل تحت تعريف العلم.

العلم ضروريٌّ ونظرى

ينقسم العلم بكلا قسميه إلى قسمين:

أ ـ «الضروري»: ويسمى ايضاً (البديهى) وهو ما لايحتاج حصوله إلى كسب و نظر وفكرٍ. كتصورنا لمفهوم الوجود والعدم وكتصديقنا بأن الكلّ اعظم من الجزء.

ب ـ «النظرى»: وهو ما يحتاج حصوله إلى كسب ونظر وفكر، كتصورنا لحقيقة الروح والكهرباء وكتصديقنا بأن الأرض ساكنة أو متحركة حول نفسها وحول الشمس ويسمى ايضا (الكسبي).

توضيحٌ فى الضرورى:

إن الشئ قد يكون بديهيا ولكن يجهله الإنسان، لفقد سبب توجه النفس فلا يجب أن يكون الإنسان عالماً بجميع البديهيات، ولا يضر ذلك ببداهة البديهى ويمكن حصر اسباب التوجه فى الامور التالية:

١ ـ الانتباه: وهذا السبب مطردٌ فى جميع البديهيات.

٢ ـ سلامة الذهن: وهذا مطردٌ ايضا، فان من كان سقيم الذهن قد يشك فى أظهر الأمور أو لايفهمه.

٣ ـ سلامة الحواس: وهذا خاص بالبدهيهيات المتوقفة على الحواس الخمس وهى المحسوسات.

٤ ـ فقدان الشبهة: والشبهة أنّ يؤلف الذهن دليلاً فاسداً يناقض بديهة من البديهيات ويغفل عما فيه من المغالطة، فيشك بتلك البديهة أو يعتقد بعدمها.

فان من البديهيات عند العقل إنّ الوجود والعدم نقيضان وأن النقيضين لا يجتمعان ولايرتفعان، ولكن بعض المتكلمين دخلت عليه شبهة فى هذه البديهة فحسب أن الوجود والعدم لها واسطة وسماها (الحال)، فهما يرتفعان عندها. ولكن مستقيم التفكير

إذا حدث له ذلك وعجز عن كشف المغالطة يردها ويقول إنّها (شبهة فى مقابل البديهة).

٥ ـ عملية غير عقلية: لكثير من البديهيات، كالتجربة فى التجريبيات فإذا احتاج الإنسان للعلم بشئٍ إلى تجربة طويلة مثلاً، فلا يجعله ذلك علما نظرياً مادام لايحتاج إلى الفكر والعملية العقلية.

تعريف النظر أو الفكر:

نعرف مما سبق أن النظر ـ أو الفكر ـ هو «حركة العقل بين المعلوم والمجهول)» وتحليل ذلك أن الإنسان إذا واجه بعقله المشكل (المجهول) وعرف انه مِن ايّ انواع المجهولات هو، فزع عقله إلى المعلومات الحاضرة عنده المناسبة لنوع المشكل، وعندئذٍ يسعى إلى تنظيمها فى الذهن حتى يؤلف المعلومات التى تصلح لحل المشكل فإذا استطاع ذلك تحرك عقله منها إلى المطلوب، فتمر على العقل ـ إذن ـ بهذا التحليل، خمسة ادوار:

١ ـ مواجهة المشكل.

٢ ـ معرفة نوع المشكل.

٣ ـ حركة العقل من المشكل إلى المعلومات المخزونة عنده.

٤ ـ حركة العقل ـ ثانياً ـ بين المعلومات للفحص عنها وتأليف ما يناسب المشكل.

٥ ـ حركة العقل ـ ثالثاً ـ من المعلوم الذى استطاع تأليفه ممّا عنده إلى المطلوب.

وهذه الحركات الثلاث هى الفكر أو النظر وهذا معنى حركة العقل بين المعلوم

والمجهول.

نعم من له قوّة الحدس يستغنى عن الحركتين الأوليين، وانما ينتقل رأسا بحركةٍ واحدة من المعلومات إلى المجهول وهذا معنى (الحدس). ولذلك جعلوا القضايا (الحدسيات) مِنْ اقسام البديهيات، لأنها تحصل بحركةٍ واحدة مفاجئة من المعلوم إلى المجهول عند مواجهة المشكل من دون كسب وسعى فكرى.

ولأجل هذا قالوا: إن قضية واحدة قد تكون بديهية عند شخص نظرية عند شخص آخر، وليس ذلك إلاّ لأنّ الأول عنده من قوّة الحدس مايستغنى به عن النظر و الكسب دون الثانى.

* * * *

تمرينات

١ ـ لماذا لم يكن الوهم والشك من أقسام التصديق؟

٢ ـ أذكر خمس قضايا بديهية من عندك مع بيان ما تحتاج إليه كلّ منها من اسباب توجه النفس الخمسة.

٣ ـ إذا علمت بأن فى الغرفة شيئاً ما وبعد الفحص عنه كثيراً وجدته فعلمت أنه فأرة مختفية، فهذا العلم الحاصل بعد البحث ضروريٌ ام نظرى؟

٤ ـ هل اتفق أن حصلت لك شبهة فى مقابل بديهة؟ أذكرها.

٥ ـ ما الفرق بين الفكر والحدس.

أبحاث المنطق

علم المنطق انما يحتاج إليه لتحصيل علوم النظرية، لأنّه هو مجموعة قوانين الفكر

والبحث امّا الضروريات فهو حاصلة بنفسها، بل هى رأس المال الاصلى لكاسب العلوم ليربح المعلومات النظرية المفقودة عنده.

وعلم المنطق يبحث عن كيفية تأليف المعلومات المخزونة عنده، ليتوصل بها إلى الربح، بتحصيل المجهولات واضافتها إلى ما عنده من معلومات: فيبحث تارةً عن المعلوم التصورى ويسمّى (المعرّف)، للتوصل به إلى العلم بالمجهول التصورى، واخرى عن المعلوم التصديقى ويسمّى (الحجة) ليتوصل به إلى العلم بالمجهول التصديقى.

والبحث عن الحجة بنحوين: تارة من ناحية هيئة تأليفها واخرى من ناحية مادة قضاياها وهو بحث الصناعات الخمس. ولكل من البحث عن المعرف والحجة مقدمات، فأبحاث المنطق نضعها فى ستة ابواب:

الباب الأول: فى مباحث الالفاظ الباب الثانى: فى مباحث الكلى الباب الثالث: فى المعرف وتلحق به القسمة	الجزء الأول
الباب الرابع: فى القضايا واحكامها الباب الخامس: فى الحجة وهيئة تأليفها	الجزء الثانى
الباب السادس: فى الصناعات الخمس	الجزء الثالث

الباب الأول: مباحث الألفاظ

الحاجة إلى مباحث الألفاظ:

إن المنطق لا يتعلق غرضه الأصلى إلاّ بنفس المعانى، ولكنه لا يستغنى عن البحث عن احوال الألفاظ توصلاً إلى المعانى، لِأنّه من الواضح أن التفاهم مع الناس ونقل الافكار بينهم لايكون غالباً إلّا بتوسط لغة من اللغات. والالفاظ قديقع فيها التغيير والخلط فلا يتم التفاهم بها، فاحتاج المنطق إلى أَن يبحث عن احوال اللفظ من جهة عامة، ليزن كلامه وكلام غيره بمقياس صحيح. وقلنا: (من جهة عامة)، لأن المنطق علم لا يختص بأهل لغة خاصة وللمنطق حاجةٌ اخرى إلى مباحث الألفاظ مِن اجل نفسه، لعلّها هى السبب الحقيق لأدخال هذه الأبحاث فى المنطق.

ونستعين على توضيح مقصودنا بذكر تمهيد نافع، ثم نذكر وجه حاجة الإنسان فى نفسه إلى معرفة مباحث الألفاظ نتيجةً للتمهيد، فنقول:

(التمهيد): إنَّ للأيشاء اربعة وجودات: وجودان حقيقيان ووجودان اعتباريان.

الأول ـ (الوجود الخارجى)، كوجودك، ووجود الأشياء التى حولك ونحوها.

الثانى ـ (الوجود الذهنى)، وهو علمنا بالأشياء الخارجية وغيرها من المفاهيم.

وهذان هما الوجودان الحقيقيان، لأنهما ليسا باعتبار معتبرٍ.

الثالث ـ (الوجود اللفظى)، بيانه: ان الإنسان محتاج إلى نقل افكاره إلى الغير وفهم افكار الغير. والطريقة الأولية للتفهيم هى أن يحضر الأشياء الخارجية بنفسها ولكن هذه تكلّفه كثيرا من العناء، على انها لاتفى بتفهيم اكثر الاشياء والمعانى، إما لأنها ليست من الموجودات الخارجية أو لايمكن احضارها وبمرور الزمن دعت الإنسان الحاجةُ ـ وهى أم الاختراع ـ إلى أن يضع لكل معنى يعرفه ويحتاج إلى التفاهم عنه لفظاً خاصا. ليحضر المعانى بالألفاظ بدلاً مِن احضارها بنفسها، وهذا الارتباط القوى ينشأ من العلم بالوضع وكثرة الأستعمال، فإذا حصل هذا لدى الذهن يصبح اللفظ عنده كانه المعنى، والمعنى كانه اللفظ فإذا وجد اللفظ فكانّها وجد المعنى. فلذا نقول: «وجود اللفظ وجود المعنى».

ولكنّه وجود لفظى للمعنى، أى ان الموجود حقيقة هو اللفظ لا غير وينسب وجوده إلى المعنى مجازاً. والشاهد على هذا الارتباط انتقال القبح والحسن من المعنى إلى اللفظ وبالعكس.

الرابع ـ (الوجود الكتبى) ـ شرحه: أن الألفاظ لا تكفى للقيام بحاجات الإنسان كلّها، لأنها تختص بالمشافهين، امّا الغائبون فلابدّ لهم من وسيلة اخرى، فالتجأ الإنسان أن يصنع النقوش الخطية لأحضار الفاظه الدالة على المعانى بدلاً من النطق بها، فكان الخط وجوداً للفظ، وقد سبق أن قلنا: إن اللفظ وجود للمعنى، فلذا نقول: إن وجود الخط وجود للفظ ووجود للمعنى تبعاً، لكنه وجودٌ كتبى للفظ والمعنى، اى ان الموجود حقيقة هو الكتابة لا غير و ينسب الوجود إلى اللفظ والمعنى مجازاً بسبب الوضع.

فاتضح أن وجود اللفظى والكتبى «وجودان مجازيان اعتباريان للمعنى».

النتيجه: إنا نجدانه لاينفك غالبا تفكيرنا فى أىّ اَمرٍ كان عن تخيل الألفاظ وتصورها كانما نتحدث إلى نفوسنا ونناجيها بالألفاظ التى نتخيلها، فنرتب الألفاظ فى أذهاننا وعلى طبقها نرتب المعانى وتفصيلاتها.

قال الحكيم الطوسى فى شرح الأشارات: «الأنتقالات الذهنية قد تكون بالفاظ ذهنية وذلك لرسوخ العلاقة المذكورة ـ يشير إلى علاقة اللفظ بالمعنى ـ فى الأذهان».

فإذا اخطأ المفكر فى الألفاظ الذهنية أو تغيرت عليه احوالها يؤثر ذلك على افكاره.

فمن الضرورى لترتيب الأفكار الصحيحة لطالب العلوم أن يحسن معرفة أحوال الالفاظ من وجهة عامة وكان لزاماً على المنطق أن يبحث عنها مقدمة لعلم المنطق واستعانة بها على تنظيم افكاره الصحيحة.

الدلالة

تعريف الدلالة:

كل شئ إذا علمت بوجوده فنتقل ذهنك منه إلى وجود شئٍ آخر ـ نسميه دالاً والشئ الآخر مدلولاً وهذه الصفة التى حصلت له (الدلالة).

فالدلالة هى كون الشئ بحالةٍ إذا علمت بوجودها انتقل ذهنك إلى وجود شئ آخر. (كدلالة طرقة بابك على أن شخصاً على الباب يدعوك)

أقسام الدلالة:

لا شك ان انتقال الذهن من شئ إلى شئ لا يكون بلا سبب وليس السبب اِلاّ

رسوخ العلاقة بين الشيئين فى الذهن. وهذه العلاقة الذهنية ايضاً لها سبب وسببها العلم بالملازمة بين الشيئين خارج الذهن، ولأختلاف هذه الملازمة من كونها ذاتية أوْ طبعية أو بوضع واضع قسموا الدلالة إلى اقسام ثلاثة عقلية وطبعية ووضعية.

١ ـ الدلالة العقلية: وهى فيما إذا كان بين الدال والمدلول ملازمة ذاتية فى وجودهما الخارجى كالأثر و المؤثر، فإذا علم الإنسان ـ مثلاً ـ أن ضوء الصباح اثر لطلوع الشمس ورأى الضوء على الجدار ينتقل ذهنه إلى طلوع الشمس قطعاً فيكون ضوء الصبح دالاً على الشمس دلالة عقلية.

٢ ـ الدلالة الطبعية: وهى فيما إذا كان بين الشيئين ملازمة طبعية، اعنى التى يقتضيها طبع الإنسان، وقد يتخلف ويختلف باختلاف طباع الناس وامثلة ذلك كثيرةٌ فمنها اقتضاء طبع بعض الإنسان أن يقول آخ عند الحس بالألم ومنها اقتضاء طبع البعض أن يتثأب عند النعاس ... فإذا علم الإنسان بهذه الملازمات فانه ينتقل ذهنه من احد المتلازمين إلى الآخر.

٣ ـ الدلالة الوضعية: وهى فيما إذا كانت الملازمة بين الشيئين تنشأ من التواضع والأصطلاح على أن وجود احدهما يكون دليلاً على وجود الثانى كالخطوط التى اصطلح على أن تكون دليلاً عل الألفاظ وكأشارات البرق واللاسلكى.

اقسام الدلالة الوضعية

وهذه الدلالة الوضعية تنقسم إلى قسمين[١]:

---

(١) انما قسمنا الوضعية فقط إلى هذين القسمين لأن العقلية والطبعية لا ثمرة فى تقسيمها إلى ←

أ ـ «الدلالة اللفظية»: إذا كان الدال الموضوع لفظاً.

ب ـ «الدلالة غير اللفظية»: إذا كان الدال الموضوع غير لفظ كالأشارات والخطوط واللوحات المنصوبة في الطرق لتقدير المسافات ونحو ذلك.

الدلالة اللفظية:

تعريفها:

هي كون اللفظ بحالة يَنْشأ من العلم بصدوره من المتكلم العلم بالمعنى المقصود به.

أقسامها: المطابقية ـ التضمنية ـ الألتزامية:

يدل اللفظ على المعنى من ثلاثة أوجه متباينة:

«الوجه الأول» ـ المطابقية: بأن يدل اللفظ على تمام معناه الموضوع ويطابقه كدلالة لفظ الكتاب على تمام معناه وتسمى الدلالة حينئذٍ (المطابقية) أو (التطابقية)، وهي الدلالة الأصلية في الألفاظ التي لأجلها مباشرة وضعت لمعانيها.

«الوجه الثاني» ـ التضمن: بأن يدل اللفظ على جزء معناه الموضوع له الداخل ذلك الجزء في ضمنه. كدلالة لفظ الكتاب على الورق وحده أو الغلاف. وتسمى هذه الدلالة (التضمنية) وهي فرعٌ عن دلالة المطابقية لأن الدلالة على الجزء بعد الدلالة على الكل.

«الوجه الثالث» ـ الإلتزام: بأن يدل اللفظ على معنى خارج عن معناه الموضوع له لازم له. كدلالة لفظ الدواة على القلم وتسمى هذه الدلالة (الألتزامية).

← القسمين لعدم اختصاص كل قسم بشئ دون الآخر، وليس كذلك الوضعية لأنقسام اللفظية منها إلى اقسامها الثلاثة الآتية دون غير اللفظية.

وهى فرع ايضاً عن الدلالة المطابقية، لأن الدلالة على ما هو خارج المعنى بعد الدلالة على نفس المعنى.

شرط الدلالة الالتزامية:

يشترط فى هذه الدلالة أن تكون التلازم بين اللفظ والمعنى الخارج اللازم تلازماً ذهنياً، فلايكفى التلازم فى الخارج فقط.

ويشترط ـ أيضاً ـ أن يكون التلازم واضحاً بيناً، بمعنى أن الذهن إذا تصور معنى اللفظ ينتقل إلى لازمه بدون حاجة إلى توسط شئ آخر.

* * * *

تمرينات

١ ـ بيّن انواع الدلالة فيما يأتى:

أ ـ دلالة عقرب الساعة على الوقت.

ب ـ دلالة صوت السعال على الم الصدر.

ج ـ دلالة قيام الجالسين على احترام القادم.

د ـ دلالة حمرة الوجه على الخجل وصفرته على الوجل.

هـ ـ دلالة حركة رأس المسئول إلى الأسفل على الرضا وإلى الاعلى على عدم الرضا.

٢ ـ اصنع جدولاً للدلالات الثلاث (العقلية واختيها) وضع فى كل قسم ما يدخل فيه من الأمثلة الآتية.

أ ـ دلالة الصعود على السطح على وجود السلم.

ب ـ دلالة فقدان حاجتك على أخذ سارق لها.

ج ـ دلالة الأنين على الشعور بالألم.

د ـ دلالة كثرة الكلام على الطيش وقلته على الرزانة.

هـ ـ دلالة الخط على وجود الكاتب.

و ـ دلالة سرعة النبض على الحمى.

ز ـ دلالة صوت المؤذن على دخول وقت الصلوة.

ح ـ دلالة التبختر فى المشى أو تصيعر الخدّ على الكبرياء.

ط ـ دلالة صفير القطار على قرب حركته أو قرب وصوله.

ى ـ دلالة غليان الماء على بلوغ الحراره فيه درجة المأة.

٣ ـ عين اقسام الدلالة اللفظية من الأمثلة الآتية:

أ ـ دلالة لفظ الكلمة على (القول المفرد).

ب ـ دلالة لفظ الكلمة على (القول) وحده أو (المفرد) وحده.

ج ـ دلالة لفظ السقف على الجدار.

د ـ دلالة لفظ الشجرة على ثمرتها.

هـ ـ دلالة لفظ السيّارة على محركها.

و ـ دلالة لفظ الدار على غرفها.

ز ـ دلالة لفظ النخلة على الطريق إليها عند بيعها.

٤ ـ إذا اشترى شخص من آخر داراً وتنازعا فى الطريق إليها، فقال المشترى الطريق داخلٌ فى البيع بدلالة لفظ الدار فهذه الدلالة المدعاة من اى اقسام الدلالة اللفظية تكون؟

٥ ـ أستاجر رجل عاملاً ليعمل الليل كلّه، ولكن العامل ترك العمل عند الفجر،

فخاصمه المستأجر مدعياً دلالة لفظ الليل على الوقت من الفجر إلى طلوع الشمس، فمن أيّ أقسام الدلالة اللفظية ينبغى أن تكون هذه المدعاة؟

٦ ـ لماذا يقولون لايدل لفظ (الأسد) على (بخرالفم) دلالة التزامية كما يدل على الشجاعة، مع أن البخر لازم للأسد كالشجاعة؟

تقسيمات الألفاظ

للفظ المستعمل بماله من المعنى عدة تقسيمات عامة لاتختص بلغة دون أخرى، ونحن ذاكرون هُنا أهم تلك التقسيمات، وهى ثلاثة، لانّ اللفظ المنسوب إلى معناه تارةً ينظر اليه فى التقسيم بما هو لفظٌ واحد وأخرى بما هو متعدد وثالثة بما هو لفظ مطلقا.

١ ـ المختص، المشترك، المنقول، المرتجل، الحقيقة والمجاز

إن اللفظ الواحد الدال على معناه بأحدى الدلالات الثلاث المتقدمة إذا نسب إلى معناه، فهو على أقسام خمسة، لأنّ معناه إمّا أن يكون واحداً ايضا ويسمى (المختص) وإمّا أن يكون متعدداً. وماله معنى متعدّد اربعة انواع: مشترك، ومنقول، ومرتجل، وحقيقة ومجاز، فهذه خمسة اقسام:

١ ـ المختص: وهو اللفظ الذى ليس له إلاّ معنى واحد، فاختص به مثل حديد و حيوان.

٢ ـ المشترك: وهو اللفظ الذى تعدد معناه وقد وضع للجميع، كلاً على حدة ولكن من دون أن يسبق وضعه لبعضها على وضعه للآخر مثل (عين) الموضوع لحاسة النظر وينبوع الماء والذهب وغيرها.

٣ـ المنقول: وهو اللفظ الذى تعدد معناه وقد وضع للجميع كالمشترك ولكن يفترق عنه بأنّ الوضع لأحدهما مسبوق بالوضع للآخر مع ملاحظة المناسبة بين المعنيين فى الوضع اللاحق. مثل لفظ (الصلوة) الموضوع أولاً للدعاء ثم نقل فى الشرع الإسلامى لهذه الأفعال المخصوصة من قيامٍ وركوع وسجودٍ ونحوها لمناسبتها للمعنى الأول.

والمنقول ينسب إلى ناقله فان كان العرف العام قيل له: منقول عرفى وإن كان العرف الخاص كعرف اهل الشرع والمناطقة والنحاة والفلاسفة ونحوهم قيل له: منقول شرعى أو منطقى أو نحوى أو فلسفى ... و هكذا.

٤ـ المترجل: وهو كالمنقول بلا فرق إلاّ أنه لم تلحظ فيه المناسبة بين المعنيين ومنه اكثر اعلام الشخصية.

٥ـ الحقيقة والمجاز: وهو اللفظ الذى تعدد معناه ولكنه موضوع لأحد المعانى فقط واستعمل فى غيره لعلاقة بينه وبين المعنى الأول من دون أن يبلغ حدّ الوضع فى المعنى الثانى فيسمّى (حقيقة) فى المعنى الأول و (مجازاً) فى الثانى ويقال للمعنى الأوّل «معنى حقيقى» وللثانى مجازى.

والمجاز دائماً يحتاج إلى قرينة تصرف اللفظ عن المعنى الحقيق وتعين المعنى المجازى من بين المعانى المجازية.

تنبيهان

١ ـ إن المشترك اللفظى والمجاز لايصح استعمالها فى الحدود والبراهين إلاّ مع نصب القرينة على ارادة المعنى المقصود، ومثلها المنقول والمرتجل مالم يهجر المعنى الأول. فإذا هجر كان ذلك وحده قرينة على إرادة الثانى عَلى أنه يحسن إجتناب المجاز فى الأساليب العملية حتى مع القرينة.

٢ ـ المنقول ينقسم إلى (تعييني وتعيّني)، لأن النقل تارةً يكون من ناقل معين باختياره كاكثر المنقولات في العلوم والفنون وهو المنقول (التعييني) وأخرى لا يكون بنقل ناقل معين باختياره، وانما يستعمل جماعة من الناس اللفظ في غير معناه الحقيق لا بقصد الوضع له، ثم يكثر استعمالهم له ويشتهر بينهم، حتى يحصل الأرتباط الذهني بين نفس اللفظ والمعنى، فينقلب اللفظ حقيقة في هذا المعنى. وهو (المنقول التعيّني).

* * * *

تمرينات

١ ـ هذه الألفاظ المستعملة في هذا الباب وهي لفظ (مختص، مشترك، منقول، إلى آخره) من أيّ أقسام اللفظ الواحد؟ اي أنّها مختصةٌ أو مشتركة أو غير ذلك.

٢ ـ أذكر ثلاثة امثلةٍ لكل من أقسام اللفظ الواحد الخمسة.

٣ ـ كيف تميز بين المشترك والمنقول؟

٤ ـ هل تعرف لماذا يحتاج المشترك إلى قرينة وهل يحتاج المنقول إلى القرينة؟

٢ ـ الترادف والتباين

إذا قسنا لفظاً إلى لفظ أو إلى الفاظ[1] فلاتخرج تلك الألفاظ المتعددة عن احد قسمين:

١ ـ إما أن تكون موضوعة لمعنى واحد، فهي (المترادفة)، مثل اسد وسبع وليث

(١) هذا الجمع يشمل اللفظين فصاعداً على نحو الجمع المنطق والجمع باصطلاح علماء المنطق معناه اكثر من واحدٍ فتنبه.

فالترادف: «اشتراك الألفاظ المتعددة فى معنى واحد».

٢ ـ وامّا أن يكون كل واحدٍ منها موضوعاً لمعنى مختص به فهى (المتباينة)، مثل كتاب، قلم، سماء ...

فالتباين «أن تكون معانى الألفاظ متكثرة بتكثر الألفاظ.»

قسمة الألفاظ المتباينة: المثلان، المتخالفان، المتقابلان

تقدم أن الالفاظ المتباينة هى ما تكثرت معاينها بتكثرها، أى اَنَّ معاينها متغايرة، ولمّا كان التغاير بين المعانى يقع على أقسام، فان الالفاظ بحسب معاينها ايضاً تنسب لها تلك الأقسام. والتغاير على ثلاثة انواع:

١ ـ المثلان: هما المشتركان فى حقيقة واحدة بما هما مشتركان أى لوحظ واعتبر اشتراكهما فيها كمحمّد وجعفر، اسمين لشخصين مشتركين فى الإنسانية بما هما مشتركان فيها، وكالإنسان والفرس باعتبار اشتراكهما فى الحيوانية.

والأشتراك والتماثل إن كان فى حقيقة نوعية بأن يكون فردين من نوع واحد كمحمد وجعفر يخصّ باسم المثلين أو المتماثلين، وإن كان فى الجنس، كالإنسان والفرس سمّيا ايضاً (متجانسين)، وإن كان فى الكم سمّيا ايضاً، (متساويين)، وإن كان فى الكيف سمّيا ايضاً (متشابهين). والأسم العام للجميع هو التماثل.

والمثلان ابداً لايجتمعان ببديهة العقل.

٢ ـ المتخالفان: وهما المتغايران من حيث هما متغايران ولا مانع من اجتماعهما فى محلٍ واحد إذا كانا من الصفات، مثل الإنسان والفرس بما هما إنسان وفرس لا بما هما مشتركان فى الحيوانية. ومثل السواد والحلاوة. والتخالف قد يكون فى الشخص مثل محمد وجعفر وقد يكون فى النوع مثل الإنسان والفرس وقد يكون فى الجنس مثل

القطن والثلج.

ومنه يظهر أن مثل محمد وجعفر يصدق عليهما متخالفان بالنظر إلى اختلافهما فى شخصيهما، ويصدق عليهما مثلان بالنظر إلى اشتراكهما فى النوع وهو الإنسان وهكذا فى مثل القطن والثلج، الحيوان والنبات، الشجر والحجر.

ويظهر ايضا أن التخالف لايختص بالشيئين اللذين يمكن أن يجتمعا، فانّ الأمثلة المذكورة قريباً لايمكن فيها الأجتماع مع أنها ليست من المتقابلات ـ ولا من المتماثلات حسب الأصطلاح.

ثم إنّ التخالف قد يطلق على ما يقابل التماثل فيشمل التقابل ايضاً.

٣ ـ المتقابلان: هما المعنيان المتنافران اللذان لا يجتمعان فى محل واحد من جهة واحدة فى زمان واحد، فبقيد وحدة المحل دخل مثل التقابل بين السواد والبياض ممّا يمكن اجتماعهما فى الوجود، وبقيد وحدة الجهة دخل مثل التقابل بين الأبوة والنبوة ممّا يمكن اجتماعهما فى محل واحد من جهتين، وبقيد وحدة الزمن دخل مثل التقابل بين الحرارة والبرودة ممّا يمكن اجتماعهما فى محل واحد فى الزمانين.

أقسام التقابل

للتقابل اربعة أقسام:

١ ـ تقابل النقيضين: أو السلب والأيجاب، مثل الإنسان ولا إنسان والنقيضان: امران وجودى وعدمى، اى عدم ذلك الوجودى، وهما لا يجتمعان ولا يرتفعان ببديهة العقل، ولا واسطة بينهما.

٢ ـ تقابل الملكة وعدمها: كالبصر والعمى، فالبصر ملكةٌ والعمى عدمها. ولا يصح

ان يحل العمى إلا فى موضع يصح فيه البصر، لأن العمى ليس هو عدم البصر مطلقاً، بل عدم البصر الخاص، وهو عدمه فيمن شأنه أن يكون بصيرا، فهما ليسا كالنقيضين لايرتفعان ولايجتمعان، بل هما يرتفعان. فالحجر لا يقال فيه اعمى ولابصير، لأنّ الحجر ليس من شأنه أن يكون بصيرا، إذن الملكة وعدمها: «امران وجودى وعدمى لايجتمعان ويجوز أن يرتفعا فى موضع لا تصح فيه الملكة».

٣ـ تقابل الضدين: كالحرارة والبرودة.

والضدان: «هما الوجوديان المتعاقبان على موضوع واحد ولا يتصور اجتماعهما فيه ولايتوقف تعقل احدهما على تعقل الآخر». وفى كلمة (المتعاقبان على موضوعٍ واحد) يفهم أن الضدّين لابد ان يكونا صفتين، فالذاتان مثل إنسان وفرس لايسميان بالضدين وبكلمة «لايتوقف تعقل احدهما على تعقل الآخر» يخرج المتضايفان.

٤ـ تقابل المتضايفين: مثل الأب والأبن، الفوق والتحت، المتقدم والمتأخر، العلة والمعلول، الخالق والمخلوق وانت إذا لا خطت هذه الأمثلة تجد:

(أولاً): إنك إذا تعقلت أحد المتقابلين منها لابدان تتعقل معه مقابله الآخر.

(ثانياً): إن شيئاً واحداً لايصح أن يكون موضوعا للمتضايفين من جهة واحدة.

(ثالثاً): إن المتقابلين فى بعض هذه الأمثلة المذكورة أوّلا يجوز أن يرتفعا فان واجب الوجود لا فوق ولا تحت. وإذا اتفق فى بعض الأمثلة أن المتضايفين لايرتفعان كالعلة والمعلول فليس ذلك لأنهما متضايفان بل لأمرٍ يخصّهما، لأنّ كل شئ موجود لايخلو إما أن يكون علةً أو معلولا. وعلى هذا البيان يصحّ تعريف المتضايفين بأنهما: «الوجوديان اللذان يتعقلان معاً ولا يجتمعان فى موضوعٍ واحد من جهة واحدة ويجوز أن يرتفعا».

* * * *

تمرينات

١ ـ بين المترادفة والمتباينة من هذه الأمثلة بعد التدقيق فى كتب اللغة:

كتاب وسفر	مقول ولسان	خطيب ومصقع
فرس وصاهل	ليل ومساء	عين وناظر
شاعر وناظم	مصغ وسامع	جلوس وقعود
متكلم ولسن	كف ويد	قد وقطع

٢ ـ أذكر ثلاثة امثلة لكل من المتخالفة والمتماثلة.

٣ ـ بيّن انواع التقابل فى الأمثلة الآتية:

الخير والشر	النور والظلمة	الحركة والسكون	الظلم والعدل
الملتحى والامرد	المنتعل والحافى	الصباح والسماء	الدال والمدلول
التصور والتصديق	العلم والجهل	القيام والقعود	العالم والمعلوم

٣ ـ المفرد والمركب

ينقسم اللفظ مطلقا إلى قسمين:

أ ـ (المفرد) ويقصد المنطقيون به:

(أولاً): اللفظ الذى لا جزء له مثل الباء من قولك كتبت بالقلم.

(ثانياً): اللفظ الذى له جزء، الا أن جزء اللفظ لا يدل على جزء المعنى حين هو جزء له مثل: محمد، قرأ، عبدالله، عبدالحسين.

و هذان الأخيران إذا كانا اسمين لشخصين فانت لاتقصد بجزء اللفظ (عبد) و (الله)

و (الحسين) معنى اصلاً.

نعم في موضع آخر قد تقول (عبدالله) وتعني بعبد معناه المضاف إلى الله تعالى كما تقول (محمد عبدالله ورسوله) وحينئذٍ يكون مركبا لا مفردا.

اما النحويون فعندهم مثل (عبدالله) إذا كان اسما لشخص مركب لا مفرد، إذالنحوي ينظر إلى الاعراب والبناء، فما كان له إعراب أو بناء واحد فهو مفرد، والا فمركب، كعبد الله علما.

ب ـ (المركب) ويسمى القول. وهو اللفظ الذي له جزءٌ ويدل[١] على جزء معناه حين هو جزء مثل (الخمر مضرٌ).

أقسام المركب

المركب: تام وناقص

التام: خبر وانشاء

أ ـ التام والناقص:

١ ـ بعض المركبات للمتكلم أن يكتفي به في افادة السامع والسامع لا ينتظر منه إضافة لفظ آخر لأتمام فائدته مثل: قيمة كل امرئ ما يحسنه فهذا هو (المركب التام). ويعرف بأنه «ما يصح للمتكلم السكوت عليه».

٢ ـ امّا إذا قال: (قيمة كل امرئ...) وسكت فان السامع يبقى منتظراً ويجده ناقصا حتى يتم كلامه. فمثل هذا يسمى (المركب الناقص) ويعرف بأنه، «ما لا يصح

---

(١) ليتنبه الاستاتذة انا لم نأخذ في الدلالة قيد القصد كما صنع بعضهم لأنا نعتقد أن الدلالة لا تحصل بغير القصد. وتعريفنا للدلالة فيما مضى كفيلٌ بالبرهان على ذلك.

السكوت عليه».

ب ـ الخبر والأنشاء:

كل مركب تام له نسبةٌ قائمة بين اجزائه تسمّى النسبة التـامـة ايضـاً وهـذه النسبة:

١ ـ قد يكون لها حقيقة ثابتة فى ذاتهـا مع غض النظر عن اللفظ، ويكون لفـظ المركب حاكياً عنها فهذا يسمى (الخبر) ويسمى ايضاً (القضية) و(القول) ولا يجب فى الخبران يكون مطابقاً للنسبة الواقعة: فقد يطابقها فيكون صـادقاً وقـد لا يـطابقها فيكون كاذباً.

إذن الخبر هو: «المركب التام الذى يصح أن نصفه بالصديق أو الكذب.

والخبر هو الذى يهم المنطق ان يبحث عنه وهو متعلق التصديق.

٢ ـ وقد لا تكون للنسبة التامة حقيقة ثابتة بغض النظر عن اللفظ وانما المتكلم يوجد المعنى بلفظ المركب، فليس وراء الكلام نسبة لها حقيقة ثابتة يطابقها الكـلام تارة ولا يطابقها اخرى، ويسمّى هذا المركب (الأنشاء) ومن امثلته: الأمـر، النهـى، الأستفهام، النداء، التمنّى، التعجب، العقد، الايقاع.

فالأنشاء هو: «المركب التام الذى لا يصح أن نصفه بصدق وكذب».

أقسام المفرد

المفرد: كلمة. اسم. أداة.

١ ـ (الكلمة) وهى الفعل بأصطلاح النجاة. مثل كتب، يكتب، اكتب.

فإذا لا حظنا هذه الكلمات الثلاث نجدها:

(أولاً): تشترك فى مادةٍ لفظية واحدة محفوظة فى الجميع هى (الكاف فالتاء فالباء) وتشترك ايضا فى معنى واحدٍ وهو الكتابة، وهو معنى مستقل فى نفسه.

و(ثانياً): تفترق فى هيئاتها اللفظية، فان لكلّ منها هيئة تخصّها. وتفترق ايضاً فى دلالتها على نسبة تامة زمانية تختلف باختلافها، وهى نسبة ذلك المعنى المستقل المشترك فيها إلى فاعل مَا غير معين فى زمان معين من الأزمنة.

وعليه يصح تعريف الكلمة بأنها: «اللفظ المفرد الدال بمادته على معنى مستقل فى نفسه وبهيئته على نسبة ذلك المعنى إلى فاعل لا بعينه نسبة تامة زمانية».

وبقولنا نسبة تامة تخرج الأسماء الشتقة كاسم الفاعل والمفعول والزمان والمكان. [لأنّ] النسبة فيها ناقصة.

٢ ـ (الاسم) وهو اللفظ المفرد الدال على معنى مستقل فى نفسه غير مشتمل على هيئة تدل على نسبة تامة زمانية. مثل محمد، كاتب. نعم قد يشتمل على هيئة تدّل على نسبة ناقصة كاسماء الفاعل والمفعول والزمان ونحوها كما تقدم.

٣ ـ (الأداة) وهى الحرف باصطلاح النحاة، وهو يدل على نسبة بين طرفين مثل (فى) الدالة على النسبة الظرفية. والنسبة دائما غير مستقلة فى نفسها لأنها لا تتحقق الّا بطرفيها.

فالأداة تعرف بأنها: (اللفظ المفرد الدال على معنى غير مستقل فى نفسه).

(ملاحظة) الأفعال الناقصة مثل كان واخواتها فى عرف المنطقيين ـ على التحقيق ـ تدخل فى الأدوات لأنها لا تدل على معنى مستقل فى نفسه بل إنما تدل على النسبة الزمانية فقط.

وفى عرف النحاة معدودة من الأفعال وبعض المناطقة يسميها (الكلمات الوجودية).

* * * *

تمرينات

١ ـ ميّز الألفاظ المفردة والمركبة ممّا يأتى:

مكة المكرمة	تأبط شرّا	صردر	جعفر الصادق
إمرؤ القيس	منتدى النشر	صبرا	النجف الأشرف
ملك العراق	ابوطالب	هنيأ	ديك الجن

٢ ـ ميّز المركبات التامة والناقصة والخبر والأنشاء ممّا يأتى:

الله اكبر	نجمة القطب	يا الله	صباح الخير
السلام عليكم	ماء الفرات	شاعر وناظم	غير المغضوب عليهم
سبحان ربى العظيم وبحمده		لا اله الا الله	زرغبا تزدد حبا

٣ ـ أذكر كمْ هى الأنشاءات والأخبار فى سورة القدر.

٤ ـ إن اللفظ المحذوف دائماً يعتبر كالموجود. فقولنا فى العنوان: (تمرينات) أتعده مفرداً ام مركبا. ولو كان مركبا فماذا تظن: أهو ناقص ام تام؟

٥ ـ تأمل هل يمكن ان يقع تقابل التضاد بين (الأدوات) ولماذا؟

* * * *

الباب الثانى: «مباحث الكلى»

الكلى والجزئى:

يدرك الإنسان مفهوم الموجودات التى يحس بها، مثل: محمد، هذا الكتاب... وإذا تأملها يجد كل واحد منها لا ينطبق على فرد آخر وهذا هو المفهوم (الجزئى) ويصح تعريفه بأنه «المفهوم الذى يمتنع صدقه على اكثر من واحد.»

ثم إن الإنسان إذا رأى جزئيات متعددة، وقاس بعضها إلى بعض فوجدها تشترك فى صفة واحدة، انتزع منها صورة مفهوم شامل ينطبق على كل واحدٍ منها. وهذا المفهوم الشامل هو المفهوم (الكلى) ويصح تعريفه بأنه «المفهوم الذى لا يمتنع صدقه على اكثر من واحد.»

تكملة تعريف الجزئى والكلى

لا يجب أن تكون افراد الكلى موجودة فعلاً، بل قد يمتنع وجود حتى فرد واحدٍ له مثل مفهوم «شريك البارى وقد لا يوجد له إلا فرد واحد ويمتنع وجود غيره مثل مفهوم «واجب الوجود» لقيام البرهان على ذلك. ولكن العقل لايمنع من فرض افراد

لو وجدت لصدق عليها هذا المفهوم. ولو كان مفهوم «واجب الوجود» جزئياً لما كانت حاجةً إلى البرهان على التوحيد وكفى نفس تصور مفهومه لنفى وقوع الشركة فيه.

إذن، بمقتضى هذا البيان لابدمن اضافةقيد (ولوبالفرض) فى تعريف الجزئى والكلى. فالجزئى «مفهوم يمتنع صدقه على كثير ولوبالفرض» والكلّى: «لايمتنع... ولو بالفرض».

تنبيه: مداليل الأدوات كلها مفاهيم جزئية، والكلمات بهيئاتها تدل على مفاهيم جزئية، و«بموادها» على مفاهيم كلية. اما الأسماء فداليلها تختلف، فقد يكون كلية كاسماء الا جناس وقد تكون جزئية كاسماء الاعلام.

الجزئى الإضافى:

الجزئى الذى تقدّم البحث عنه يسمى (الجزئى الحقيق). وهنا اصطلاح آخر للجزئى يقال له (الجزئى الأضافى)، لأضافته إلى ما فوقه.

توضيحه: أنك تجد أن (الخط المستقيم) مفهوم كلّى وتجد أن (الخط المنحنى) ايضاً مفهوم كلّى، فإذا ألغينا ما بينها من الفروق، ننتزع مفهوماً كلياً اكثر سعة من المفهومين الأولين وهو مفهوم الخط فهذا المفهوم الثالث الكبير نسبته إلى المفهومين الصغيرين كنسبة كل منهما إلى افراد نفسه، فكما كان الفرد من الصغير بالاضافة إلى الصغير نفسه جزئياً، فالكلى الصغير أيضاً بالاضافة إلى الكلى الكبير كالجزئى من جهة النسبة فيسمى (جزئياً اضافيا). إذن يمكن تعريف الجزئى الأضافى بأنه «المفهوم المضاف إلى ما هو أوسع منه دائرة».

المتواطئ والمشكك

ينقسم الكلى إلى المتواطى والمشكك، لأنه:

أولاً ـ إذا لاحظت كليا مثل الإنسان وطبقته على افراده، فانك لاتجد تفاوتاً بين الأفراد في صدق المفهوم عليها: فزيد وعمرو وخالد إلى آخر افراد الإنسان من ناحية الإنسانية سواء ومثل هذا الكلى المتوافقة افراده في صدق مفهومه عليها يسمى (الكلى المتواطى).

ثانياً ـ إذا لا حظت كليا مثل مفهوم البياض وطبقته على افراده، تجد تفاوتاً بين الأفراد في صدق المفهوم عليها بالاشتداد، فترى بياض الثلج اشد بياضا من بياض القرطاس، وكل منهما بياض، وهكذا الكلى المتفاوتة افراده في صدق مفهومه عليها يسمى (الكلى المشكك).

* * * *

تمرينات

١ ـ عين الجزئي والكلي من مفاهيم الاسماء الموجودة في الأبيات التالية:

أ ـ ما كل ما يتمنى المرء يدركه   تجرى الرياح بما لا تشتهى السفن.

ب ـ هذا الذى تعرف البطحاء وطأته   والبيت يعرفه والحل والحرم.

ج ـ نحن بما عندنا وانت بما   عندك راض والراى مختلف.

٢ ـ بين ما إذا كانت الشمس والقمر والعنقاء والغول والثريا والجدى والارض من الجزئيات الحقيقية أو من الكيات، وأذكر السبب.

٣ ـ إذا قلت لصديقك (ناولنى الكتاب) وكان في يده كتاب ما، فما المفهوم مِن الكتاب هنا جزئى ام كلّى؟

٤ ـ إذا قلت لكتبي: (بعنى كتاب القاموس)، فما مدلول كلمة القاموس جزئى ام كلّى؟

٥ ـ إذا قال البايع: «بعتك حقة من هذه الصبرة من الطعام» فما المبيع جزئى ام كلّى؟

٦ ـ عين المتواطى والمشكك من الكليات التالية:

العالم، الكتاب، القلم، العدل، السواد، النبات، الماء، النور، الحياة، القدرة، الجمال، المعدن.

٧ ـ أذكر خمسة امثلة للجزئى الأضافى، واختر ثلاثة منها من التمرين السابق.

المفهوم والمصداق

المفهوم: نفس المعنى بما هو، اى نفس الصورة الذهنية المنتزعة من حقائق الأشياء.

والمصداق: ما ينطبق عليه المفهوم، أو حقيقة الشئ الذى تنتزع منه الصورة الذهنية (المفهوم).

فالصورة الذهنية لمسمى «محمد» مفهوم جزئى، والشخص الخارجى مصداقه، والصورة الذهنية لمعنى «الحيوان» مفهوم كلّى، وافراده الموجودة وما يدخل تحته من الكليات كالإنسان والفرس مصاديقه. والصورة الذهنية لمعنى (العدم) مفهوم كلى، وما ينطبق عليه وهو العدم الحقيق مصداقه ... وهكذا.

(لفت نظر): يعرف من المثال الأول، ان المفهوم قد يكون جزئيا كما يكون كليا ويعرف من الثانى أن المصداق يكون جزئياً حقيقياً واضافيا ويعرف من الثالث ان المصداق لا يجب أن يكون من الأمور الموجودة.

العنوان والمعنون أو دلالة المفهوم على مصداقه

إذا حكمت على شئٍ بحكم قديكون نظرك فى الحكم مقصوراً على المفهوم وحده،

كما تقول: الانسان حيوان ناطق، فيقال للإنسان حينئذٍ الإنسان بالحمل الأولى. وقد يتعدى نظرك فى الحكم إلى ماوراء المفهوم، بأن تلاخط المفهوم لتجعله حاكيا عن مصداقه، كما تقول (الإنسان ضاحك)، فتشير بمفهوم الإنسان إلى اشخاص افراده وهى المقصودة فى الحكم، فيسمى المفهوم حينئذٍ (عنوانا) والمصداق (معنونا)، ويقال لهذا الإنسان، الإنسان بالحمل الشايع ولأجل التفرقة بين النظرين تلاخط الأمثلة الآتية:

١ ـ إذا قال النحاة «الفعل لا يخبر عنه» فقد يتعرض عليهم فى بادى الرأى، فيقال لهم: هذا القول منكم اخبار عن الفعل فكيف تقولون لا يخبر عنه؟

والجواب: ان الذى وقع فى القضية مخبراً عنه هو مفهوم الفعل ولكن ليس الحكم له بما هو مفهوم، بل الحكم فى الحقيقة راجع للمصاديق نحو ضرب ويضرب، فالفعل الذى له هذا الحكم حقيقة هو الفعل بالحمل الشايع.

٢ ـ وإذا قال المنطق «الجزئى يمتنع صدقه على كثيرين» فقد يعترض فيقال له: الجزئى يصدق على كثيرين لأن هذا الكتاب جزئى ومحمد جزئىٌ ومكة جزئى فكيف قلتم يمتنع صدقه على كثيرين؟

والجواب: مفهوم الجزئى اى الجزئى بالحمل الأولى كلّى فيصدق على كثيرين ولكن مصداقه اى حقيقة الجزئى يمتنع صدقه على الكثير، فهذا الحكم بالامتناع للجزئى بالحمل الشايع، لا للجزئى بالحمل الأولى الذى هو كلّى.

٣ ـ وإذا قال الاصولى «اللفظ المجمل: ما كان غير ظاهر المعنى» فقد يعترض فى بادى الرأى فيقال له: إذا كان المجمل غير ظاهر المعنى فكيف جاز تعريفه والتعريف لا يكون إلّا لما كان ظاهراً معناه؟

والجواب: مفهوم المجمل ای المجمل بالحمل الأولی ظاهر المعنی، لکن مصداقه ای المجمل بالحمل الشایع کاللفظ المشترك المجرد عن القرینة غیر ظاهر المعنی وهذا التعریف للمجمل بالحمل الشایع.

* * * *

تمرینات

١ ـ لو قال القائل: «الحرف لا یخبر عنه» فاعترض علیه أنه کیف اخبرت عنه؟ فماذا تجیب؟

٢ ـ لو اعترض علی قول القائل: «العدم لا یخبر عنه» بأنه قد اخبرت عنه الآن فما الجواب؟

٣ ـ لو اعترض علی المنطق بأنه کیف تقول: «ان الخبر کلام تام یحتمل الصدق والکذب» وقولك «الخبر» جعلته موضوعا لهذا الخبر، فهو مفرد لا یحتمل الصدق والکذب.

٤ ـ لو قال لك صاحب علم التفسیر «المتشابه محکمٌ» وقال الأصولی «المجمل مبیّن» وقال المنطق «الجزئی کلی» و«الکلی غیر موجود فی الخارج» فبماذا تفسر کلامهم لیرتفع هذا التهافت الظاهر.

٥ ـ لو قال القائل «العلة والمعلول متضایفان وکل متضائفین یوجدان معاً» وهذا ینتج أن العلة والمعلول یوجدان معاً. وهذا النتیجة غلط باطل، لأن العلة بالضرورة متقدمة علی المعلول، فبای بیان تکشف هذه المغالطة؟

ومثله لو قال: الأب والأبن متضایفان أو المتقدم والمتأخر متضائفان و کل متضائفین یوجدان معا.

النسب الأربع

تقدم انقسام الألفاظ إلى مترادفة ومتباينة والمقصود بالتباين هناك، التباين بحسب المفهوم وهنا المقصود به التباين بحسب المصداق فما كنا نصطلح هناك بالمتباينة، هنا نقسم النسبة بينها إلى اربعة اقسام، وقسم منها المتباينة لأختلاف الجهة المقصودة فى البحثين فانا كنا نتكلم هناك عن تقسيم الألفاظ بالقياس إلى تعدد المعنى واتحاده، اما هنا فالكلام عن النسبة بين المعانى باعتبار اجتماعها فى المصداق وعدمه. ولايتصور هذا البحث إلا بين المعانى المتباينة بحسب المفهوم فنقول: النسب بين المفاهيم اربع:

١ ـ نسبة التساوى: وتكون بين المفهومين اللذين يشتركان فى تمام افرادهما كالإنسان والضاحك.

ونقربها إلى الفهم بتشبيهها بالخطين المتساويين اللذين ينطبق احدهما على الآخر تمام الانطباق ويمكن وضع نسبة التساوى على هذه الصورة:

ب = حـ وتقرأ (ب) يساوى (حـ)

٢ ـ نسبة العموم والخصوص مطلقاً: وتكون بين المفهومين اللذين يصدق احدهما على جميع مايصدق عليه الآخر وعلى غيره، ويقال للأول (الأعم مطلقا) وللثانى (الأخص مطلقا)، كالحيوان والإنسان.

ونقربها إلى الفهم بتشبيهها بالخطين غير المتساويين، وانطبق الأكبر منهما على تمام الأصغر وزاد عليه ويمكن وضع هذه النسبة على الصورة الآتية:

ب > حـ وتقرأ (ب) (اعم مطلقا من) (حـ)

ويصح أن نقلبها ونضعها على هذه الصورة:

حـ < ب وتقرأ (حـ) اخص مطلقا من (ب)

٣ـ نسبة العموم والخصوص من وجه: وتكون بين المفهومين اللذين يجـتمعان فى بعض مصاديقهما ويفترق كل منهما عن الآخر فى مصاديق تخـصّه كالطير والأسـود. ويقال لكل منهما اعم من وجه واخص من وجه. ونقربهما إلى الفهم بتشبيههما بالخطين المتقاطعين هكذا × يلتقيان فى نقطة مشتركة ويفترق كل منهما عن الآخر فى نـقاط تخصه، ويمكن وضع النسبة على الصورة الآتية:

ب × حـ

٤ـ نسبة التباين: وتكون بين المفهومين اللذين لايجتمع أحدهما مع الآخر فى فردٍ من الأفراد أبدا وامثلته جميع المعانى المتقابلة وبعض المعانى المـتخالفة مـثل الحـجر والحيوان. ونشبهها بالخطين المتوازيين اللذين لايلتقيان ابدامهما امتدا. ويمكن وضـع نسبة التباين على الصورة الآتية:

ب // حـ

النسب بين نقيضى الكليين

كل كليين بينهما احدى النسب الأربع لابد أن يكون بين نقيضيهما ايضاً نسبة من النسب كما سيأتى. ولتعيين النسبة يحتاج إلى اقامة البرهان. وطـريقة البرهـان التى نتبعها هُنا تعرف (بطريقة الاستقصاء) أو طريقة الدوران والترديد. وهى أن تفرض جميع الحالات المتصوّرة للمسألة ومتى ثبت فسادها جميعاً عدا واحدة منها، فأن هذه الوحدة هى التى تنحصر المسألة بها، وتثبت صحّتها.

فلنذكر النسبة بين نقيضى كل كليين مع البرهان، فنقول:

١ـ نقيضا المتساويين متساويان ايضا: وللبرهان على ذلك نقول:

المفروض أن ب = حـ

والمدعى أن لاب = لاحـ

البرهان لو لم يكن لاب = لاحـ

لكان بينهما احدى النسب الباقية، وعلى جميع التقادير لابدّ أن يصدق احدهما بدون الآخر في الجملة.

فلو صدق لاب بدون لاحـ لصدق لاب مع حـ لأن النقيضين لايرتفعان ولازمه ألاّ يصدق ب مع حـ لان النقيضين لايجتمعان وهذا خلاف المفروض وهو ب = حـ وعليه فيجب أن يكون لاب = لاحـ وهو المطلوب.

٢ ـ نقيضا الاعم والاخص مطلقا بينهما عموم وخصوص مطلقاً: ولكن نقيض الأعم أخص ونقيض الأخص اعمّ: فإذا كان ب > حـ كان لاب < لاحـ

وللبرهنة على ذلك نقول:

المفروض أن ب > حـ والمدعى ان لا ب < لا حـ

البرهان: لو لم يكن لا ب < لا حـ لكان بينهما احدى النسب الباقية أو العموم والخصوص مطلقا، فلو كان لا ب = لا حـ لكان ب = حـ لأن نقيضى المتساويين متساويان وهو خلاف الفرض.

ولو كان بينهما نسبة التباين أو العموم والخصوص من وجه أو أن لا ب اعم مطلقاً للزم على جميع الحالات الثلاث أن يصدق لا ب بدون لا حـ ويلزم حينئذٍ أن يصدق لا ب مع حـ لأن النفيضين لا يرتفعان، ومعناه أن يصدق حـ بدون ب، اى يصدق الأخص بدون الأعم وهو خلاف الفرض.

وإذا بطلت الأحتمالات الأربعة تعين أن يكون لا ب < لا حـ (وهو المطلوب).

٣ ـ نقيضا الاعم والأخص من وجه متباينان تباينا جزئياً: ومعنى التباين الجزئى: عدم الاجتماع فى بعض الموارد، مع غض النظر عن الموارد الأخرى، فيعمّ التباين

الكلى والعموم والخصوص من وجه.

فإذا قلنا: ان بين نقضى الاعم والأخص من وجه تبايناً جزئيا، فالمقصود به أنهما فى بعض الأمثلة قد يكونان متباينين تبايناً كليّا، وفى البعض الآخر قد يكون بينهما عموم وخصوص من وجه. والأول مثل الحيوان واللاإنسان، والثانى مثل الطير والأسود.

وللبرهنة على ذلك نقول:

المفروض أن ب × حـ والمدعى أن لا ب يباين لا حـ تبايناً جزئياً.

البرهان، لو لم يكن لا ب يباين لا حـ تبايناً جزئياً لكان بينهما أحدى النسب الأربع بالخصوص:

(١) فلو كان لا ب = لا حـ للزم أن يكون ب = حـ لأن نقيضى المتساويين متساويان وهذا خلاف الفرض.

(٢) ولو كان لا ب < لا حـ لكان ب > حـ لأن نقيض الأعم أخص، وهذا ايضاً خلاف الفرض.

(٣) ولو كان لا ب × لا حـ فقط لكان ذلك دائمًا مع أنه قد يكون بينهما تباين كلّى كما تقدم.

(٤) ولو كان لا ب // لا حـ فقط لكان ذلك دائماً ايضاً مع أنه قد يكون بينهما عموم وخصوص من وجه كما تقدم.

٤ ـ نقيضاً المتباينين مبتاينان تباينا جزئيا ايضا: والبرهان عليه كالبرهان السابق بلا تغيير إلاّ فى المثال، لأنا نرى ان بينهما فى بعض الأمثلة تباينا كلياً كالموجود والمعدوم، وفى البعض الآخر عموماً وخصوصاً من وجه كالانسان والحجر.

❊ ❊ ❊ ❊

تمرينات

أ ـ بين ماذا بين الأمثلة من النسب الأربع وماذا بين نقضيها:

١ ـ الكاتب والقاري.

٢ ـ الشاعر والكتاب.

٣ ـ الشجاع والكريم.

٤ ـ السيف والصارم.

٥ ـ المايع والماء.

٦ ـ المشترك والمترادف.

٧ ـ السواد والحلاوة.

٨ ـ الأسود والحلو.

٩ ـ النائم والجالس.

١٠ ـ اللفظ والكلام.

ب ـ اشرح البراهين على كل واحدة من النسب بين نقيضى الكليين بعبارة واضحة مع عدم استعمال الرموز والأشارات.

ج ـ أذكر مثالين من غير ما مرّ عليك لكل من النسب الأربع.

الكليات الخمسة

الكلى: ذاتى وعرضى.

الذاتى: نوع وجنس و فصل.

العرضى: خاصة وعرض عام.

قد يسأل سائل عن زيد وعمرو وخالد ... (ماهى؟).

وقد يسأل عن زيدٍ وعمرو وخالد وهذه الفرس وهذا الأسد (ماهى؟).

فهل تجد فرقاً بين السؤالين؟ ـ تأمل فيهما، فستجد أن (الأول) سؤال عن حقيقة جزئيات متفقة بالحقيقة مختلفة بالعدد. و(الثانى) سؤال عن حقيقة جزئيات مختلفة بالحقيقة والعدد.

والجواب عن الأول بكمال الحقيقة المشتركة بينهما فنقول: إنسان وهو (النوع). وعن الثانى ايضاً بكمال الحقيقة المشتركة بينهما فنقول: حيوان، ويسمى (الجنس). وعليه يمكن تعريفهما بما يأتى:

١ ـ النوع: هو تمام الحقيقة المشتركة بين الجزئيات المتكثرة بالعدد فقط فى جواب ما هو.

٢ ـ الجنس: هو تمام الحقيقة المشتركة بين الجزئيات المتكثرة بالحقيقة فى جواب ما هو. وإذا تكثرت الجزئيات بالحقيقة فلا بد ان تتكثر بالعدد قطعاً.

وقد يسأل السائل عن الإنسان والفرس ... والقرد (ماهى؟).

وقد يسأل عن الإنسان فقط ... (ماهو؟).

امّا الاوّل فهو سؤال عن كليات مختلفة الحقايق، فيجاب عنه بتمام الحقيقة المشتركة بينها وهو الجنس. فنقول فى المثال: (حيوان). ومنه يعرف أن الجنس يقع ايضاً جواباً عن السؤال بما هو عن الكليات المختلفة بالحقايق.

وامّا الثانى فهو سؤال بما هو عن كلّى واحد. وحق الجواب الصحيح الكامل أن نقول فى المثال: (حيوان ناطق) فيتكفل الجواب بتفصيل ماهية الكلى المسئول عنه إلى تمام الحقيقة التى يشاركه فيها غيره وإلى الخصوصية التى بها يمتاز عن مشاركاته فى تلك الحقيقة، ويسمى مجموع الجواب (الحد التام) كما سيأتى فى محله. وتمام الحقيقة

المشتركة التى هى الجزء الأول من الجواب هى (الجنس)، والخصوصية المميزة التى هى الجزء الثانى من الجواب هى الفصل. ويبق شئٌ ينبغى ذكره وهو أن الفصل وحده يقع فى الجواب عن أى سؤال؟ نقول: يقع الفصل جواباً عمّا إذا سألنا عن خصوصية الماهية التى بها يمتاز عن اغيارها بعد أن نعرف تمام الحقيقة المشتركة بينها وبين اغيارها فإذا رأينا شبحا من بعيد وعرفنا انه حيوان، وجهلنا خصوصيته، فبطبيعتنا نسأل، فنقول: (اى حيوان هو فى ذاته) والجواب (ناطق). فقط وهو فصل الإنسان.

إذن يصحّ: ان نقول إن الفصل يقع فى جواب (اى شئ) وشئ كناية عن الجنس الذى عرف قبل السؤال عن الفصل وعليه يصح تعريف الفصل بما يأتى: «هو جزء الماهية المختص بها الواقع فى جواب أى شئ هو فى ذاته».

تقسيمات

١ ـ النوع: حقيقى واضافى

٢ ـ الجنس: قريب وبعيد ومتوسط

٣ ـ النوع الأضافى: عال وسافل ومتوسط

٤ ـ الفصل: قريب وبعيد، مقوم ومقسم

١ ـ لفظ النوع مشترك بين معنيين، احدهما (الحقيق)، وهو احد الكليات الخمسة، وقد تقدم، وثانيهما (الأضافى)، والمقصود به الكلى الذى فوقه جنس، فهو نوع بالأضافة إلى الجنس الذى فوقه سواء كان نوعا حقيقياً، أولم يكن، كالإنسان بالأضافة إلى جنسه وهو الحيوان، والحيوان بالأضافة إلى جنسه وهو الجسم النامى، والجسم النامى بالأضافة إلى الجسم المطلق والجسم المطلق بالأضافة إلى الجوهر.

٢ ـ قد تتألف سلسلة من الكليات يندرج بعضها تحت بعض كالسلسلة المتقدمة،

فإذا ذهبت بها (متصاعداً) فبدؤها (النوع) وبعده الجنس الأدنى الذى هو مبدأ سلسلة الأجناس، ويسمى (الجنس القريب)، لأنه اقربها إلى النوع ويسمّى ايضاً (الجنس السافل).

ثم هذا الجنس فوقه جنس، فوقه جنس اعلى ... حتى تنتهى إلى الجنس الذى ليس فوقه جنس، ويسمى «الجنس البعيد» و (الجنس العالى) و (جنس الأجناس). امّا ما بين السافل والعالى فيسمى (الجنس المتوسط) ويسمى (بعيداً) ايضاً. فالجنس ـ على هذا ـ قريب وبعيد ومتوسط أو سافل وعال ومتوسط.

٣ ـ وإذا ذهبت فى السلسلة متنازلاً مبتدئا من جنس الأجناس إلى مادونه حتى تنتهى إلى النوع الذى ليس تحته نوعٌ. فما كان بعد جنس الأجناس يسمّى (النوع العالى) وهو مبدأ سلسلة الانواع الأضافية. واخيرها يسمى (نوع الأنواع) أو (النوع السافل)، اما ما يقع بين العالى والسافل فهو (المتوسط).

إذن النوع الأضافى: عال و متوسط وسافل.

تنبيه: يتضح مما سبق أن كلا من المتوسطات لابد ان يكون نوعا لما فوقه وجنسا لما تحته. والمتوسط النوع والجنس قد يكون واحداً إذا تالفت سلسلة الكليات اربعة، وقد يكون اكثر إذا كانت السلسلة اكثر من اربعة. فمثال الأول: (الماء) المندرج تحت (السائل) المندرج تحت (الجسم) المندرج تحت (الجوهر).

ومثال الثانى: (متساوى الساقين) المندرج تحت (المثلث) المندرج تحت (الشكل المستقيم الأضلاع) المندرج تحت (الشكل المستوى) المندرج تحت (الشكل) المندرج تحت (الكم).

٤ ـ وكل نوع اضافى لابد له من فصل يكون جزأ من ماهيته يقومها ويميزها عن الانواع الآخر التى فى عرضه المشتركة معه فى الجنس الذى فوقه، كما يقسم الجنس

إلى قسمين احدهما نوع ذلك الفصل، وثانيهما ماعداه كالحساس المقوم للحيوان والمقسم للجسم النامى إلى حيوان وغير حيوان.

ولكن الفصل الذى يقوم نوعه المساوى له لابد أن يقوم ايضا ما تحته من الانواع لأن الفصل المقوم للعالى لابد أن يكون جزأ من العالى، والعالى جزء من السافل وجزء الجزء جزءٌ، فيكون الفصل المقوم اللعالى جزأ من السافل فيقومه.

والقاعده العامة أن نقول: «مقوم العالى مقوم السافل ولا عكس».

والفصل ايضاً إذا لوحظ بالقياس إلى نوعه المساوى له قيل له (الفصل القريب) كالحساس بالقياس إلى الحيوان.

وإذا لوحظ بالقياس إلى النوع الذى تحتَ نوعه قيل له (الفصل البعيد)، كالحساس بالقياس إلى الإنسان.

والخلاصة: ان الفصل الواحد يسمّى قريباً وبعيداً باعتبارين. ويسمّى مقوما ومقسما باعتبارين.

الذاتى والعرضى

للذاتى والعرضى اصطلاحات فى المنطق تختلف معاينها، ولايهمنا الآن التعرض الا لاصطلاحهم فى هذا الباب، وهو الذى يسمونه بكتاب (ايساغوجى) اى كتاب الكليات الخمسة: حسب وضع مؤسس المنطق الحكيم (ارسطو). فنقول:

١ ـ الذاتى: هو المحمول الذى تتقوم ذات الموضوع به غير خارج عنها ونعنى أن ماهية الموضوع لا تتحقق إلا به سواء كانت هو نفس الماهية، كالإنسان المحمول على زيد أو كان جزأ منها كالحيوان المحمول على الإنسان أو الناطق المحمول عليه فالذاتى يعم النوع والجنس والفصل.

٢ ـ العرضي: هو المحمول الخارج عن ذات الموضوع، لاحقا له بعد تقومه بجميع ذاتياته كالضاحك اللاحق للإنسان.

وعند ما يتضح هذا الاصطلاح ندخل الآن فى بحث باقى الكليات الخمسة وقد بقى منها أقسام العرضى، فان العرضى ينقسم إلى:

الخاصة والعرض العامّ

لأن العرضى اما أن يختص بموضوعه الذى حمل عليه اى لا يعرض لغيره، فهو (الخاصة) سواء كانت مساوية لموضوعها كالضاحك بالنسبة إلى الإنسان. أو كانت مختصة ببعض افراده كالشاعر، وسواء كانت خاصة للنوع الحقيق كالأمثلة السابقة أو للجنس المتوسط كالمتحيز خاصة الجسم أو لجنس الأجناس كالموجود لا فى موضوع خاصة الجوهر. وإما ان يعرض لغير موضوعه ايضا اى لا يختصّ به فهو (العرض العام) كالماشى بالقياس إلى الإنسان وعليه يمكن تعريف الخاصة والعرض العام بما يأتى.

١ ـ الخاصة: الكلى الخارج المحمول الخاص بموضوعه.

٢ ـ العرض العام: الكلى الخارج المحمول على موضوعه وعلى غيره.

تنبيهات وتوضيحات

١ ـ قد يكون الشئ الواحد خاصة بالقياس إلى موضوعٍ وعرضاً عاما بالقياس إلى الآخر، كالماشى فانه خاصة للحيوان وعرض عام للإنسان.

٢ ـ وقد يكون الشئ الواحد عرضيا بالقياس إلى الموضوع، وذاتيا بالقياس إلى آخر كالملوّن، فانه خاصة الجسم مع انه جنس للأبيض. ومثله مفرق البصر، فانه

عرضى بالقياس إلى الجسم مع انه فصل للأبيض لأن الأبيض (ملون مفرق البصر).

٣ ـ كل من الخاصة والفصل قد يكون مفردا، وقد يكون مركبا، مثال المفرد منهما الضاحك والناطق، ومثال المركب من الخاصة قولنا للإنسان: «منتصب القامة بادى البشرة». ومثال المركب من الفصل قولنا للحيوان «حساس متحرك بالارادة».

الصنف

٤ ـ تقدم ان الفصل يقوم النوع ويميزه عن انواع جنسه اى يقسم ذلك الجنس، أو فقل (ينوع) الجنس. امّا الخاصة فانها لا تقوم الكلى الذى يختص به قطعاً، الا انها تقسم ما فوق ذلك الكلى وتقسم العرض العام ايضا كالموجود لا فى موضوع الذى يقسم (الموجود) إلى جوهر وغير جوهر وتزيد عليه ايضاً بانها تقسم كذلك النوع وذلك عند ما تختص ببعض افراد النواع كما تقدم كالشاعر المقسم للإنسان وهذا التقسيم للنوع يسمى فى اصطلاح المنطقيين (تصنيفا) وكل قسم من النوع يسمى (صنفا).

فالصنف: كل كلى أخص من النوع ويشترك مع باقى اصناف النوع فى تمام حقيقتها ويمتاز عنها بامرٍ عارض خارج عن الحقيقة.

الحمل وأنواعه

٥ ـ وصفنا كلا من الكليات الخمسة (بالمحمول). وأشرنا إلى أن الكلى المحمول ينقسم إلى الذاتى والعرضى. وهذا امرٌ يحتاج إلى التوضيح. لأن سائلا قد يسأل فيقول: إن النوع قد يحمل على الجنس كما يقال مثلا الحيوان إنسان مع أن الإنسان بالقياس إلى الحيوان ليس ذاتيا له ولا عرضيا أفهناك واسطة بين الذاتى والعرضى؟

وقد يسأل ـ ثانياً ـ فيقول: إن الحد التام يحمل على النوع والجنس كما يقال: الإنسان حيوان ناطق والحيوان جسم نام حساس متحرك بالارادة مع انه ليس نوعاً له ولا جنسا ولا فصلا، فينبغى ان يجعل للذاتى قسماً رابعا. بل لا ينبغى تسميته بالذاتى لانه هو نفس الذات، ولا بالعرضى لأنه ليس بخارج عن موضوعه، فيجب أن يكون واسطة بين الذاتى والعرضى.

وقد يسأل ثالثا ـ فيقول ان المنطقيين يقولون إن الضحك خاصة الإنسان والمشى عرض عام له مثلاً، مع ان الضحك والمشى لا يحملان على الإنسان فلا يقال: الإنسان ضحك، وقد ذكرتم ان الكليات كلها محمولات على موضوعاتها فما السر فى ذلك؟

ولكن هذا السائل إذا اتضح له المقصود من (الحمل)، ينقطع لديه الكلام. فان الحمل له ثلاثة تقسيمات، والمراد هنا منه بعض اقسامه فى كل من التقسيمات فنقول:

١ ـ الحمل: طبعى ووضعى:

اعلم ان كل محمول فهو كلى حقيق، لأن الجزئى الحقيق بما هو جزئى لا يحمل على غيره وكل كلى اعم بحسب المفهوم فهو محمول بالطبع على ما هو أخص منه مفهوماً كحمل الحيون على الإنسان ويسمى مثل هذا الحمل (حملاً طبعياً) اى اقتضاه الطبع ولايأباه. واما حمل الأخص مفهوماً على الاعم فليس هو حملاً طبعياً بل بالوضع، لأنه يأباه الطبع فلذلك يسمى (حملاً وضعياً).

ومرادهم بالاعم بحسب المفهوم غير الاعم بحسب المصداق الذى تقدم الكلام عليه فى النسب، فان الاعم قديراد منه الاعم باعتبار وجوده فى افراد الأخص وغير افراده كالحيوان بالقياس إلى الإنسان وهو المعدود فى النسب. وقديراد منه الاعم باعتبار المفهوم فقط وان كان مساوياً بحسب الوجود كالناطق بالقياس إلى الإنسان.

وإذا اتضح ذلك يظهر الجواب عن السؤال الأول، لأن المقصود من المحمول فى الكليات الخمسة المحمول بالطبع لا مطلقاً.

٢ ـ الحمل: ذاتى أولى وشايع صناعى:

واعلم أن معنى الحمل هو الاتحاد بين الشيئين، لان معناه أن هذا ذاك وهذا المعنى كما يتطلب الاتحاد بين الشيئين يستدعى المغايرة بينهما، ليكونا حسب الفرض شيئين. لذا لايصح الحمل بين المتباينين، إذ لا اتحاد بينهما ولايصح حمل الشيئ على نفسه إذ الشئ لا يغاير نفسه.

ثم إن هذا الاتحاد اما يكون فى المفهوم، فالمغايرة لابد ان تكون اعتبارية. مثل قولنا: (الإنسان حيوان ناطق)، فان مفهوم الإنسان ومفهوم حيوان ناطق واحد، إلا ان التغاير بينهما بالأجمال والتفصيل، وهذا النوع من الحمل يسمى (حملاً ذاتياً أولياً).

واما ان يكون الاتحاد فى الوجود والمصداق والمغايرة بحسب المفهوم مثل قولنا: (الإنسان حيوان) فان مفهوم إنسان غير مفهوم حيوان، ولكن كل ما صدق عليه الإنسان صدق عليه الحيوان، وهذا النوع من الحمل يسمى (الحمل الشايع الصناعى) أو (الحمل المتعارف)، لانه هو الشايع فى الأستعمال المتعارف فى صناعة العلوم.

وإذا اتضح هذا البيان، يظهر الجواب عن السؤال الثانى ايضاً، لان المقصود من المحمول فى باب الكليات هو المحمول الشايع الصناعى وحمل الحد التام من الحمل الذاتى الأولى.

٣ ـ الحمل مواطاة واشتقاق:

إذا قلنا الإنسان ضاحك فمثل هذا الحمل يسمّى (حمل مواطاة) أو حمل (هو هو)

ومعناه أن ذات الموضوع نفس المحمول. والمواطاة معناه الا تفاق. وجميع الكليات الخمسة يحمل بعضها على بعض وعلى افرادها بهذا الحمل.

وعندهم نوع آخر من الحمل يسمى (حمل اشتقاق) أو حمل (ذو هو) كحمل الضحك على الإنسان. وسمّي حمل اشتقاق وذو هو، لأن هذا المحمول بدون ان يشتق منه اسم كالضاحك أو يضاف إليه (ذو) لايصح حمله على موضوعه.

والمقصود بيانه أن المحمول بالأشتقاق كالضحك لا يدخل في أقسام الكليات الخمسة فلا يصح ان يقال: الضحك خاصة للإنسان، بل الضاحك هو الخاصة، وبهذا يظهر الجواب عن السؤال الثالث.

العروض معناه الحمل

٦ ـ ثم لا يشتبه عليك الامر، فتقول: انكم قلتم الكلى الخارج ان عرض على موضوعه فقط فهو الخاصة وإلا فالعرض العام. والضحك لا شك يعرض على الإنسان و مختص به. فأذن يجب ان يكون خاصّة.

فانا نرفع هذا الاشتباه ببيان العروض المقصود به في الباب، فان المراد منه هو الحمل حملاً عرضياً لا ذاتياً. وعليه فالضحك لا يعرض على الإنسان بهذا المعنى. وإذا قيل يعرض على الإنسان فبمعنى آخر للعروض وهو الوجود فيه.

تقسيمات العرضى

العرضى: لازم ومفارق

١ ـ اللازم: مايمتنع انفكاكه عقلاً عن موضوعه، كوصف «الفرد» للثلاثة و (الحارة)

للنار ...

٢ـ المفارق: ما لايمتنع انفكاكه عقلاً عن موضوعه، كاوصاف الإنسان المشتقة من افعاله واحواله مثل قائم وسقيم، وان كان لاينفك ابداً فانك ترى أن وصف العين (بالزرقاء) لاينفك عن وجود العين، لكنه معذلك يعد عرضياً مفارقاً.

اللازم: بين وغيربين

البين: بين بالمعنى الأخص، وبين بالمعنى الأعم

١ ـ **البين بالمعنى الأخص**: مايلزم من تصور ملزومه تصوره بلا حاجة إلى توسط شئ آخر.

٢ ـ **البين بالمعنى الأعمّ**: مايلزم من تصوره وتصور الملزوم وتصور النسبة بينهما الجزم بالملازمة. مثل: الاثنان نصف الاربعة أو ربع الثمانية. فانك إذا تصورت الاثنين قد تغفل عن انها نصف الأربعة أو ربع الثمانية، ولكن إذا تصورت ايضاً الثمانية مثلاً وتصورت النسبة بينهما تجزم أنها ربعها.

وانما كان هذا القسم من البين اعم، لانه لايفرق فيه بين ان يكون تصور الملزوم كافياً في تصور اللازم، وبين ألا يكون كافياً. وانما يكون تصور الملزوم كافياً في تصور اللازم عند مايألف الذهن الملازمة بين الشيئين على وجه يتداعى عنده المتلازمان.

٣ ـ **غير البين**: وهو مقابل البين مطلقاً، بأن يكون الجزم بالملازمة لا يكفي فيه تصور الطرفين والنسبة بينهما. بل يحتاج اثبات الملازمة إلى اقامة الدليل عليه. مثل الحكم بأن المثلث زواياه تساوي قائمتان.

المفارق: دائم وسريع الزوال وبطيئه

الدائم: كوصف الشمس بالمتحركة، (سريع الزوال): كحمرة الخجل وصفرة الخوف

(بطيئ الزوال): كالشباب للإنسان.

الكلى المنطق والطبيعى والعقلى

إذا قيل: (الإنسان كلّى) مثلاً فهنا ثلاثة اشياء: ذات الإنسان بما هو إنسان، ومفهوم الكلي بما هو كلى مع عدم الالتفات إلى كونه إنساناً أو غير إنسان، والإنسان بوصف كونه كلّياً.

١ ـ فان لاحظ العقل نفس ذات الموصوف بالكلى مع قطع النظر عن الوصف، بأن يعتبر الإنسان ـ مثلاً ـ بما هو إنسان من غير التفات إلى انه كلّى أو غير كلى، فانه يسمّى (الكلى الطبيعى)، ويقصد به طبيعة الشئ بما هى.

والكلى الطبيعى موجود فى الخارج بوجود افراده.

٢ ـ وان لاحظ العقل مفهوم الوصف بالكلى وحده، وهو أن يلاحظ (ما لايمتنع فرض صدقه على كثيرين) مجرداً عن كل مادة مثل إنسان وحيوان، فانه يسمى (الكلى المنطق) والكلى المنطق لا وجود له إلاّ فى العقل، لانه من المعانى الذهنية الخالصة التى لا موطن لها خارج الذهن.

٣ ـ وان لاحظ العقل المجموع من الوصف والموصوف، كما يلاحظ الإنسان بما هو كلّى فانه يسمى (الكلى العقلى) لانه لا وجود له إلا فى العقل لا تصافه بوصف عقلى.

واعلم ان جميع الكليات الخمسة واقسامها، بل الجزئى ايضاً، تصح فيها هذه الاعتبارات الثلاثة، فيقال على قياس ما تقدم: نوع طبيعى ومنطق و عقلى. وجنس طبيعى ومنطق وعقلى ... إلى آخرها.

* * * *

تمرينات

١ ـ إذا قيل التمر لذيذ الطعم مغذ من السكريات ومن أقسام مأكول الإنسان بل مطلق المأكول وهو جسم جامد، فيدخل فى مطلق الجسم بل الجوهر ـ فالمطلوب ان ترتب سلسلة الأجناس فى هذه الكليات متصاعداً وسلسلة الانواع متنازلاً، بعد التميز بين الذاتى والعرضى. وأذكر بعد ذلك، اقسام الانواع الإضافية من هذه الكليات وأقسام العرضيات منها.

٢ ـ وإذا قيل: الخمر جسم مايع مسكر محرم شرعاً، سالب للعقل مضر بالصحة مهدم للقوى فالمطلوب أن تميز الذاتى من العرضى فى هذه الكليات واستخراج سلسلة الكليات متصاعدة أو متنازلة.

٣ ـ وإذا قيل: الحديد جسم صلب من المعادن التى تتمدد بالطرق والتى تصنع منها الآلات وتصدأ بالماء ـ فالمطلوب تأليف سلسلة من الكليات متصاعدة أو متنازلة مع حذف ما ليس من السلسلة.

٤ ـ إذا قسمنا الاسم إلى مرفوع ومنصوب ومجرور فهذا من باب تقسيم الجنس إلى انواعه أو تقسيم النوع إلى اصنافه؟ أذكر ذلك مع بيان السبب.

الباب الثالث: المعرف وتلحق به القسمة

المقدمة:

فى مطلب ماواى وهل ولم

إذا اعترضتك لفظة من أية لغة كانت، فهنا خمس مراحل متوالية، لابد لك من اجتيازها لتحصيل المعرفة، فى بعضها يطلب العلم التصورى وفى بعضها الآخر العلم التصديق.

المرحلة الاولى: تطلب فيها تصور معنى اللفظ تصوراً اجمالياً إذا لم تكن تدرى لاى معنى من المعانى قد وضع.

والجواب يقع بلفظ آخر يدل على ذلك المعنى، كما إذا سألت عن معنى سَمَيْدَع فيجاب: سِيْد. ويسمى مثل هذا الجواب (التعريف اللفظى). وقواميس اللغات هى المتعهدة بالتعاريف اللفظية.

وإذا تصورت معنى اللفظ اجمالاً، فزعت نفسك إلى:

المرحلة الثانية: إذ تطلب تفصيل ما دل عليه الاسم اجمالاً لتميزه عن غيره فى

الذهن تميزاً تاماً فتسأل عنه بكلمة (ما) فتقول: (... ما هو؟) وهـذه (مـا) تسـمى (الشارحة)، لانها يسأل بها عن شرح معنى اللـفظ والجـواب عـنه يسـمى (شرح الإسم) وبتعبير آخر (التعريف الإسمى). والأصل فى الجواب أن يقع بجـنس المـعنى وفصله القريبين معاً ويسمى (الحد التام الاسمى). ويصح أن يجاب بالفصل وحده أو بالخاصة وحدها أو باحدهما منضما إلى الجنس البعيد، أو بالخاصة منضماً إلى الجنس القريب، وتسمى هذه الأجوبة تارةً بالحـد الناقص واخرى بالرسم الناقص أو التام ولكنها توصف جميعاً بالإسمى وسياتيك تفصيل هذه الإصطلاحات.

ولو فرض أن المسئول اجاب خطأ بالجنس القريب وحده كما لو قال (شجرة) فى جواب (ما النخلة)، فان السائل لايقنع بهذا الجواب، وتتوجه نفسه إلى السؤال عن مميزاتها عن غيرها، فيقول: (أية شجرة هى فى ذاتها) أو (أية شجرة هى فى خاصتها)، فيقع الجواب عن الأول بالفصل وحده فيقول (مثمرة التمر)، وعن الثـانى بـالخاصة، فيقول: (ذات السعف) مثلاً.

وهذا هو موقع السؤال بكلمة اي، وجوابها الفصل أو الخاصة.

وإذا حصل لك العلم بشرح المعنى تفزع نفسك إلى:

المرحلة الثالثة: وهى طلب التصديق بوجود الشئ، فتسأل عنه بـ(هل) وتسمى (هل البسيطة)، فتقول: هل هو موجودٌ.

(ما) الحقيقية:

تنبيه: عندما يكون السائل من أول الامر عالماً بوجود الشئ المسئول عنه أو أنه قدم السؤال عن وجوده فأجيب ثم سأل عنه بـ(ما)، فأن ما هذه تسمى (الحقيقية). والجواب عنها نفس الجواب عن (ما الشارحة) وانما سميت حقيقية لأن السؤال بهـا

عن الحقيقة الثابتة والحقيقة باصطلاح المناطقة هى الماهية الموجودة ـ والجواب عنها يسمى (تعريفاً حقيقياً).

وإذا حصلت لك هذه المرحلة انتقلت بالطبع إلى:

المرحلة الرابعة: وهى طلب التصديق بثبوت صفة أو حال للشئ. ويسأل عنه بـ(هل) ايضاً، ولكن تسمى هذه (هل المركبة) لأنه يسأل بها عن ثبوت شئ لشئ بعد فرض وجوده والبسيطة يسأل بها عن ثبوت الشئ فقط. فيقال للسؤال بالبسيطة مثلاً: هل الله موجودٌ. وللسؤال بالمركبة بعد ذلك: هل الله الموجودُ مريدُ؟

فإذا اجابك المسئول عن هل البسيطة أو المركبة تفزع نفسك إلى:

المرحلة الخامسة: وهى طلب العلة: اما علة الحكم فقط أى البرهان على ما حكم به المسئول فى الجواب عن هل، أو علّةُ الحكم وعلّة الوجود معاً، لتعرف السبب فى حصول ذلك الشئ واقعاً. ويسأل لأجل كل من الغرضين بكلمة (لم) الاستفهامية. فتقول لطلب علة الحكم مثلاً (لم كان الله مريداً) وتقول مثلاً لطلب علّة الحكم وعلّة الوجود معاً: (لم كان المغناطيس جاذباً للحديد؟).

فروع المطالب

ما تقدم هى أصول المطالب. وهناك مطالب أخرى يسأل عنها بكيف وأين ومتى وكم ومن وهى مطالب جزئية أى أنّها ليست من امّهات المسائل بالقياس إلى المطالب الأولى، على أنّه يجوز أن يستغنى عنها غالباً بمطلب هل المركبة، فبدلاً عن أن تقول مثلاً: (كيف لون ورق الكتاب؟ ...) تقول: (هل ورق الكتاب أبيض؟ ...) وهكذا. ولذا وصفوا هذه المطالب بالفروع وتلك بالأصول.

التعريف

تمهيد:

من الواجب على من أراد الإشتغال بالحقايق ـ لئلا يرتطم هو و المشتغل معه فى المشاكل ـ أو يفرغ مفردات مقاصده فى قالب سهل من التحديد والشرح، فيحفظ ما يدور فى خلده من المعنى فى آنية من الألفاظ وافية به لاتفيض عليها جوانبها، لينقله إلى ذهن السامع أو القارى كما كان مخزوناً فى ذهنه بالضبط. وعلى هذا الأساس المتين يبنى تفكير السليم.

ولأجل أن يتغلب الإنسان على قلمه ولسانه وتفكيره لابد له من معرفة أقسام التعريف وشروطه وأصوله وقواعده ليستطيع أن يحتفظ فى ذهنه بالصور الواضحة للأشياء أولاً، وأن ينقلها إلى أفكار غيره صحيحةً ثانياً ... فهذه حاجتنا لمباحث التعريف.

اقسام التعريف

التعريف: حد و رسم

الحد والرسم: تام وناقص

سبق أن ذكرنا (التعريف اللفظى) ولا يهمنا البحث عنه فى هذا العلم وإنّما غرض المنطق من (التعريف) هو المعلوم التصورى الموصل إلى مجهول تصورى الواقع جواباً عن (ما) الشارحة أو الحقيقية. وينقسم إلى حد ورسم وكل منهما إلى تام وناقص.

١ ـ الحد التام

وهو التعريف بجميع ذاتيات المعرّف (بالفتح)، ويقع بالجنس والفصل القريبين، لأشتمالهما على جميع ذاتيات المعرف، فإذا قيل: ما الإنسان؟ فيجوز أن تجيب أوّلاً ـ بأنّه حيوان ناطق ـ ويجوز أن تجيب ـ ثانياً ـ بأنّه: (جسم نام حسّاس متحرك بالإرادة ناطق) لأنّك وضعت مكان كلمة (حيوان) حدّه التام. وهذا تطويل لاحاجة إليه إلاّ إذا كانت ماهية الحيوان مجهولة للسائل، فيجب.

ويجوز أن تجيب ـ ثالثاً ـ بأنّه: (جوهر، قابل للأبعاد الثلاثة نام حساس متحرك بالإرادة، ناطق) فتضع مكان كلمة (جسم) حدّه التام.

وهكذا إذا كان الجوهر مجهولاً تضع مكانه حدّه التام (ان وجد) حتّى ينتهى الأمر إلى المفاهيم البديهية الغنية عن التعريف كمفهوم الموجود.

وقد ظهر من هذا البيان:

أولاً: ان الجنس والفصل القريبين تنطوى فيهما جميع ذاتيات المعرف ولذا سمى الحدّ بهما (تاماً).

ثانياً: أن لا فرق فى المفهوم بين الحدود التامة المطولة والمختصرة، الاّ ان المطولة أكثر تفصيلاً. فيكون التعريف بها واجباً تارة وفضولاً اخرى.

ثالثاً: ان الحد التام يساوى المحدود فى المفهوم.

رابعاً: ان الحد التام يدل على المحدود بالمطابقة.

٢ ـ الحد الناقص

هو التعريف ببعض ذاتيات المعرف (بالفتح)، ولابد أن يشتمل على الفصل القريب

على الأقل ولذا سمى (ناقصاً). وهو يقع تارة بالجنس البعيد والفصل القريب، واخرى بالفصل وحده. مثال الأول: تقول لتحديد الإنسان: (جسم نام ... ناطق)، مثال الثانى ـ تقول لتحديد الإنسان ايضاً (... ناطق).

وقد ظهر من هذا البيان:

أولاً: ان الحد الناقص لا يساوى المحدود فى المفهوم. ولكنه يساويه فى المصداق.

ثانياً: ان الحد الناقص لا يعطى للنفس صورة كاملة للمحدود مطابقةً له بل أكثر ما يفيد، تمييزه عن جميع ماعداه تمييزاً ذاتياً فحسب.

ثالثاً: انه لايدل على المحدود بالمطابقة، بل بالالتزام لأنه من باب دلالة الجزء المختص على الكل.

٣ ـ الرسم التام:

وهو التعريف بالجنس والخاصة، كتعريف الإنسان بأنه (حيوانٌ ضاحك) فاشتمل على الذاتى والعرضى ولذا سمى (تاماً).

٤ ـ الرسم الناقص:

وهو التعريف بالخاصة وحدها، كتعريف الإنسان بأنه (ضاحك) فاشتمل على العرضى فقط فكان (ناقصاً).

وقيل: ان التعريف بالجنس البعيد والخاصة معدود من الرسم الناقص فيختص التام بالمؤلف من الجنس القريب والخاصة فقط.

ولا يخفى أن الرسم مطلقاً كالحد الناقص لايفيد إلا تمييز المعرف (بالفتح) عن جميع ماعداه فحسب، إلا انه يميزه تمييزاً عرضياً. ولا يساويه إلا فى المصداق ولا يدلّ عليه

إلا بالالتزام. كل هذا ظاهر مماقد مناه.

إنارة

ان الأصل فى التعريف هو الحد التام، لأن المقصود الأصلى من التعريف أمران: (الأول) تصور المعرف (بالفتح) بحقيقته، و (الثانى) تمييزه فى الذهن عن غيره تمييزاً تاماً. ولا يؤدى هذان الأمران إلاّ بالحد التام. وإذ يتعذر الأمر الأول يكتفى بالثانى. ويتكفل به الحد الناقص والرسم بقسميه، والأقدم تمييزه تمييزاً ذاتياً ويؤدى ذلك بالحد الناقص، فهو أولى من الرسم، والرسم التام أولى من الناقص. إلا ان المعروف عند العلماء أن الإطلاع على حقائق الأشياء وفصولها من الأمور المستحيلة أو المتعذرة. وكل ما يذكر من الفصول فإنّما هى خواص لازمة تكشف عن الفصول الحقيقة. فالتعاريف الموجودة بين ايدينا أكثرها أو كلّها رسوم تشبه الحدود.

فعلى من أراد التعريف أن يختار الخاصة اللازمة البينة بالمعنى الأخص لأنها أدل على حقيقة المعرف وبعده فى المنزلة التعريف بالخاصة اللازمة البينة بالمعنى الأعم. أما التعريف بالخاصة الخفية غير البينة فإنها لا تفيد تعريف الشئ لكلّ أحد.

التعريف بالمثال والطريقة الإستقرائية

كثيراً ما نجد العلماء يستعينون على تعريف الشئ بذكر أحد أفراده مثالاً له. وهذا ما نسميه (التعريف بالمثال).

ومن نوع التعريف بالمثال (الطريقة الإستقرائية) وهى: ان يكثر المؤلف أو المدرس قبل بيان التعريف أو القاعدة ـ من ذكر الأمثلة ليستنبط الطالب بنفسه المفهوم الكلى أو القاعدة وبعدئذٍ تعطى له النتيجة بعبارة واضحة ليطابق بين ما يستنبط هو وبين ما

يعطى له بالأخير من النتيجة. والتعريف بالمثال ليس قسماً خامساً للتعريف بل هو من التعريف بالخاصة. لأن المثال ممّا يختص بذلك المفهوم، فيرجع إلى (الرسم الناقص).

وعليه يجوز أن يكتفى به فى التعريف إذا كان المثال وافياً بخصوصيات الممثل له.

التعريف بالتشبيه:

مما يلحق بالتعريف بالمثال ويدخل فى الرسم الناقص أيضاً (التعريف بالتشبيه). وهو أن يشبه الشئ المقصود تعريفه بشئ آخر لجهة شبه بينهما، على شرط أن يكون المشبه به معلوماً عند المخاطب بأن له جهة الشبه هذه.

ومثاله تشبيه الوجود بالنور وجهة الشبه بينهما ان كلاً منهما ظاهرٌ بنفسه مظهر لغيره. وهذا النوع من التعريف ينفع كثيراً فى المعقولات الصرفة عند ما يراد تقريبها إلى الطالب بتشبيهها بالمحسوسات لأن المحسوسات إلى الأذهان أقرب.

شروط التعريف:

الغرض من التعريف ـ على ما قدمنا ـ تفهيم مفهوم المعرف (بالفتح) وتمييزه عما عداه، ولا يحصل هذا الغرض إلا بشروط خمسة:

الأول: أن يكون المعرف (بالكسر) مساوياً للمعرف (بالفتح) فى الصدق، أى يجب أن يكون المعرف (بالكسر) مانعاً جامعاً وإن شئت قلت (مطرد منعكساً).

فعلى هذا لا يجوز التعريف بالأمور الآتية:

١ ـ بالأعم: لأن الأعم لا يكون مانعاً، كتعريف الإنسان بأنّه حيوان يمشى على رجلين.

٢ ـ بالأخص: لأن الأخص لا يكون جامعاً، كتعريف الإنسان بأنّه حيوان متعلّم.

٣ ـ بالمباين: لأن المتباينين لا يتصادقان أبداً.

الثانى: أن يكون المعرف (بالكسر) اجلى مفهوماً عند المخاطب من المعرف (بالفتح) فلايجوز ـ على هذا ـ التعريف بالأمرين الآتيين:

١ ـ بالمساوى فى الظهور والخفاء كتعريف الفرد بأنّه عدد ينقص عن الزوج بواحدٍ، فإنّ الزوج ليس أوضح من الفرد ولا أخفى.

٢ ـ بالأخفى معرفة، كتعريف النور بأنّه قوة تشبه الوجود.

الثالث: الاّ يكون المعرف (بالكسر) عين المعرف (بالفتح) فى المفهوم، كتعريف الحركة بالإنتقال. ولو صح التعريف بعين المعرَّف لوجب أن يكون معلوماً قبل أن يكون معلوماً، وللزم أن يتوقّف الشئ على نفسه. وهذا محالٌ.

الرابع: أن يكون خالياً من الدور. وصورة الدور فى التعريف: أن يكون المعرف (بالكسر) مجهولاً فى نفسه، ولا يعرف إلاّ بالمعرف (بالفتح). وهذا محالٌ لأنّه يؤل إلى أن يتوقّف الشئ على نفسه.

والدور يقع تارةً بمرتبة واحدة ويسمى (دوراً مصرحاً)، ويقع أخرى بمرتبتين أو أكثر ويسمى (دوراً مضمراً):

١ ـ (الدور المصرح) مثل تعريف الشمس بأنّها (كوكب يطلع فى النهار). والنهار لايعرف إلاّ بالشمس إذ يقال فى تعريفه: (النهار: زمان تطلع فيه الشمس).

٢ (الدور المضمر) مثل تعريف الأثنين بأنهما زوج أوّل. والزوج يعرف بأنّه ينقسم بمتساويين. والمتساويان يعرفان بأنهما شيئان أحدهما يطابق الآخر، والشيئان يعرفان بأنهما إثنان. فرجع الأمر بالأخير إلى تعريف الإثنين بالإثنين.

الخامس: أن تكون الألفاظ المستعملة في التعريف ناصعة واضحة لا إبهام فيها.

القسمة*

تعريفها:

قسمة الشئ: تجزئته وتفريقه إلى أمور متباينة وهى من المعانى البديهية الغنية عن التعريف، وما ذكرناه فإنّما هو تعريف لفظى ليس إلاّ.

ويسمى الشئ (مقسماً) وكلّ واحد من الأمور التى انقسم إليها يسمى (قسماً) تارة بالقياس إلى نفس المقسم، و(قسيماً) أخرى بالقياس إلى غيره من الأقسام.

فائدتها:

تأسست حياة الإنسان كلّها على القسمة، وهى من الأمور الفطرية التى نشأت معه على الأرض: فإن أوّل شئ يصنعه تقسيم الأشياء إلى سماوية وأرضية والموجودات الأرضية إلى حيوانات وأشجار وأنهار وأحجار وجبال ورمال وغيرها وما زال البشر على ذلك حتّى استطاع أن يضع لكل واحد من المعانى التى توصل إليها فى التقسيم لفظاً من الألفاظ. ولولا القسمة لما تكثرت عنده المعانى ولا الألفاظ.

(*) القسمة من المباحث التى عنى بها المناطقة فى العصر الحديث وظن أنّها من المباحث التى تفتق عنها الفكر الغربى، غير أن فلاسفة الإسلام سبقوا إلى التنبيه عليها، وقد ذكرها الشيخ الطوسى فى منطق التجريد لتحصيل الحدود وإكتسابها وأوضحها العلامة الحلّى فى شرحه (الجوهر النضيد).

ثمّ استعان بالعلوم والفنون على تدقيق تلك الأنواع، وتمييزها تمييزاً ذاتياً وسيأتى كيف نستعين بالقسمة على تحصيل الحدود والرسوم وكسبها. وهذا اهمّ فوائد القسمة.

وتنفع القسمة فى تدوين العلوم والفنون، لتجعلها أبواباً وفصولاً ومسائل متميزة ليستطيع الباحث أن يلحق ما يعرض عليه من القضايا فى بابها. والتاجر ـ ايضاً ـ يلتجئ إلى القسمة فى تسجيل دفتره وتصنيف أمواله ليسهل عليه استخراج حساباته ومعرفة ربحه وخسارته.

وصاحب المكتبة تنفعه قسمتها حسب العلوم أو المؤلفين ليدخل أى كتاب جديد يأتيه فى بابه وليستخرج بسهولة أى كتاب يشاء.

وهكذا تدخل القسمة فى كل شأنٍ من شؤون حياتنا العلمية والإعتيادية ولا يستغنى عنها إنسان، ... ومهمتنا منها هنا أن نعرف كيف نستعين بها على تحصيل الحدود والرسوم.

اصول القسمة

١ ـ لابد من ثمرة:

لا تحسن القسمة إلا إذا كان للتقسيم ثمرة نافعة فى غرض المقسم، بأن تختلف الأقسام فى المميزات والأحكام المقصودة فى موضع القسمة: فإذا قسم النحوى الفعل إلى أقسامه الثلاثة فلأن لكل قسم حكماً يختص به.

وأما إذا أراد أن يقسم الفعل الماضى إلى مضموم العين ومفتوحها ومكسورها فلايحسن منه ذلك.

٢ـ لابد من تباين الأقسام:

ولا تصح القسمة إلاّ إذا كانت الأقسام متباينة غير متداخلة، لا يصدق أحدها على ما صدق عليه الآخر، ويشير إلى هذا الأصل تعريف القسمة نفسه. فإذا قسمت المنصوب من الأسماء إلى: مفعول وحال وتمييز، وظرف. فهذا التقسيم باطلٌ، لأن الظرف من أقسام المفعول فلا يكون قسيماً له. ومثل هذا ما يقولون عنه: «يلزم منه أن يكون قسم الشئ قسيماً له». وبطلانه من البديهيات.

ويتفرع على هذا الاصل أمور:

١ ـ أنه لا يجوز أن تجعل قسم الشئ قسيماً له ـ كما تقدم.

٢ ـ ولا يجوز أن تجعل قسيم الشئ قسماً منه: مثل أن تجعل الحال قسماً من المفعول.

٣ ـ ولا يجوز أن تقسم الشئ إلى نفسه وغيره.

٣ـ أساس القسمة:

ويجب أن تؤسّس القسمة على أساس واحد، أى يجب أن يلاحظ فى المقسم جهة واحدة، وبإعتبارها يكون التقسيم، فإذا قسمنا كتب المكتبة فلابد أن نؤسّس تقسيمها أمّا على أساس العلوم والفنون أو على أسماء المؤلفين أو على أسماء الكتب.

والشئ الواحد قد يكون مقسماً لعدة تقسيمات بإعتبار إختلاف الجهة المعتبرة كما قسمنا الفصل إلى قريب وبعيد مرة وإلى مقوّم ومقسّم أخرى ... ومثله كثيرٌ فى العلوم وغيرها.

٤ ـ جامعة مانعة:

ويجب فى القسمة أن يكون مجموع الأقسام مساوياً للمقسم فتكون جامعة لجميع مايمكن أن يدخل فيه من الأقسام، مانعة عن دخول غير أقسامه فيه.

أنواع القسمة

للقسمة نوعان أساسيان:

١ ـ قسمة الكل إلى اجزائه، أو (القسمة الطبيعية).

كقسمة الإنسان إلى جزئيه: الحيوان والناطق، بحسب تحليل العقلى إذ يحلل العقل مفهوم الإنسان إلى مفهومين: مفهوم الجنس ومفهوم الفصل.

وتسمى الأجزاء حينئذٍ أجزاء عقلية. وكقسمة الماء إلى عنصرين: الاكسجين والهيدروجين، بحسب التحليل الطبيعى وتسمى الأجزاء طبيعية أو عنصرية وكقسمة الحبر إلى ماء ومادة ملوّنة مثلاً، وذلك بحسب التحليل الصناعى، والأجزاء تسمى أجزاء صناعية. وكقسمة المتر إلى أجزائه بحسب التحليل الخارجى إلى الأجزاء المتشابهة، أو كقسمة السرير إلى الخشب والمسامير بحسب التحليل الخارجى إلى الأجزاء غير المتشابهة.

٢ ـ قسمة الكلى إلى جزئياته، أن (القسمة المنطقية).

كقسمة الموجود إلى مادة ومجردة عن المادّة، وكقسمة المفرد إلى إسم وفعل وحرف ... وهكذا. وتمتاز القسمة المنطقية عن الطبيعية: أن الأقسام فى المنطقية يجوز حملها على المقسم و حمل المقسم عليها فنقول: الإسم مفردٌ، وهذا المفرد إسم، ولايجوز الحمل فى الطبيعية عداما كانت بحسب التحليل العقلى.

ولابد فى القسمة المنطقية من فرض جهة وحدة جامعة فى المقسم تشترك فيها الأقسام كما لابد من فرض جهة إفتراق فى الأقسام، وإلاّ لمّا صحت القسمة وفرض الأقسام. وتلك الجهة الجامعة أمّا أن تكون مقومة للأقسام أى داخلة فى حقيقتها بأن كانت جنساً أو نوعاً وأمّا أن تكون خارجة عنها.

١ ـ إذا كانت الجهة الجامعة مقومة للأقسام فلها ثلاث صور:

أ ـ أن تكون جنساً، وجهات الإفتراق الفصول المقومة للأقسام كقسمة المفرد إلى الإسم والفعل والحرف ... فيسمى التقسيم (تنويعاً) والأقسام نوعاً.

ب ـ أن تكون جنساً أو نوعاً، وجهات الإفتراق العوارض العامة اللاحقة للمقسم كقسمة الإسم إلى مرفوع ومنصوب ومجرور، فيسمى التقسيم (تصنيفاً) والأقسام صنفاً.

ج ـ أن تكون جنساً أو نوعاً أو صنفاً، وجهات الإفتراق العوارض الشخصية اللاحقة لمصاديق المقسم. فيسمى التقسيم (تفريداً) والأقسام أفراداً، كقسمة الإنسان إلى زيد وعمرو ومحمّد وحسن و...

٢ ـ إذا كانت الجهة الجامعة خارجة عن الأقسام، فهى كقسمة الأبيض إلى الثلج والقطن وغيرهما، وكقسمة الكائن الفاسد إلى نبات ومعدن وحيوان و... وهكذا.

أساليب القسمة

لأجل أن نقسم الشئ صحيحة لابد من استيفاء جميع ماله من الأقسام كما تقدم فى الأصل الرابع، بمعنى أن تكون القسمة حاصرة لجميع جزئياته أو أجزائه ولذلك أسلوبان:

١ ـ طريقة القسمة الثنائية:

وهى طريقة الترديد بين النفى والإثبات، والنفى والإثبات (وهما النقيضان) لا يرتفعان أى لا يكون لهما قسم ثالث ولا يجتمعان أى لايكونان قسماً واحداً، فلا محالة تكون هذه القسمة ثنائية. وتكون حاصرة جامعة مانعة، كتقسيمنا للحيوان إلى ناطق وغير ناطق، وغير ناطق يدخل فيه كل ما يفرض من باقى أنواع الحيوان غير الإنسان.

ثم يمكن أن نستمر فى القسمة فنقسم طرف النفى أو طرف الإثبات أو كليهما إلى طرفين إثبات ونفى. ثم هذه الأطراف الأخيرة يجوز أن تجعلها أيضاً بين الإثبات والنفى و... هكذا، إذا كانت هناك ثمرة من التقسيم. مثلاً إذا أردت تقسيم الكلمة، فتقول: الكلمة أما أن تدل على الذات أولا، والأول الإسم والثانى أما أن تدل على الزمان أولا، والأول الفعل والثانى الحرف.

وهذه القسمة الثنائية تنفع على الأكثر فى الشئ الذى لا تنحصر أقسامه وإن كانت مطولة. لأنّك تستطيع بها أن تحصر كل ما يمكن أن يفرض من الأنواع والأصناف بكلمة (غيره). وتنفع هذه القسمة أيضاً فيما إذا أريد حصر الأقسام حصراً عقلياً كما يأتى، وتنفع أيضاً فى تحصيل الحد والرسم. وسيأتى بيان ذلك.

٢ ـ طريقة القسمة التفصيلية:

وذلك بأن تقسم الشئ إبتداء إلى جميع أقسامه المحصورة، كما لو أردت أن تقسم الكلمة إلى: إسم وفعل وحرف.

والقسمة التفصيلية على نوعين عقلية وإستقرائية:

١ ـ العقلية: وهى التى يمنع العقل أن يكون لها قسم آخر، كقسمة الكلمة المتقدمة ولاتكون القسمة عقلية إلاّ إذا بنيتهـا على أساس النفى والإثبات. فلأجل إثبات أن القسمة التفصيلية عقلية يرجعونها إلى القسمة الثنائية الدائرة بين النفي والإثبات.

٢ ـ الإستقرائية: وهى التى لايمنع العقل من فرض قسم آخر لها، وإنّما تذكر الأقسام الواقعة التى علمت بالإستقراء والتتبع، كتقسيم الأديان السماوية إلى اليهودية والنصرانية والإسلامية.

التعريف بالقسمة

إنّ القسمة بجميع أنواعها هى عارضة للمقسم فى نفسها، خاصة به غالباً ولما إعتبرنا فى القسمة أن تكون جامعة مانعة فالأقسام بمجموعها مساوية للمقسم، كما أنّها غالباً تكون أعرف منه، وعليه يجوز تعريف المقسم بقسمته إلى أنواعه أو أصنافه، ويكون من باب تعريف الشئ بخاصته وهو التعريف بالرسم الناقص.

ولنضرب لك مثلاً لذلك: أنا إذا قسمنا الماء بالتحليل الطبيعى إلى أوكسجين وهيدروجين وعرفنا أن غيره من الأجسام لاينحل إلى هذين الجزئين فقد حصل تمييز الماء تمييزاً عرضياً عن غيره بهذه الخاصة، فيكون ذلك نوعاً من المعرفة للماء نطمئن إليها.

كسب التعريف بالقسمة

كيف نفكر لتحصيل المجهول التصورى

أنت تعرف ان المعلوم منه ما هو بديهى لايحتاج إلى كسب كمفهوم الوجود، ومنه

ما هو نظريٌ يحتاج معرفته إلى كسب ونظر.

ومعنى حاجتك فيه إلى الكسب ان معناه غير واضح فى ذهنك ولا معروف فيحتاج إلى التعريف، والذى يعرفه للذهن هو الحد والرسم.

إذن: المهم فى الأمر أن نعرف الطريقة التى نحصل بها الحد والرسم، وكل ما تقدم من الأبحاث فى التعريف هى فى الحقيقة أبحاث عن معنى الحد والرسم وشروطهما أو أجزائهما. وهذا وحده غير كاف ما لم نعرف طريقة كسبهما وتحصيلهما.

وقد أغفل كثير من المنطقيين هذه الناحية. وهى أهمّ شئ فى الباب وهى معنى التفكير الذى به نتوصل إلى المجهولات.

فنقول:

الطريق منحصرٌ بنوعين من القسمة: القسمة الطبيعية بالتحليل العقلى وتسمى طريقة التحليل العقلى والقسمة المنطقية الثنائية.

طريقة التحليل العقلى

إذا توجهت نفسك نحو المجهول التصورى ولنفرضه (الماء) مثلاً ـ و هذا هو الدور الأوّل[1] ـ فأوّل مايجب، أن تعرف نوعه. أى تعرف أنّه داخل فى أى جنس من الأجناس العالية أو مادونها، كان تعرف أن الماء ـ مثلاً ـ من السوائل. وهذا هو (الدور الثانى).

---

(١) تقدم فى مبحث (تعريف الفكر) إنّ الأدوار التى تمر على العقل لتحصيل المجهول خمسة: وهذا البحث هنا موقع تطبيق هذه الأدوار على تحصيل المجهول التصورى وهذا البحث بمجموعه وبيان الأدوار قد أمتاز بشرحه كتابنا على جميع الكتب المنطق القديمة والحديثة.

وإذا اجتزت الدور الثانى انتقلت إلى الطريقة التى تختارها للتفكير ولابد أن تتمثل فيها الحركات الثلاث التى ذكرناها للفكر: الذاهبة والدائرية والراجعة.

وإذ نحن أخترنا الآن (طريقة التحليل العقلى) أوّلاً، فلنذكرها متمثلة فى الحركات الثلاث. فإنّك عند ما تجتاز الدور الثانى تنتقل إلى الثالث وهو الحركة الذاهبة. ومعنى هذه الحركة بطريقة التحليل المقصود بيانها هو أن تنظر فى ذهنك إلى جميع الأفراد الداخلة تحت ذلك الجنس الذى فرضت المشكل داخلاً تحته. وفى المثال تنظر إلى أفراد السوائل.

وهنا تنتقل إلى الرابع (وهو الحركة الدائرية) وهو أشقّ الأدوار واهمها دائماً فى كل تفكير. وهذه الحركة، هى أن يلاحظ الفكر مجاميع أفراد الجنس الذى دخل تحته المشكل فيفرزها مجموعة مجموعة، فلأفراد المجهول مجموعة ولغيره من الأنواع الجنس الآخرى كل واحد مجموعة من الأفراد. وفى المثال يلاحظ مجاميع السوائل: الماء. والزئبق، واللبن، والدهن، إلى آخرها وعند ذلك يبدأ فى ملاحظتها ملاحظة دقيقة ليعرف ما تمتاز به مجموعة أفراد المشكل بحسب ذاتها عن المجاميع الآخرى أو بحسب عوارضها الخاصة بها ولايستغنى الباحث عن الإستعانة بتجارت الناس أو العلماء وعلومهم هى ثروتنا العلمية التى ورثناها من أسلافنا. فإن إستطاع الفكر أن ينجح فى هذا الدور (الحركة الدائرية) بأن عرف ما يميز المجهول تميزاً ذاتياً أو عرف ما يميزه تميزاً عرضياً، فإن معنى ذلك أنّه إستطاع أن يحلل معنى المجهول إلى جنس وفصل، أو جنس وخاصة، تحليلاً عقلياً، فيكمل عنده الحد التام أو الرسم التام كما لو عرف الماء فى المثال بأنّه سائل بطبعه لالون له ولا طعم ولا رائحة أو أنّه له ثقل نوعى مخصوص أو أنّه قوام كلّ شئ حيّ.

ومعنى كمال الحد أو الرسم عنده أن عقله قد إنتهى إلى الدور الأخير وهو (الحركة

الراجعة). وعندها ينتهى التفكير بالوصول إلى الغاية من تحصيل المجهول.

تنبيه: إنّ الكلام المتقدم فى الدور الرابع فرضناه فيما إذا كنت من أوّل الأمـر، لما عرفت نوع المشكل، عرفت جنسه القريب، فلم تكن بحاجة إلا للبحث عن مميزاته عن الأنواع المشتركة معه فى ذلك الجنس.

أمّا لو كنت قد عرفت فقط جنسه العالى كأن عرفت إنّ الماء جوهرٌ لا غير فإنّك لأجل أن تكمل لك المعرفة لابـد أن تـفحص (أوّلاً) لتـعرف أن المشكـل مـن أى الأجناس المتوسطة، حتّى تعرف إنّ الماء جوهرٌ ذوابعاد أى جسم.

ثمّ تفحص (ثانياً) بعملية أخرى لتعرفه من أى الأجناس القريبة هو فتعرف أنّه سائل.

ثمّ تفحص ثالثاً بتلك العملية التحليلية لتميزه عن السوائل الأخرى فيتألف عندك تعريف الماء على هذا النحو مثلاً (جوهرٌ ذوابعاد سائل قوام كلّ شئ حى).

ولكن تحليلات البشر التى ورثناها تغنينا فى أكثر المجهولات عـن إرجـاعها إلى الأجناس العالية فلانحتاج على الأكثر إلاّ لتحليل واحد.

على أنّه يجوز لك أن تستغنى بمعرفة الجنس العالى أو المتوسط فلاتجرى إلاّ عملية واحدة لتميّز المشكل عن جميع ماعداه، غير أن هذه العملية لا تعطينا إلاّ حدّاً ناقصاً أو رسماً ناقصاً.

طريقة القسمة المنطقية الثنائية

إنّك بعد الإنتهاء من الدورين الأوّلين لك أن تعمد إلى طريقة أخرى من التفكير تختلف عن السابقة.

فإنّ السابقة كانت النظرة فيها إلى الأفراد المشـتركة فى ذلك الجـنس ثمّ تـمييزها

بعضها عن بعض لإستخراج مايميز المجهول.

أمّا هذه فإنّك تتحرك إلى الجنس الذى عرفته فتقسمه بالقسمة المنطقية الثنائية إلى إثبات ونفى: الإثبات بما يميز المجهول تميزاً ذاتياً أو عرضياً والنفى بما عداه وذلك إذا كان المعروف الجنس القريب.

أمّا لو كان الجنس الذى عرفته هو الجنس العالى أو المتوسط فإنّك تأخذ أوّلاً الجنس العالى مثلاً، فتقسمه بحسب المميزات الذاتية أو العرضية ثمّ تقسم الجنس المتوسط الذى حصلته بالتقسيم الأوّل إلى أن يصل التقسيم إلى الأنواع السافلة وبهذا تصير الفصول كلّها معلومة على الترتيب فتعرف بذلك جميع ذاتيات المجهول على التفصيل.

* * * *

تمرينات

١ ـ أنقد التعريفات الآتية، وبين مافيها من وجوه الخطأ ان كان:

أ ـ الطائر: حيوان يبيض.

ب ـ الإنسان: حيوان بشرى.

ج ـ العلم: نور يقذف فى القلب.

د ـ القدام: الذى خلفه شئ.

هـ ـ المربع: شكل رباعى قائم الزوايا.

و ـ اللبن: مادة سائلة مغذية.

ز ـ العدد: كثرة مجتمعة من آحاد.

ح ـ الماء: سائل مفيد.

ط ـ الكوكب: جرم سماوى منير.

ى ـ الوجود: الثابت العين.

٢ ـ من أى أنواع التعريف تعريف العلم بأنّه (حصول صورة الشئ فى العقل)، وتعريف المركب بأنّه (مادلّ جزء لفظه على جزء معناه حين هو جزء). وبين ما إذا كان الجنس مذكوراً فيها أم لا.

٣ ـ من أى أنواع التعريف الكلمة بأنّها (قول مفرد) وتعريف الخبر بأنـه (قـول يحتمل الصدق والكذب).

٤ ـ عرف النحويون الكلمة بعدة تعريفات:

أ ـ لفظ وضع لمعنى مفرد.

ب ـ لفظ موضوع مفرد.

ج ـ قول مفرد.

د ـ مفرد.

فقارن بينها، وأذكر أولاها وأحسنها، والخلل فى أحدها ان كان.

٥ ـ لو عرفنا الأب بأنّه (من له ولد)، فهذا التعريف فاسد قطعاً، ولكن هل تعرف من أية جهة فساده؟ وهل ترى يلزم منه الدور ـ وإذا كان يلزم منه الدور أو لا يلزم فهل تستطيع أن تعلل ذلك؟

٦ ـ إعترض بعض الأصوليين على تعريف اللفظ المطلق المقابل للمقيد بأنّه (مادلّ على شايع فى جنسه)، فقال أنّه تعريف غير مطرد ولا منعكس، فهل تعرف الطريق لردّ هذا الإعتراض من أساسه على الإجمال. وأنت إذا حققت أن هذا التعريف ماذا يسمى يسهل عليك الجواب، فتفطن!

٧ ـ جاء فى كتاب حديث للمنطق تعريف الفصل بأنّه (صفة أو مجموع صـفات كلّية بها تتميز أفراد حقيقة واحدة من أفراد غيرها من الحقايق المشتركة معها فى جنس واحد). أنقده وأذكر وجوه الخلل فيه على ضوء ما درسته فى تعريف الفصل وشروط التعريف.

٨ ـ إن التى نسيمها بالكليات الخمسة كان أرسطو يسميها (المحمولات)، وعنده إنّ المحمول لابدّ أن يكون من أحد الخمسة، فإعترضه بعض مؤلفى المنطق الحديث بأن

هذه الخمسة لا تحتوى جميع أنواع المحمولات، لأنّه لا يدخل فيه مثل (البشر هو الإنسان).

فالمطلوب أن تجيب عن هذا الإعتراض على ضوء ما درسته فى بحث (الحمل وأنواعه) وبين صواب ما ذهب إليه أرسطو.

٩ ـ وعرف هذا البعض المتقدم اللفظين المتقابلين بأنّهما (اللفظان اللذان لايصدقان على شئ واحد فى آن واحد). أنقده على ضوء ما درسته فى بحث التقابل وشروط التعريف.

١٠ ـ كيف تفكر بطريقة التحليل العقلى لإستخراج تعريف الكلمة والمفرد والمثلث والمربع.

١١ ـ إستخرج بطريقة القسمة المنطقية الثنائية تعريف الفصل تارة والنوع أخرى.

١٢ ـ فرق بين القسمة العقلية وبين الإستقرائية فى القسمات التفصيلية الآتية مع بيان الدليل على ذلك:

أ ـ قسمة فصول السنة إلى ربيع وصيف وخريف وشتاء.

ب ـ قسمة أوقات اليوم إلى فجر وصبح وضحى وظهر وعصر وأصيل وعشاء وعتمة.

ج ـ قسمة الفعل إلى ماض ومضارع وأمر.

د ـ قسمة الإسم إلى نكرة ومعرفة.

هـ ـ قسمة الإسم إلى مرفوع ومنصوب ومجرور.

و ـ قسمة الحكم إلى وجوب وحرمة وإستحباب وكراهة وإباحة.

ز ـ قسمة الصوم إلى واجب ومستحب ومكروه ومحرم.

ح ـ قسمة الصلوة إلى ثنائية وثلاثية ورباعية.

ط ـ قسمة الحج إلى تمتّع وقران وإفراد.

ى ـ قسمة الخط إلى مستقيم ومنحن ومنكسر.

ثمّ أقلب ما يمكن من هذه القسمات إلى قسمة ثنائية، وإستخرج منها بعض التعريفات لبعض الأقسام، وأختر خمسة على الأقل.

إنتهى الجزء الأوّل

* * * *

الجزء الثانى: التصديقات

الباب الرابع: القضايا وأحكامها

وفيه فصلان:

الفصل الأوّل: القضايا

القضية:

تقدم فى الباب الأوّل أن الخبر هو القضية وعرفنا الخبر بأنّه (المركب التام الذى يصح أن نصفه بالصدق أو الكذب).

وقولنا: المركب التام، هو (جنس قريب) يشمل نوعى التام: الخبر والإنشاء وباقى التعريف (خاصة) يخرج بها الإنشاء فهذا التعريف تعريف بالرسم التام. ولأجل أن يكون التعريف دقيقاً نزيد عليه كلمة (لذاته)، وكذا ينبغى زيادة كلمة (لذاته) فى تعريف الإنشاء، ولهذا القيد فائدة فإنّه قد يتوهّم غافل فيظنّ أنّ التعريف الأوّل للخبر

يشمل بعض الإنشاءات فلا يكون مانعاً ويخرج هذا البعض من تعريف الإنشاء فلا يكون جامعاً.

وسبب هذا الظنّ أن بعض الإنشاءات قد توصف بالصدق والكذب، كما لو إستفهم شخص عن شئ يعلمه أو سأل الغنى سؤال الفقير، أو تمنى إنسان شيئاً هو واجد له، فإنّ هؤلاء نرميهم بالكذب وفى عين الوقت نقول للمستفهم الجاهل والسائل الفقير والمتمنى الفاقد أنّهم صادقون.

ولكنّا إذا دققنا هذه الأمثلة وأشباهها نجد أن الإستفهام الحقيق لايكون إلاّ عن جهل والسؤال لا يكون إلاّ عن حاجة والتمنى لا يكون إلاّ عن فقدان ويأس، فهذه الإنشاءات تدلّ بالدلالة الإلتزامية على الأخبار عن الجهل أو الحاجة أو اليأس، فيكون الخبر المدلول عليه بالإلتزام هو الموصوف بالصدق أو الكذب، لا ذات الإنشاء.

فالتعريف الأوّل للخبر فى حد نفسه لا يشمل هذه الإنشاءات ولكن لأجل التصريح بذلك دفعاً للإلتباس، نضيف كلمة (الذاته).

أقسام القضية

القضية: حملية وشرطية

١ ـ الحملية: مثل، الربا محرم، الصدق ممدوح، الكاذب ليس بمؤتمن، البخيل لايسود.

ويتدقيق هذه الأمثلة نجد أن كل قضية منها لها طرفان ونسبة بينهما ومعنى هذه النسبة ثبوت الثانى للأوّل أو نفى الثبوت فيصحّ تعريف الحملية بأنّها: «ما حكم فيها

بثبوت شئ لشئ أو نفيه عنه».

٢ ـ الشرطية: مثل:

إذا أشرقت الشمس فالنهار موجودٌ.

وليس اذا كان الإنسان تماماً كان أميناً.

ومثل: اللّفظ أمّا أن يكون مفرداً أو مركباً.

وليس الإنسان أمّا أن يكون كاتباً أو شاعراً.

وعند ملاحظة هذه القضايا نجد أن كل قضية منها لها طرفان، وهما قضيتان بالأصل ولكن لمّا جمع المتكلّم بين الخبرين ونسب أحدهما إلى الآخر جعلها قضية واحدة.

وأمّا هذه النسبة بين الخبرين بالأصل، فليست هى نسبة الثبوت بل هى إمّا نسبة الإتّصال والتصاحب والتعليق أو نفى ذلك كالمثالين الأوّلين وإمّا نسبة التعاند والإنفصال والتباين أو نفى ذلك كالمثالين الأخيرين ومن جميع ما تقدّم نستطيع أن نستنتج عدة أمور:

الأوّل: تعريف القضية الشرطية بأنّها «ما حكم فيها بوجود نسبة بين قضية وأخرى أولا وجودها».

الثانى: إنّ الشرطية تنقسم إلى متصلة ومنفصلة، لأن النسبة:

١ ـ إن كانت هى الإتصال بين القضيتين أو نفى ذلك فهى المسماة (بالمتصلة).

٢ ـ وإن كانت هى الإنفصال بينهما أو نفى ذلك فهى المسماة (بالمنفصلة).

الثالث: إنّ القضية بجميع أقسامها تنقسم إلى موجبة وسالبة، لأنّ الحكم فيها:

١ ـ إن كان بنسبة الحمل أو الإتصال أو الإنفصال فهى (موجبة).

٢ ـ وإن كان بسلب الحمل أو الإتصال أو الإنفصال فهى (سالبة).

وعلى هذا فليس من حق السالبة أن تسمى حملية أو متصلة أو منفصلة. لأنّها سلب الحمل أو سلب الإتصال أو سلب الإنفصال، ولكن تشبيهاً لها بالموجبة سمّيت بإسمها. ويسمى الإيجاب والسلب (كيف القضية) لأنّه يسأل بـ(كيف) الإستفهامية عن الثبوت وعدمه.

أجزاء القضية

قلنا ان كلّ قضية لها طرفان ونسبة وعليه فى كل قضية ثلاثة أجزاء، فى الحملية:

الطرف الأوّل	: المحكوم عليه، ويسمى (موضوعاً)
الطرف الثانى	: المحكوم به، ويسمى (محمولاً)
النسبة	: والدال عليها يسمى (رابطة).

وفى الشرطية:

الطرف الأوّل	: يسمى (مقدّماً)
الطرف الثانى	: يسمى (تالياً)
والدال على النسبة	: يسمى (رابطة)

وليس من حق أطراف المنفصلة أن تسمى مقدّماً وتالياً لأنّها غير متميّزة بالطبع كالمتصلة، ولكن إنّما سمّيت بذلك فعلى نحو العطف على المتصلة تبعاً لها.

أقسام القضية بإعتبار الموضوع

الحملية: شخصية، وطبيعية ومهملة ومحصورة.

المحصورة: كلّية وجزئية.

تنقسم الحملية بإعتبار الموضوع إلى الأقسام الأربعة المذكورة فى العنوان لأن

الموضوع أمّا أن يكون جزئياً حقيقياً أو كلّياً:

أ ـ فإن كان جزئياً سمّيت القضية (شخصية) مثل: محمّد رسول الله. هذا العصر لايبشر بخير.

ب ـ وإن كان كلّياً، ففيه ثلاث حالات:

١ ـ أما أن يكون الحكم فى القضية على نفس الموضوع الكلّى بما هو كلّى على وجه لايصحّ تقدير رجوع الحكم إلى الأفراد فالقضية تسمى (طبيعية) مثل: الإنسان نوع.

٢ ـ وأمّا أن يكون الحكم فيها على الكلّى بملاحظة أفراده، بأن يكون الحكم فى الحقيقة راجعاً إلى الأفراد والكلى جعل عنواناً لها إلاّ أنّه لم يبين فيه كمية الأفراد لاجميعها ولا بعضها فالقضية تسمى (مهملة) مثل: الإنسان فى خسر، المؤمن لا يكذب.

تنبيه: قال الشيخ الرئيس فى الإشارات بعد بيان المهملة: «فإن كان إدخال الألف واللام يوجب تعميماً وشركة وإدخال التنوين يوجب تخصيصاً. فلا مهملة فى لغة العرب، وليطلب ذلك فى لغة أخرى وأمّا الحق فى ذلك فلصناعة النحو ولا نخالطها بغيرها ...».

والحق وجود المهملة فى لغة العرب إذا كانت اللام للحقيقة، فيشاربها إلى نفس الطبيعة من حيث وجودها فى مصاديقها، من دون دلالة على إرادة الجمع أو البعض. نعم إذا كانت للجنس فإنّها تفيد العموم.

٣ ـ وأمّا أن يكون الحكم فيها على الكلّى بملاحظة أفراده، كالسابقة ولكن كميّة أفراده مبيّنةٌ فى القضية أمّا جميعاً أو بعضاً، فالقضية تسمى (محصورة) و(مسورة). وهى تنقسم بملاحظة كميّة الأفراد إلى:

أ ـ (كلّية): إذا كان الحكم على جميع الأفراد، مثل: كل إمام معصوم، لاشئ من

الجهل بنافع.

ب ـ و(جزئية): إذا كان الحكم على بعض الأفراد، مثل: قليل من عبادى الشكور، وما أكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين.

لا إعتبار إلاّ بالمحصورات:

القضايا المعتبرة التى يبحث عنها المنطق، ويعتد بها، هى المحصورات دون غيرها وهذا ما يحتاج إلى البيان:

أمّا (الشخصية): فلأن مسائل المنطق قوانين عامّة فلا شأن لها فى القضايا الشخصية.

وأمّا (الطبيعية): فهى بحكم الشخصية، فإنّ الإنسان فى مثال (الإنسان نوع) لا عموم فيه، لأن كلا من أفراده ليس بنوع.

وأمّا (المهملة) فهى فى قوة الجزئية، وذلك لأن الحكم فيها يجوز أن يرجع إلى جميع الأفراد ويجوز أن يرجع إلى بعضها دون البعض الآخر، إذن الجزئية صادقة على كلا التقديرين قطعاً.

وإذا كانت القضايا المعتبرة هى المحصورات خاصة، فإذا روعى مع (كم) القضية كيفها أرتقت القضايا المعتبرة إلى أربعة أنواع: الموجبة الكلّية، السالبة الكلّية، الموجبة الجزئية، السالبة الجزئية.

السور وألفاظه

يسمى اللفظ الدال على كمية أفراد الموضوع [سور القضية] تشبيهاً له بسور البلد الذى يحدها، ولذا سميت هذه القضايا (محصورة) و (مسورة). ولكلّ من المحصورات

الأربع سور خاص بها:

١ ـ (سور الموجبة الكلّية): كل، جميع، . عامة، كافة، لام الإستغراق ... إلى غيرها من الألفاظ التى تدلّ على ثبوت المحمول لجميع أفراد الموضوع.

٢ ـ (سور السالبة الكلّية): لا شئ، لا واحد، النكرة فى سياق النفى ... إلى غيرها من الألفاظ الدالة على سلب المحمول عن جميع أفراد الموضوع.

٣ ـ (سور الموجبة الجزئية): بعض، واحد، كثير، قليل، ربّما، قلما ... إلى غيرها ممّا يدلّ على ثبوت المحمول لبعض أفراد الموضوع.

٤ ـ (سور السالبة الجزئية): ليس بعض، بعض ... ليس، ليس كل، ما كل ... أو غيرها ممّا يدلّ على سلب المحمول عن بعض أفراد الموضوع. وطلباً للإختصار نرمز لسور كلّ قضية برمز خاص كمايلى:

(كل): للموجبة الكلّية.	(لا): للسالبة الكلّية.
(ع): للموجبة الجزئية.	(س): للسالبة الجزئية.

وإذا رمزنا دائماً للموضوع بحرف (ب) وللمحمول بحرف (حـ) فتكون رموز المحصورات الأربع كمايلى:

كل ب حـ	... ...	الموجبة الكلّية
لا ب حـ	... ...	السالبة الكلّية
ع ب حـ	... ...	الموجبة الجزئية
س ب حـ	... ...	السالبة الجزئية

تقسيم الشرطية إلى شخصية، ومهملة، ومحصورة

لاحظنا ان الحملية تتقسم إلى الأقسام الأربعة السابقة بإعتبار موضوعها.

وللشرطية تقسيم يشبه ذلك التقسيم، ولكن لا بإعتبار الموضوع، إذ لا موضوع لها. بل بإعتبار الأحوال والأزمان التى يقع فيها التلازم أو العناد. وليس من أقسامها الطبيعية التى لا تكون إلاّ بإعتبار الموضوع.

١ ـ الشخصية: وهى ما حكم فيها بالإتصال، أو التنافى، أو نفيهما، فى زمن معيّن شخصى أو حال كذلك.

مثال المتصلة: إن جاء على غاضباً فلا أسلم عليه. إذا مطرت السماء اليوم فلا أخرج من الدار. ليس إذا كان المدرس حاضراً الآن فإنّه مشغول بالدرس.

مثال المنفصلة: أمّا أن تكون الساعة الآن الواحدة أو الثانية، وأمّا أن يكون زيدٌ وهو فى البيت نائماً أو مستيقظاً. ليس أمّا أن يكون الطالب وهو فى المدرسة واقفاً أو فى الدرس.

٢ ـ المهملة: وهى ما حكم فيها بالإتصال أو التنافى أو رفعها فى حال ما، أو زمانٍ ما من دون نظر إلى عموم الأحوال والأزمان أو خصوصها.

مثال المتصلة: إذا بلغ الماء كراً، فلا ينفعل بملاقاة النجاسة. ليس إذا كان الإنسان كاذباً كان محموداً.

مثال المنفصلة: القضية أمّا أن تكون موجبة أو سالبة. ليس أمّا أن يكون الشئ معدناً أو ذهباً.

٣ ـ المحصورة: وهى ما بين فيها كمية أحوال الحكم وأوقاته كلاً أو بعضاً وهى على قسمين:

أ ـ الكلّية: وهى إذا كان اثبات الحكم أو رفعه فيها يشمل جميع الأحوال والأوقات.

مثال المتصلة: كلّما كانت الأمة حريصة على الفضيلة كانت سالكة سبيل

السعادة ـ ليس أبداً إذا كان الإنسان صبوراً على الشدائد كان غير موفق في أعماله.

مثال المنفصلة: دائماً أمّا أن يكون العدد الصحيح زوجاً أو فرداً ـ ليس أبداً أمّا أن يكون العدد الصحيح زوجاً أو قابلاً للقسمة على إثنين.

ب ـ الجزئية: إذا كان إثبات الحكم أو رفعه فيها يختص في بعض غير معين من الأحوال و الأوقات.

مثال المتصلة: قد يكون إذا كان الإنسان عالماً كان سعيداً ـ وليس كلّما كان الإنسان جازماً كان ناجحاً في أعماله.

مثال المنفصلة: قد يكون أمّا أن يكون الإنسان مستلقياً أو جالساً. قد لا يكون أمّا أن يكون الإنسان مستلقياً أو جالساً.

السور في الشرطية

السور في الحملية يدلّ على كمية أفراد الموضوع. أمّا في الشرطية فدلالته على عموم الأحوال والأزمان أو خصوصها. ولكلّ من المحصورات الأربع سور يختص بها:

١ ـ سور الموجبة الكلّية: كلّما، مهما، متى ونحوها في المتصلة، ودائماً في المنفصلة.

٢ ـ سور السالبة الكلّية: ليس أبداً، ليس البتة، في المتصلة والمنفصلة.

٣ ـ سور الموجبة الجزئية: قد يكون، فيهما.

٤ ـ سور السالبة الجزئية: قد لايكون، فيهما، وليس كلّما في المتصلة خاصة.

تقسيمات الحملية

تمهيد:

تقدّم إنّ الحملية تنقسم بإعتبار الكيف إلى موجبة وسالبة، وبإعتبار الموضوع إلى شخصية وطبيعية ومهملة ومحصورة، والمحصورة إلى كلّية وجزئية. وهذه تقسيمات تشاركها الشرطية فيها فى الجملة كما تقدّم.

والآن نبحث فى هذا الفصل عن التقسيمات الخاصة بالحملية، وهى تقسيمها (أوّلاً) بإعتبار وجود موضوعها فى الموجبة، وتقسيمها (ثانياً) بإعتبار تحصيل الموضوع والمحمول وعدولهما، وتقسيمها (ثالثاً) بإعتبار جهة النسبة. فهذه تقسيمات ثلاثة:

١ ـ الذهنية، الخارجية، الحقيقية

إنّ الحملية الموجبة هى ما افادت ثبوت شئ لشئ، ولا شك أن ثبوت شئ لشئ فرع ثبوت المثبت له، اى إنّ الموضوع فى الحملية الموجبة يجب أن يفرض موجوداً قبل ثبوت المحمول له. وعلى العكس من ذلك السالبة، لأنّ المعدوم يقبل أن يسلب عنه كل شئ ولذا قالوا (تصدق السالبة بانتفاء الموضوع).

والمقصود من هذا البيان إنّ الموجبة لابد من فرض وجود موضوعها فى صدقها والاّ كانت كاذبة ولكن وجود موضوعها:

١ ـ تارة يكون فى الذهن فقط فتسمى (ذهنية) مثل كل إجتماع النقيضين مغاير لاجتماع المثلين.

٢ ـ واخرى يكون وجود موضوعها فى الخارج على وجه يلاحظ خصوص

الأفراد المحققة منه فى احد الأزمنة الثلاثة نحو: كل جندى فى المعسكر مدرب على حمل السلاح، وتسمى القضية هذه (خارجية).

٣ ـ وثالثة يكون وجوده فى نفس الأمر، بمعنى إنّ الحكم على الأفراد المحققة والمقدرة معا

نحو: كل مثلث مجموع زواياه يساوى قائمتين. وتسمى القضية هذه (حقيقية).

٢ ـ المعدولة والمحصلة

موضوع القضية الحملية أو محمولها قد يكون شيئاً (محصّلاً) بالفتح، أى يدل على شئ موجود مثل إنسان، أو صفة وجودية مثل: عالم.

وقد يكون شيئاً معدولاً اى داخلاً عليه حرف السلب على وجه يكون جزءاً من الموضوع أو المحمول مثل: لا إنسان. لا عالم.

وعليه فالقضية بإعتبار تحصيل الموضوع والمحمول وعدو لهما تنقسم إلى قسمين: محصّلة ومعدولة.

١ ـ (المحصّلة): ما كان موضوعها ومحمولها محصّلاً سواء كانت موجبة أو سالبة مثل: الهواء نقى، الهواء ليس نقيا. وتسمى أيضاً (محصّلة الطرفين).

٢ ـ (المعدولة): ما كان موضوعها أو محمولها أو كلاهما معدولاً، وتسمى معدولة الموضوع أو معدولة المحمول أو معدولة الطرفين، ويقال لمعدولة احد الطرفين: محصّلة الطرف الآخر. مثال معدولة الطرفين: كل لا عالم هو غير صائب الرأى. كل غير مجد ليس هو بغير مخفق فى الحياة. مثال معدولة المحمول أو محصلة الموضوع: الهواء غير فاسد: الهواء ليس هو غير فاسد. مثال معدولة الموضوع أو محصّلة المحمول: غير العالم مستهان. غير العالم ليس بسعيد.

تنبيه

تمتاز معدولة المحمول عن السالبة محصّلة المحمول:

١ ـ في المعنى: فإن المقصود بالسالبة سلب الحمل، وبمعدولة المحمول حمل السلب.

٢ ـ في اللفظ: فإن السالبة تجعل الرابطة فيها بعد حرف السلب والمعدولة قبل حرف السلب. وغالباً تستعمل (ليس) في السالبة و(لا) أو (غير) في المعدولة.

٣ ـ الموجهات

مادة القضية:

كل محمول إذا نسب إلى موضوع، فالنسبة فيه لا تخلو في الواقع ونفس الأمر من إحدى حالات ثلاث (بالقسمة العقلية):

١ ـ الوجوب: ومعناه ضرورة ثبوت المحمول لذات الموضوع ولزومه له على وجه يمتنع سلبه عنه. كالزوج بالنسبة إلى الأربعة. وقولنا (لذات الموضوع) يخرج به ما كان لزومه لأمر خارج عن ذات الموضوع. مثل ثبوت الحركة للقمر، فإنّها لازمة له، ولكن لزومها لا لذاته بل لسبب وضع الفلك وعلاقته بالأرض.

٢ ـ الإمتناع: ومعناه استحالة ثبوت المحمول لذات الموضوع فيجب سلبه عنه، كالإجتماع بالنسبة إلى النقيضين.

وقولنا (لذات الموضوع) يخرج به ما كان إمتناعه لأمر خارج عن ذات الموضوع مثل: سلب التفكير عن النائم، فإنّ التفكير يمتنع عن النائم، ولكن لا لذاته بل لأنّه فاقد الوعي.

تنبيه: يفهم ممّا تقدّم أن الوجوب والإمتناع يشتركان في ضرورة الحكم ويفترقان

فى أنّ الوجوب ضرورة الإيجاب، والإمتناع ضرورة السلب.

٣ـ الإمكان: ومعناه لايجب ثبوت المحمول لذات الموضوع ولا يمتنع أى أنّ الضرورتين: ضرورة الإيجاب وضرورة السلب مسلوبتان معاً، فيكون الإمكان معنى عدمياً يقابل الضرورتين تقابل العدم والملكة، ويقال له (الإمكان الخاص) أو (الإمكان الحقيق) فى مقابل الإمكان العام الذى هو أعم من الإمكان الخاص.

الإمكان العام:

والمقصود منه: ما يقابل إحدى الضرورتين ضرروة الإيجاب أو السلب. فإذا كان سلب (ضرورة الإيجاب) فمعناه إنّ الطرف السلب ممكن، وإذا كان سلب (ضرورة السلب) فمعناه أن طرف الإيجاب ممكن.

فلو قيل: هذا الشئ ممكن الوجود أى أنّه لايمتنع أو فقل أن ضرورة السلب مسلوبة وإذا قيل: هذا الشئ ممكن العدم أى أنّه لايجب أو فقل إن ضرورة الإيجاب مسلوبة. ولذا عبر عنه الفلاسفة بقولهم: (هو سلب الضرورة عن الطرف المقابل) وهو كما قلنا أعم من الإمكان الخاص، لأنّه إذا كان إمكاناً للإيجاب فإنّه يشمل الوجوب والإمكان الخاص، وإذا كان إمكاناً للسلب فإنّه يشمل الإمتناع والإمكان الخاص.

مثال إمكان الإيجاب ـ قولهم (الله ممكن الوجود)، و (الإنسان ممكن الوجود) فإنّ معناه فى المثالين إنّ الطرف المقابل وهو عدمه ليس ضرورياً وأمّا الطرف الموافق وهو ثبوت الوجود فغير معلوم. فيحتمل أن يكون واجباً كما فى المثال الأوّل ويحتمل أن لا يكون واجباً كما فى المثال الثانى، بأن يكون ممكن العدم أيضاً. أى أنّه ليس ضرورى الوجود كما لم يكن ضرورى العدم فيكون ممكناً بالإمكان الخاص فشمل هنا الإمكان العام الوجوب والإمكان الخاص.

مثال إمكان السلب ـ قولهم: (شريك البارى ممكن العدم) و (الإنسان ممكن العدم) فإنّ معناه فى المثالين أنّ الطرف المقابل وهو وجـوده ليس ضرورياً، وأمّـا الطـرف الموافق وهو العدم فغير معلوم فيحتمل أن يكون ضرورياً كما فى المثال الأوّل (وهو الممتنع) ويحـتمل الا يكون كذلك كما فى الثانى، وهو المـمكن (بـالإمكان الخـاص)، فشمل هنا الإمكان العام الإمتناع والإمكان الخاص. وعلى هذا فالإمكان العام معنى يصلح للإنطباق على كلّ من حالات النسبة الثلاث: الوجوب والإمتناع والإمكان.

وهذه الحالات الثلاث للنسبة تسمى (مواد القضايا) و (عناصر العقود) و (أصول الكيفيات) والإمكان العام خارج عنها وهو معدود من الجهات على ما سيأتى.

جهة القضية

تقدم معنى مادة القضية ولهم إصطلاح آخر وهو قولهم (جهة القضية) فإنّ المقصود بها: ما يفهم ويتصوّر من كيفية النسبة بحسب ما تعطيه العبارة من القضية.

والفرق بينهما مع أن كلا منهما كيفية فى النسبة: أن المادة لايجب أن تفهم وتتصور فى مقام توجه النظر إلى القضية فقد تفهم وتبين فى العبارة وقد لاتفهم ولا تبيّن. وأمّـا الجهة فهى خصوص ما يفهم ويتصور من كيفية نسبة القضية عند النظر فيها فإذا لم يفهم شئ فالجهة مفقودة.

وهى لايجب أن تكون مطابقة للمادة الواقعية فقد تطابقها وقد لا تطابقها فإذا قلت: (الإنسان حيوان بالضرورة)، فإنّ المادّة هى «الضرورة» والجهة فيها أيضاً الضرورة فقد طابقت فى هذا المثال الجهة المادة.

وأمّا إذا قلت فى المثال: (الإنسان يمكن أن يكون حيواناً) فإنّ المادّة فى هذه القضية هى الضرورة، ولكن الجهة هنا هى الإمكان فإنّه هو المفهوم من القضية وهو لايطابق

المادّة.

ثمّ إنّ القضية الّتى يبيّن فيها كيفية النسبة تسمى (موجهة). وما أهمل فيها بيان الكيفية تسمى (مطلقة) أو (غير موجّهة).

وممّا يجب أن يعلم إنّا إذ قلنا أنّ الجهة لا يجب أن تطابق المادة فلا نعنى أنّه يجوز أن تناقضها، بل يجب أن لا تناقضها، فلو كانت مناقضة لها على وجه لاتجتمع معها فإنّ القضية تكون كاذبة.

أنواع الموجهات

تنقسم الموجهة إلى: بسيطة ومركبة.

و (المركبة): ما أنحلت إلى قضيتين بسيطتين أحداهما الموجبة والأخرى سالبه ولذا سمّيت مركبة، أمّا البسيطة فخلافها.

أقسام البسيطة:

وأهم البسائط ثمان وإن كانت تبلغ أكثر من ذلك:

١ ـ الضرورية الذاتية: ويعنون بها ما دلّت على ضرورة ثبوت المحمول لذات الموضوع أو سلبه عنه مادام ذات الموضوع موجوداً من دون قيد ولا شرط، فتكون مادّتها وجهتها الوجوب فى الموجبة والإمتناع فى السالبة نحو: الإنسان حيوان بالضرورة. الشجر ليس متنفساً بالضرورة.

وعندهم ضرورية تسمى (الضرورية الأزلية) وهى التى حكم فيها بالضرورة الصرفة بدون قيد فيها حتى قيد مادام ذات الموضوع، وهى تنعقد فى وجود الله تعالى وصفاته مثل: (الله موجودٌ بالضرورة الأزلية)، وكذا (الله حى عالم قادر بالضرورة

الأزلية).

٢ـ المشروطة العامة: وهى من قسم الضرورية، ولكن ضرورتها مشروطة ببقاء عنوان الموضوع ثابتاً لذاته نحو: الماشى متحركٌ بالضرورة مادام على هذه الصفة.

٣ـ الدائمة المطلقة: وهى ما دلّت على دوام ثبوت المحمول لذات الموضوع أو سلبه عنه مادام الموضوع بذاته موجوداً سواء كان ضرورياً له أو لا نحو: (كل فلك متحرك دائماً).

٤ـ العرفية العامة: وهى من قسم الدائمة ولكن الدوام فيها مشروط ببقاء عنوان الموضوع ثابتاً لذاته نحو (كل كاتب متحرك الأصابع دائماً مادام كاتباً).

٥ـ المطلقة العامة: وتسمى الفعلية، وهى ما دلّت على أن النسبة واقعة فعلاً وخرجت من القوة إلى الفعل سواء كانت ضرورية أولا وسواء كانت دائمة أولا وسواء كانت واقعة فى الزمان الحاضر أو فى غيره نحو: كل إنسان ماش بالفعل.

وعليه فالمطلقة العامة أعمّ من جميع القضايا السابقة.

٦ـ الحينية المطلقة: وهى من قسم المطلقة فتدلّ على فعلية النسبة أيضاً لكن فعليتها حين إتصاف ذات الموضوع بوصفه وعنوانه، نحو: كل طائر خافق الجناحين بالفعل حين هو طائر.

٧ـ الممكنة العامة: وهى ما دلّت على سلب ضرورة الطرف المقابل للنسبة المذكورة فى القضية.

ومعنى ذلك أنّها تدلّ على أنّ النسبة المذكورة فى القضية غير ممتنعة سواء كانت ضرورية أولا وسواء كانت واقعة أولا وسواء كانت دائمة أولا نحو: كل إنسان كاتب بالإمكان العام.

وعليه فالممكنة العامة أعمّ من جميع القضايا السابقة.

٨ـ الحينية الممكنة: وهى من قسم الممكنة ولكن إمكانها بلحاظ إتصاف الموضوع بوصفه وعنوانه نحو: (كل ماش غير مضطرب اليدين بالإمكان العام حين هو ماش).

والحينية الممكنة يؤتى بها عند ما يتوهم المتوهم أنّ المحمول يمتنع ثبوته للموضوع حين إتصافه بوصفه.

أقسام المركبة:

قلنا فيما تقدم: إنّ المركبة ما إنحلت إلى قضيتين موجبة وسالبة ونزيدها هنا توضيحاً فنقول: إنّ المركبة تتألّف من قضية مذكورة بعبارة صريحة هى الجزء الأوّل منها (سواء كانت موجبة أو سالبة وبإعتبار هذا الجزء الصريح تسمى المركبة موجبة أو سالبة) ومن قضية أخرى تخالف الجزء الأوّل بالكيف وتوافقه بالكم غير مذكورة بعبارة صريحة، وإنّما يشار إليها بنحو كلمة (لا دائماً) و (لا بالضرورة).

وإنّما يلتجأ إلى التركيب، عند ما تستعمل قضية موجبة عامة تحتمل وجهين: الضرورة واللاضرورة أو الدوام واللادوام، فيراد بيان أنّها ليست بضرورية أو ليست بدائمة فيضاف إلى القضية كلمة لا بالضرورة أولا دائماً.

مثل ما إذا قال القائل: كل مصلّ يتجنّب الفحشاء بالفعل فيحتمل أن يكون ذلك ضرورياً ويحتمل ألاّ يكون ذلك ضرورياً فلأجل دفع الإحتمال والتنصيص على أنّه ليس بضرورى تقيّد القضية بقولنا (لا بالضرورة). كما يحتمل أن يكون ذلك دائماً ويحتمل ألاّ يكون ولأجل دفع الإحتمال وبيان أنّه ليس بدائم تقيّد القضية بقولنا (لا دائماً).

فالجزء الأوّل قضية موجبة مطلقة عامة. والجزء الثانى وهو (لا بالضرورة) يشاربه إلى قضية سالبة كلّية ممكنة عامة، لأن معنى (لا بالضرورة) أن تجنب الفحشاء

ليس بضروري لكل مصل فيكون مؤداه أنّه يمكن سلب تجنب الفحشاء على المصلى ويعبر عن هذه القضية بقولهم: (لا شئ من المصلى بمتجنب للفحشاء بالإمكان العام).

وكذا لو كان الجزء الثانى هو (لا دائماً) فإنّه يشاربه إلى قضية سالبة كلّية ولكنّها مطلقة عامة لأن معنى (لا دائماً) أن تجنب الفحشاء لا يثبت لكلّ مصلّ دائماً، فيكون المؤدّى (لا شئ من المصلى بمتجنب للفحشاء بالفعل).

وأهم القضايا المركبة المتعارفة ست:

١ ـ المشروطة الخاصة: وهى المشروطة العامة المقيدة باللادوام الذاتى، والمشروطة العامة يحتمل فيها أن يكون المحمول دائم الثبوت لذات الموضوع وإن تجرد عن الوصف ويحتمل ألا يكون. ولأجل دفع الإحتمال وبيان أنّه غير دائم الثبوت لذات الموضوع تقيد القضية باللادوام الذاتى فيشاربه إلى قضية مطلقة عامة.

فتتركب المشروطة الخاصة ـ على هذا ـ من مشروطة عامة صريحة ومطلقة عامة مشارٌإليها بكلمة (لا دائماً) نحو (كل شجر نام بالضرورة مادام شجر الا دائماً) أى لا شئ من الشجر بنام بالفعل.

وإنّما سمّيت خاصة لأنّها أخصّ من المشروطة العامة.

٢ ـ العرفية الخاصة: وهى العرفية العامة المقيدة باللادوام الذاتى، ومعناه أن المحمول وإن كان دائماً مادام الوصف هو غير دائم مادام الذات، فيرفع به إحتمال الدوام مادام الذات ويشار باللادوام إلى قضية مطلقة عامة كالسابق نحو: (كل شجر نام دائماً مادام شجر الا دائماً) أى لا شئ من الشجر بنام بالفعل.

فتتركب العرفية الخاصة من عرفية عامة صريحة ومطلقة عامة يشار إليها بكلمة (لا دائماً) وإنّما سمّيت خاصة لأنّها أخصّ من العرفية العامة.

٣ ـ الوجودية اللاضرورية: وهى المطلقة العامة المقيدة باللاضرورية الذاتية. لأن

المطلقة العامة يحتمل فيها أن يكون المحمول ضرورياً لذات الموضوع ويحتمل عدمه ولأجل التصريح بعدم ضرورة ثبوته لذات الموضوع تقيد بكلمة (لا بالضرورة). وسلب الضرورة معناه الإمكان العام لأن الإمكان العام هو سلب الضرورة عن الطرف المقابل فإذا سلبت الضرورة عن الطرف المذكور صريحاً فى القضية ولنفرضه حكماً ايجابياً فمعناه أن الطرف المقابل وهو السلب موجه بالإمكان العام.

وعليه فيشار بكلمة (لا بالضرورة) إلى ممكنه عامة، فإذا قلت: (كل إنسان متنفس بالفعل لا بالضرورة) فإن (لا بالضرورة) إشارة إلى قولك: لا شئ من الإنسان بمتنفس بالإمكان العام.

فتتركب إذن الوجودية اللاضرورية من مطلقة عامة وممكنة عامة وإنّما سمّيت وجودية لأن المطلقة العامة تدلّ على تحقّق الحكم ووجوده خارجاً وسمّيت لا ضرورية لتقيّدها باللاضروة.

٤ ـ الوجودية اللادائمة: وهى المطلقة العامة المقيدة باللادوام الذاتى، لأن المطلقة العامة يحتمل فيها أن يكون المحمول دائم الثبوت لذات الموضوع ويحتمل عدمه ولأجل التصريح بعدم الدوام تقيد القضية بكلمة لادائماً، فيشاربها إلى مطلقة عامة كما تقدم، فتتركب الوجودية اللادائمة من مطلقتين عامتين، وسمّيت وجودية للسبب المتقدم. نحو (لا شئ من الإنسان بمتنفس بالفعل لا دائماً)، أى إنّ كلّ إنسان متنفس بالفعل.

٥ ـ الحينية اللادائمة: وهى الحينية المطلقة المقيدة باللادوام الذاتى، لأن الحينية المطلقة معناها أنّ المحمول فعلى الثبوت للموضوع حين إتصافه بوصفه، فيحتمل فيها الدوام مادام الموضوع وعدمه. ولأجل التصريح بعدم الدوام تقيد (باللادوام الذاتى) الّذى يشاربه إلى مطلقة عامة كما تقدم، فتتركب الحينية اللادائمة من حينية مطلقة ومطلقة عامة. نحو (كل طائر خافق الجناحين بالفعل حين هو طائر لا دائماً) أى لا

شئ من الطائر بخافق الجناحين بالفعل.

٦ ـ **الممكنة الخاصة**: وهى الممكنة العامة المقيدة باللاضرورة الذاتية ومعناه أن طرف الموافق المذكور فى القضية ليس ضرورياً كما كان الطرف المخالف حسب التصريح فى القضية ليس ضرورياً أيضاً. ومفاد مجموع القضية بعد التركيب هو الإمكان الخاص الذى هو عبارة عن سلب الضرورة عن الطرفين.

فتتركب الممكنة الخاصة من ممكنتين عامتين وتكون فيها الجهة نفس المادة الواقعية إذا كانت صادقة.

ويكفى لإفادة ذلك تقييد القضية بالإمكان الخاص إختصاراً، فتقول: (كلّ حيوان متحرك بالإمكان الخاص). والتعبير بالإمكان الخاص بمنزلة ما لو قيدت الممكنة العامة باللاضرورة كما قلت فى المثال (كلّ حيوان متحرك بالإمكان العام لابالضرورة).

* * * *

تمرينات

١ ـ أذكر ماذا بين الضرورية الذاتية وبين الدائمة المطلقة من النسب الأربع وكذا ما بين الضرورية الذاتية وبين المشروطة العامة والعرفية العامة.

٢ ـ أذكر النسبة بين الدائمة المطلقة وبين كل من المطلقة العامة والعرفية العامة.

٣ ـ ما النسبة بين المشروطة العامة والعرفية العامة، وكذا بين الضرورية الذاتية والمشروطة الخاصة.

٤ ـ لوانا قيدنا المشروطة العامة باللاضرورة الذاتية هل يصح التركيب؟

٥ ـ هل ترى يصحّ تقييد الحينية المطلقة باللاضرورة الذاتية؟ وإذا صحّ ماذا ينبغى

أن تسمى هذه القضية المركبة؟

٦ ـ هل يصحّ تقييد الدائمة المطلقة باللاضرورة الذاتية؟

٧ ـ أذكر مثالاً واحداً من نفسك لكل من الموجهات البسيطة ثم إجعلها مركبة بواحدة من التركيبات الستة المذكورة الممكنة لها.

تقسيمات الشرطية الأخرى

تقدم أنّ الشرطية تنقسم بإعتبار نسبتها إلى متصلة ومنفصلة، وبإعتبار الكيف إلى موجبة وسالبة، وبإعتبار الأحوال والأزمان إلى شخصية ومهملة ومحصورة، والمحصورة إلى كلّية وجزئية، وقد بقي تقسيم كل من المتصلة والمنفصلة إلى أقسامها:

اللزومية والإتفاقية:

تنقسم المتصلة بإعتبار طبيعة الإتصال بين المقدم والتالي إلى لزومية وإتفاقية:

١ ـ اللزومية: وهي التي بين طرفيها اتصال حقيق لعلاقة توجب إستلزام أحدهما للآخر، بأن يكون أحدهما علة للآخر، أو معلولين لعلة واحدة.

نحو (إذا سخن الماء فإنّه يتمدد) والمقدم علّة للتالي. ونحو (إذا تمدد الماء فإنّه ساخن) والتالي علّة للمقدم. ونحو (إذا غلا الماء فإنّه يتمدد) وفيه الطرفان معلولان لعلة واحدة، لأن الغليان والتمدد معلولان للسخونة إلى درجة معيّنة.

٢ ـ الإتفاقية: وهي التي ليس بين طرفيها إتصال حقيق لعدم العلقة التي توجب الملازمة لكنّه يتفق حصول التالي عند حصول المقدم، كما لو إتّفق أن محمداً الطالب لايحضر الدرس إلاّ بعد شروع المدرس، فتؤلف هذه القضية الشرطية (كلّما جاء محمّد فإنّ المدرس قد سبق شروعه في الدرس).

أقسام المنفصلة

للمنفصلة تقسيان:

أ ـ العنادية والإتفاقية:

وهذا التقسيم بإعتبار طبيعة التنافى بين الطرفين، كالمتصلة فتنقسم إلى:

١ ـ العنادية: وهى التى بين طرفيها تناف وعناد حقيق بأن تكون ذات النسبة فى كل منهما تنافى وتعاند ذات النسبة فى الآخر، نحو (العدد الصحيح أمّا أن يكون زوجاً أو فرداً).

٢ ـ الإتفاقية: وهى التى لا يكون التنافى بين طرفيها حقيقياً ذاتياً وإنّما يتفق أن يتحقق إحدهما بدون الآخر لأمر خارج عن ذاتهما، نحو:

(أمّا أن يكون الجالس فى الدار محمّداً أو باقراً) إذا إتّفق أن غيرهما لم يكن.

ب ـ الحقيقية ومانعة الجمع ومانعة الخلو:

وهذا التقسيم بإعتبار إمكان إجتماع الطرفين ورفعهما وعدم إمكان ذلك فتنقسم إلى:

١ ـ حقيقية: وهى ما حكم فيها بتنافى طرفيهـا صدقاً وكذباً فى الإيجاب وعدم تنافيهما كذلك فى السلب بمعنى إنّه لا يمكن إجتماعهما ولا إرتفاعهما فى الإيجاب ويجتمعان ويرتفعان فى السلب.

مثال الإيجاب ـ العدد الصحيح أمّا أن يكون زوجاً أو فرداً.

مثال السلب ـ ليس الحيوان أمّا أن يكون ناطقاً وأمّا أن يكون قابلاً للتعليم.

وتستعمل الحقيقية فى القسمة الحاصرة: الثنائية وغيرها وإستعمالها أكثر من أن يحصى.

٢ ـ مانعة جمع: وهى ما حكم فيها بتنافى طرفيها أو عدم تنافيها صدقاً لا كذباً بمعنى أنّه لا يمكن إجتماعهما ويجوز أن يرتفعاً معافى الايجاب ويمكن إجتماعهما ولا يمكن إرتفاعهما فى السلب.

مثال الإيجاب ـ أمّا أن يكون الجسم أبيض أو أسود.

مثال السلب ـ ليس أمّا أن يكون الجسم غير أبيض أو غير أسود.

وتستعمل مانعة الجمع فى جواب من يتوهم إمكان الاجتماع بين الشيئين، كمن يتوهّم أن الامام يجوز أن يكون عاصياً للّه، فيقال له: (إنّ الشخص أمّا أن يكون إماماً أو عاصياً للّه). هذا فى الموجبة وأمّا فى السالبة فيستعمل فى جواب من يتوهم إستحالة إجتماع شيئين. كمن يتوهم إمتناع إجتماع النبوة والامامة فى بيت واحد فيقال له (ليس أمّا أن يكون البيت الواحد فيه نبوة أو إمامة).

٣ ـ مانعة خلو: وهى ما حكم فيها بتنافى طرفيها وعدم تنافيها كذباً لا صدقاً بمعنى أنّه لا يمكن إرتفاعهما ويمكن إجتماعهما فى الايجاب ويمكن إرتفاعهما ولا يمكن إجتماعهما فى السلب:

مثال الإيجاب ـ الجسم أمّا أن يكون غير أبيض أو غير أسود أى أنّه لايخلو من أحدهما وإن إجتمعاً.

مثال السلب ـ ليس أمّا أن يكون الجسم أبيض وأمّا أن يكون أسود، ومعناه أنّ الواقع قد يخلو من أحدهما وإن كانا لايجتمعان.

وتستعمل مانعة الخلو الموجبة فى جواب من يتوهم إمكان أن يخلو الواقع من الطرفين كمن يتوهم أنّه يمكن أن يخلو الشئ من أن يكون علّة ومعلولاً فيقال له: (كل

شئ لا يخلو أمّا أن يكون علّة أو معلولاً).

وأمّا السالبة فتستعمل فى جواب من يتوهم أن الواقع لا يخلو من الطرفين، كما يتوهم إنحصار أقسام الناس فى عاقل لا دين له وديّن لا عقل له فيقال له: (ليس الإنسان أمّا أن يكون عاقلاً لا دين له أو ديّناً لا عقل له).

تنبيه

قد يغفل المبتدى عن بعض القضايا فلا يسهل عليه الحاقها بقسمها من أنواع القضايا وهذه الغفلة قد توقعه فى الغلط عند الإستدلال أو لا يهتدى إلى وجه الإستدلال فى كلام غيره وتكثر هذه الغفلة فى الشرطيات.

فلذلك وجب التنبيه على أمور تنفع فى هذا الباب.

١ ـ تأليف الشرطيات

قلنا إنّ الشرطية تتألف من طرفين هما قضيتان بالأصل، والمنفصلة بالخصوص قد تتألف من ثلاثة أطراف فأكثر. فالطرفان أو الأطراف قد تكون من الحمليات أو من المتصلات أو من المنفصلات أو من المختلفات، بأن تتألف المتصلة مثلاً من حملية ومتصلة. وترتقى أقسام تأليف الشرطيات إلى وجوه كثيرة لا فائدة فى إحصائها. وعلى الطالب أن يلاحظ ذلك بنفسه ولا يغفل عنه.

نحو: (إذا كان اللفظ مفرداً فأمّا أن يكون إسماً أو فعلاً أو حرفاً) فالمقدم حملية والتالى منفصلة ذات ثلاثة أطراف ... وهكذا فتنبه لذلك.

٢ ـ المنحرفات

ومن الموهمات فى القضايا إنحراف القضية عن إستعمالها الطبيعى ووضعها المنطقى،

فيشتبه حالها بأنّها من أى نوع، ومثل هذه تسمى (منحرفة).

وهذا الإنحراف قد يكون فى الحملية كما لو إقترن سورها بالمحمول مع أنّ الإستعمال الطبيعى أن يقترن بالموضوع كقولهم: الإنسان بعض الحيوان.

وقد يكون الإنحراف فى الشرطية، كما لو خلت عن أدوات الإتصال والعناد، فتكون بصورة حملية وهى فى قوة الشرطية، نحو (لا تكون الشمس طالعة أو يكون النهار موجوداً) فهى أمّا فى قوة المتصلة وهى قولنا: كلّما كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً وأمّا فى قوة المنفصلة: وهى قولنا: أمّا أن لا يكون الشمس طالعة وأمّا أن يكون النهار موجوداً.

وعلى الطالب أن يلاحظ ويدقق القضايا المستعملة فى العلوم، فإنّها كثيراً ما تكون منحرفة عن أصلها فيغفل عنها، وليستعمل فطنته فى إرجاعها إلى أصلها.

تطبيقات

١ ـ كيف ترد هذه القضية إلى أصلها (ليس للإنسان إلاّ ما سعى)؟

الجواب: إنّ هذه القضية فيها حصر فهى تنحل إلى حمليتين موجبة وسالبة، فهى منحرفة والحمليتان هما: كل إنسان له نتيجة سعيه، وليس للإنسان ما لم يسع إليه.

٢ ـ من أى القضايا قوله: (أرزى بنفسه من إستشعر الطمع)؟

الجواب: إنّها قضية منحرفة عن متصلة وهى فى قوة قولنا: كلّما إستشعر المرء الطمع ارزى بنفسه.

٣ ـ كيف ترد هذه القضية إلى أصلها: (ما خاب من تمسك بك)؟

الجواب: إنّها منحرفة عن حملية موجبة كلّية وهى: كلّ ما تمسك بك لايخيب.

* * * *

تمرينات

١ ـ لو قال القائل: (كلّما كان الحيوان مجترأً كان مشقوق الظلف) أو قال: (كلّما كان الإنسان قصيراً كان ذاكيا) فماذا نعدّ هاتين القضيتين من اللزوميات أو من الإتفاقيات؟

٢ ـ بيّن نوع هذه القضايا وإرجع المنحرفة إلى أصلها:

أ ـ إذا إزدحم الجواب خفي الصواب.

ب ـ إذا كثرت المقدرة قلت الشهوة.

ج ـ من نال إستطال.

د ـ رضي بالذل من كشف عن ضرّه.

هـ ـ إنّما يخشى الله من عباده العلماء.

٣ ـ قولهم (الدهر يومان يومٌ لك ويوم عليك) من أي أنواع القضايا. وإذا كانت منحرفة فإرجعها إلى أصلها وبيّن نوعها.

٤ ـ من أي القضايا قول عليﷺ (لا تخلو الارض من قائم للّه بحجة أمّا ظاهراً مشهوراً أو خائفاً مغموراً). وإذا كانت منحرفة فارجعها إلى أصلها وبيّن نوعها.

الفصل الثاني: في أحكام القضايا أو النسب بينها

تمهيد:

كثيراً مايعاني الباحث مشقة في البرهان على مطلبه مباشرة بل قد يمتنع عليه ذلك

أحياناً، فليتجئ إلى البرهان على قضية أخرى لها نسبة مع القضية المطلوبة ليقارنها بها، فقد يحصل له من العلم بصدق القضية المبرهن عليها العلم بكذب القضية المطلوبة أو بالعكس وذلك إذا كان هناك تلازمٌ بين صدق أحدهما وكذب الآخرى. وقد يحصل له من العلم بصدق القضية المبرهن عليها العلم بصدق القضية المطلوبة أو من العلم بكذب القضية الأولى العلم بكذب الثانية. وذلك إذا كان صدق الأولى يستلزم صدق الثانية أو كان كذبها يستلزم كذبها. فلابد للمنطق قبل الشروع فى مباحث الإستدلال وبعد المامه بجملة من القضايا أن يعرف النسب بينها، حتى يستطيع أن يبرهن على مطلوبه أحياناً من طريق البرهنة على قضية أخرى لها نسبتها مع القضية المطلوبة. والمباحث التى تعرف بها النسب بين القضايا هى مباحث التناقض والعكس المستوى وعكس النقيض وملحقاتها. وتسمى (أحكام القضايا).

ونحن نشرع ـ إن شاء الله تعالى ـ فى هذه المباحث على هذا الترتيب المتقدم.

التناقض

الحاجة إلى هذا البحث والتعريف به:

قلنا فى التمهيد: إنّ كثيراً ماتمس الحاجة إلى الإستدلال على قضية ليست هى نفس القضية المطلوبة، ولكن العلم بكذبها يلزمه العلم بصدق القضية المطلوبة أو بالعكس عند ما يكون صدق إحداهما يلزم كذب الأخرى.

والقضيتان اللتان لهما هذه الصفة هما القضيان المتناقضتان فإذا أردت مثلاً أن تبرهن على صدق القضية (الروح موجودة) مع فرض أنّك لا تتمكن على ذلك

مباشرة فيكفى أن تبرهن على كذب نقيضها وهو (الروح ليست موجودة).

وربّما يظنّ أن معرفة نقيض القضية أمر ظاهر كمعرفة نقائض المفردات كالإنسان واللإنسان التى يكفى فيها الإختلاف بالإيجاب والسلب ولكن الأمر ليس بهذه السهولة إذ يجوز أن تكون الموجبة والسالبة صادقتين معاً مثل بعض الحيوان إنسان، وبعض الحيوان ليس بإنسان، ويجوز أن تكونا كاذبتين معاً، مثل كلّ حيوان إنسان، ولا شئ من الحيوان بإنسان.

وعليه لاغنى للباحث عن الرجوع إلى قواعد التناقض المذكورة فى علم المنطق لتشخيص نقيض كلّ قضية.

تعريف التناقض:

تناقض القضايا، إختلاف فى القضيتين يقتضى لذاته أن تكون إحداهما صادقة والآخرى كاذبة.

ولابد من قيد (لذاته) فى التعريف، لأنّه ربّما يقتضى إختلاف القضيتين تخالفهما فى الصدق والكذب ولكن لا لذات الإختلاف بل لأمرٍ آخر، مثل كلّ إنسان حيوان ولا شئ من الإنسان بحيوان فإنّه لما كان الموضوع أخصّ من المحمول صدقت إحدى الكليتين وكذبت الأخرى أمّا لو كان الموضوع أعمّ من المحمول لكذباً معاً نحو: كلّ حيوان إنسان ولا شئ من الحيوان بإنسان، كما تقدم.

شروط التناقض

لابد لتحقق التناقض بين القضيتين من إتحادهما فى أمور ثمانية وإختلافهما فى أمور ثلاثة.

الوحدات الثمان:

١ ـ الموضوع، فلو إختلفاً فيه لم يتناقضا مثل: العلم نافع، الجهل ليس بنافع.

٢ ـ المحمول، فلو إختلفا فيه لم يتناقضاً مثل: العلم نافع، والعلم ليس بضار.

٣ ـ الزمان، فلا تناقض بين (الشمس مشرقة) أى فى النهار و بين (الشمس ليست بمشرقة) أى فى الليل.

٤ ـ المكان، فلا تناقض بين «الأرض مخصبة» أى فى الريف وبين «الأرض ليست بمخصبة» أى فى البادية.

٥ ـ القوة والفعل، فلا تناقض بين «محمد ميت» أى بالقوة وبين «محمد ليس بميت» أى بالفعل.

٦ ـ الكل والجزء، فلا تناقض بين «العراق مخصب» أى بعضه وبين «العراق ليس بمخصب» أى كلّه.

٧ ـ الشرط، فلا تناقض بين «الطالب ناجح آخر السنة. أى إن إجتهد، وبين «الطالب غير ناجح» أى إذا لم يجتهد.

٨ ـ الإضافة، فلاتناقض بين «الأربعة نصف» أى بالإضافة إلى الثمانية وبين «الأربعة ليست بنصف» أى بالإضافة إلى العشرة.

تنبيه

هذه الوحدات الثمان هى المشهورة بين المناطقة، وبعضهم يضيف إليها (وحدة الحمل) وهذا الشرط لازم فلو كان الحمل فى إحداهما أوّلياً وفى الآخرى شايعاً فإنّه يجوز أن يصدقا معاً، مثل قولهم (الجزئى جزئى) أى بالحمل الأولى و (الجزئى ليس بجزئى) أى بالحمل الشايع لأن مفهوم الجزئى من مصاديق مفهوم الكلى فإنّه يصدق

على كثيرين.

الإختلاف

قلنا: لابد من إختلاف القضيتين المتناقضتين فى أمور ثلاثة وهى (الكم والكيف والجهة).

الإختلاف بالكم والكيف:

أمّا الإختلاف بالكم والكيف فمعناه إنّ إحداهما إذا كانت موجبة كانت الأخرى سالبة وإذا كانت كلية كانت الثانية جزئية، وعليه:

الموجبة الكلّية ... نقيض ... السالبة الجزئية

الموجبة الجزئية ... نقيض ... السالبة الكلية

لأنّهما لو كانتا موجبتين أو سالبتين لجاز أن يصدقا أو يكذباً معاً، ولو كانتا كلّيتين لجاز أن يكذباً معاً كما لو كان الموضوع أعم، على ما مثلنا سابقاً ولو كانتا جزئيتين لجاز أن يصدقا معاً كما لو كان الموضوع أيضاً أعم. نحو بعض المعدن حديد وبعض المعدن ليس بحديد.

الإختلاف بالجهة:

أمّا الإختلاف بالجهة، فأمر يقتضيه طبع التناقض لأن نقيض كل شئ رفعه فلابد من رفع الجهة بجهة تناقضها.

ولكن الجهة التى ترفع جهة أخرى قد تكون من إحدى الجهات المعروفة فيكون لها نقيض صريح مثل رفع الممكنة العامة بالضرورية، وبالعكس.

وقد لا تكون من الجهات المعروفة التى لها عندنا إسم معروف، فلا بدان نلتمس لها جهة من الجهات المعروفة تلازمها، فنطلق عليها إسمها فلا يكون نقيضاً صريحاً بل لازم النقيض. مثلاً (الدائمة) تناقضها (المطلقة العامة) ولكن لا بالتناقض الصريح بل احداهما لازمة لنقيض الاخرى. فإذا قلت، الأرض متحركة دائماً، فنقيضها الصريح سلب الدوام ولكن سلب الدوام ليس من الجهات المعروفة فنلتمس له جهة لازمة فنقول: لازم عدم الدوام أن سلب التحرك من الأرض حاصل فى زمن من الأزمنة أى أن الأرض ليست متحركة بالفعل وهذه مطلقة عامة تكون لازمة لنقيض الدائمة.

ولا حاجة إلى ذكر تفصيل نقائض الموجهات، فلتطلب من المطولات إن أرادها الطالب على أنه فى غنى عنها وننصحه ألاّ يتعب نفسه بتحصيلها فإنّها قليلة الجدوى.

من ملحقات التناقض:

التداخل والتضاد والدخول تحت التضاد

تقدم إنّ التناقض فى المحصورات الأربع يقع بين المختلفين فى الكم والكيف ويبق أن تلاحظ النسبة بين المختلفتين بالكم فقط أو بالكيف فقط. ومعرفة هذه النسب تنفع أيضاً فى الإستدلال على قضية لمعرفة قضية أخرى لها نسبة معها كما سياتى.

وعليه نقول: المحصورتان إن إختلفتا كما وكيفا فهما المتناقضتان، وقد تقدم التناقض، وإن إختلفتا فى أحدهما فقط فعلى ثلاثة أقسام:

١ ـ المتداخلتان: وهما المختلفتان فى الكمّ دون الكيف، وسمّيتا متداخلتين لدخول أحداهما فى الآخرى لأن الجزئية داخلة فى الكلّية.

ومعنى ذلك: إنّ الكلّية إذا صدقت صدقت الجزئية المتحدة معها فى الكيف ولا

عكس. ولازم ذلك إنّ الجزئية إذا كذبت كذبت الكلّية المتحدة معها في الكيف ولا عكس.

مثل: (كل ذهب معدن) فإنّها صادقة ولابد أن تصدق معها (بعض الذهب معدن) قطعاً ومثل (بعض الذهب أسود) فإنّها كاذبة ولابد أن تكذب معها (كل ذهب أسود).

٢ ـ المتضادتان: وهما المختلفتان في الكيف دون الكم وكانتا كلّيتين وسمّيتاً متضادتين لأنّهما كالضدّين يمتنع صدقهما معاً ويجوز أن يكذبا معاً.

ومعنى ذلك أنّه إذا صدقت أحداهما لابد أن تكذب الأخرى ولا عكس.

فمثلاً إذا صدق (كل ذهب معدن) يجب أن تكذب (لا شئ من الذهب بمعدن).

ولكن إذا كذب (كل معدن ذهب) لا يجب أن تصدق (لا شئ من المعدن بذهب) بل هذه كاذبة في المثال.

٣ ـ الداخلتان تحت التضاد: وهما المختلفتان في الكيف دون الكم وكانتا جزئيتين وإنّما سمّيتاً داخلتين تحت التضاد، لأنّهما داخلتان تحت الكلّيتين كلّ منهما تحت الكلّية المتفقة معها في الكيف من جهة ولأنّهما على عكس الضدّين في الصدق والكذب أي أنّهما يمتنع إجتماعهما على الكذب ويجوز أن يصدقا معاً.

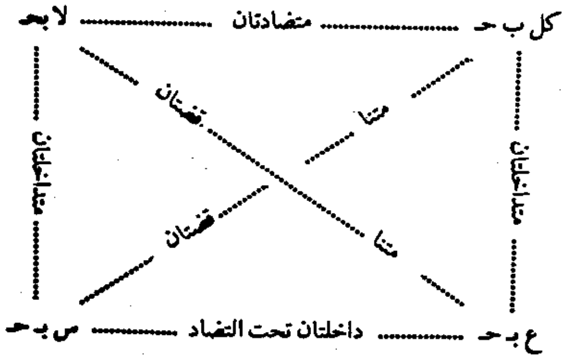
ومعنى ذلك: أنّه إذا كذبت أحداهما لابد أن تصدق الآخرى ولا عكس.

فمثلاً إذا كذب (بعض الذهب أسود) فإنّه يجب أن يصدق (بعض الذهب ليس بأسود).

ولكن إذا صدق (بعض الذهب أسود) لا يجب أن يكذب (بعض المعدن ليس بذهب)، بل هذه صادقة في المثال.

وقد جرت عادة المنطقيين من القديم أن يضعوا لتناسب المحصورات جميعاً لأجل

توضيحها لوحاً على النحو الآتي:



العكس المستوى

أمّا العكس المستوى فهو: «تبديل طرفى القضية مع بقاء الكيف والصدق» أى أن القضية المحكوم بصدقها تحوّل إلى قضية تتبع الأولى فى الصدق وفى الإيجاب والسلب بتبديل طرفى الأولى.

وتسمى الأولى (الأصل) والثانية (العكس المستوى)، فكلمة (العكس) هنا لها إصطلاحان: إصطلاح فى نفس التبديل، وإصطلاح فى القضية التى وقع فيها التبديل.

ومعنى أن العكس تابع للأصل فى الصدق: أن الأصل إذا كان صادقاً وجب صدق العكس.

ولكن لايجب أن يتبعه فى الكذب. ولازم ذلك أن الأصل لايتبع عكسه فى الصدق ولكن يتبعه فى الكذب، فإذا كذب العكس كذب الأصل لأنّه لو صدق الأصل يلزم منه صدق العكس والمفروض كذبه.

فهنا قاعدتان تنفعان فى الإستدلال:

١ ـ إذا صدق الأصل صدق عكسه.

٢ ـ إذا كذب العكس كذب أصله.

والقاعدة الثانية متفرعة على الأولى كما علمت.

شروط العكس

علمنا أنّ العكس إنّما يحصل بشروط ثلاثة: تبديل الطرفين وبقاء الكيف وبقاء الصدق. أمّا الكم فلا يشترط بقاؤه وإنّما الواجب بقاء الصدق وهو قد يقتضى بقاء الكم فى بعض القضايا وقد يقتضى عدمه فى البعض الآخر.

والمهم فيما يأتى معرفة القضية التى يقتضى بقاء الصدق فى عكسها بقاء الكم أو عدم بقائه.

ولو تبدل الطرفان وكان الكيف باقياً ولكن لم يبق الصدق، فلايسمى ذلك عكساً بل يسمى (انقلاباً).

الموجبتان تنعكسان موجبة جزئية:

فإذا قلت:

كل حـ ب	فعكسها	ع ب حـ
و ع حـ ب	فعكسها	ع ب حـ
ولا ينعكسان	الى	كل ب حـ

البرهان:

(١) فى الكليّة: أنّ المحمول فيها أمّا أن يكون أعم من الموضوع أو مساوياً له. وعلى التقديرين تصدق الجزئية قطعاً لأنّ الموضوع فى التقديرين يصدق على بعض أفراد المحمول فإذا قلت:

كل ماء سائل	يصدق	بعض السائل ماء
وكل إنسان ناطق	يصدق	بعض الناطق إنسان

ولكن لا تصدق الكليّة على كل تقدير، لأنّ الموضوع فى التقدير الأوّل لا يصدق على جميع أفراد المحمول، لأنّه أخص من المحمول، فإذا قلت: (كل سائل ماء) فالقضية كاذبة وهو المطلوب.

(٢) وفى الجزئية أمّا أن يكون المحمول أعم مطلقاً من الموضوع أو أعم من وجه أو مساوياً، وعلى بعض هذه التقادير وهو التقدير الأوّل والثالث لا يصدق العكس موجبة كليّة لأنّه إذا كان المحمول أعم مطلقاً أو من وجه، فإنّ الموضوع لا يصدق على جميع أفراد المحمول إنّما يصدق لو كان أخص أو مساوياً. أمّا عكسه إلى الموجبة الجزئية فإنّه يصدق على كل تقدير فإذا قلت:

بعض السائل ماء	يصدق	بعض الماء سائل
وبعض الماء سائل	يصدق	بعض السائل ماء
وبعض الطير أبيض	يصدق	بعض الأبيض طير
وبعض الإنسان ناطق	يصدق	بعض الناطق إنسان

السالبة الكليّة تنعكس سالبة كلية:

فيبقى الكم والكيف معا، فإذا صدق قولنا: لا شئ من الحيوان بشجر

صدق لا شئ من الشجر بحيوان

والبرهان واضح: لأنّ السالبة الكليّة لا تصدق إلاّ مع تباين الموضوع والمحمول تبايناً كليّاً.

والمتباينان لا يجتمعان أبداً، فيصح سلب كل منهما عن جميع أفراد الآخر، سواء

جعلت هذا موضوعاً أو ذاك موضوعا.

وللتدريب على إقامة البراهين من طريق النقيض والعكس نقيم البرهان على هذا الأمر بالصورة الآتية:

المفروض	لا ب حـ	قضية صادقة
المدعى	لا حـ ب	صادقة أيضاً

البرهان:

لو لم يصدق	لا حـ ب	لصدق نقيضها ع حـ ب
ولصدق		ع ب حـ(العكس المستوى للنقيض)

وإذا لا حظنا هذا العكس المستوى (ع ب حـ) ونسبناه إلى الأصل (لا ب حـ) وجدناه نقيضاً له فلو كان (ع ب حـ) صادقاً وجب أن يكون (لا ب حـ) كاذباً مع أن المفروض صدقه. فوجب أن تكون لا حـ ب صادقة وهو المطلوب.

تعقيب:

بهذا البرهان تعرف الفائدة فى النقيض والعكس المستوى عند الإستدلال لأنا لابد أن نرجع فى هذا البرهان إلى الوراء. فنقول:

المفروض أن	لا ب حـ	صادقة
فتكذب	ع ب حـ	نقيضها
وهذا النقيض عكس	ع حـ ب	فيكذب أيضاً
لأنّه إذا كذب العكس	كذب الأصل	(القاعدة الثانية)

وإذا كذب هذا الأصل أعنى ع حـ ب صدق نقيضه لا حـ ب وهو المطلوب. وسيمرّ عليك مثل هذا الإستدلال كثيراً فدقق فيه جيداً، وعليك باتقانه.

السالبة الجزئية لا عكس لها:

لأنّه يجوز أن يكون موضوعها أعمّ من محمولها مثل (بعض الحيوان ليس بـإنسان) والأخص لايجوز سلب الأعم عنه بحال من الأحوال لا كلّياً ولا جزئياً. فلا يصدق قولنا (لا شيئ من الإنسان بحيوان) ولا قولنا (بعض الإنسان ليس بحيوان).

المنفصلة لا عكس لها:

أشرنا فى البحث إلى أن العكس المستوى يعمّ الحملية والشرطـية، ولكـن عـند التأمل نجد أن المنفصلة لا ثمرة لعكسها، لأنّها أقصى ما تدل عليه تدل على التنافى بين المقدم والتالى ولا ترتيب طبيعى بينهما فسواء أن قلت: العدد أمّا زوج أو فرد أو قلت أمّا فردٌ أو زوج نعم لو حولتها إلى حميلة فإن احكام الحميلة تشملها. كما لو قلت فى المثال مثلاً: العدد ينقسم إلى زوج وفرد فإنّها تنعكس إلى قولنا: ما ينقسم إلى زوجٍ وفرد عدد.

عكس النقيض

وهو العكس الثانى للقضية الذى يستدل بصدقها على صدقه. وله طريقتان،

١ - طريقة القدماء ويسمى (عكس النقيض الموافق) لتوافقه مع أصله فى الكيف وهو: «تبديل نقيضى الطرفين مع بقاء الصدق والكيف».

فالقضية «كل كاتب إنسان» تحول بعكس النقيض الموافق إلى:

كل (لا إنسان) هو (لا كاتب).

٢ - طريقة المتأخرين ويسمى عكس النقيض المخالف، لتخالفه مع أصله فى الكيف

وهو:

«تحويل القضية إلى آخرى موضوعها نقيض محمول الأصل ومحمولها عين موضوع الأصل مع بقاء الصدق دون الكيف».

فالقضية: كل كاتب إنسان تحول بعكس النقيض المخالف إلى

لا شئ من (اللاانسان) بكاتب.

قاعدة عكس النقيض من جهة الكم

حكم السوالب هنا حكم الموجبات فى العكس المستوى. وحكم الموجبات حكم السوالب هناك أى أن:

١ - السالبة الكليّة تنعكس جزئية، سالبة فى الموافق وموجبة فى المخالف.

٢ - السالبة الجزئية تنعكس جزئية أيضاً، سالبة فى الموافق موجبة فى المخالف.

٣ - الموجبة الكليّة تنعكس كليه، موجبة فى الموافق سالبة فى المخالف.

٤ ـ الموجبة الجزئية لا تنعكس أصلاً بعكس النقيض.

البرهان:

ولابد من إقامة البرهان على كل واحد من تلك الأحكام السابقة، وقد إستعملنا الأسلوب المتبع فى الهندسة النظرية لإقامة البرهان فمن ألف أسلوب الكتب الهندسية يسهل عليه ذلك ويجب أن يعلم أنا نرمز للنقيض بحرف عليه فتحة: للإختصار وللتوضيح فى كل ما سيأتى على هذا النحو:

بَ ... ... نقيض الموضوع

حَ ... ... نقيض المحمول

برهان عكس السالبة الكليّة

فلأجل أثبات عكس السالبة الكليّة بعكس النقيض نقيم برهانين: برهانا على عكسها بالموافق وبرهانا على عكسها بالمخالف، فنقول:

(أوّلاً)، المدعى أنّها تنعكس سالبة جزئية بعكس النقيض الموافق ولا تنعكس سالبة كليّة، فهنا مطلوبان، أى أنّه إذا صدقت لا ب حـ صدقت س حَ بَ (المطلوب الأوّل) ولا تصدق لا حَ بَ (المطلوب الثانى).

البرهان: أن من المعلوم:

١ - إنّ السالبة الكليّة لا تصدق إلاّ إذا كان بين طرفيها تباين كلى وهذا بديهى.

٢ - إنّ النسبة بين نقيضى المتباينين هى التباين الجزئى وقد تقدم البرهان على ذلك

٣ - أن مرجع التباين الجزئى إلى سالبتين جزئيتين كما أن مرجع التباين الكلى إلى سالبتين كليتين وهذا بديهى أيضاً.

وينتج من هذه المقدمات الثلاث أنه:

إذا صدق لا ب حـ (أى يكون بين الطرفين تباين كلى) صدقت س بَ حَ السالبة الجزئية بين النقيضين وصدقت أيضاً س حَ بَ السالبة الجزئية بين النقيضين وهو (المطلوب الأوّل).

ثم يفهم من المقدمة الثانية إنّ التباين الكلى لا يتحقق دائماً بين نقيضي المتباينين إذ ربما يكون بينهما العموم والخصوص من وجه.

أى لا تصدق دائماً لا حَ بَ (المطلوب الثانى).

(ثانياً) المدعى إنّ السالبة الكليّة تنعكس موجبة جزئية بعكس النقيض المخالف

ولا تتعكس موجبة كليّه، فهنا مطلوبان أى إنّه إذا صدقت: لا ب حـ صدقت ع حَ ب (المطلوب الأوّل) ولا تصدق كل حَ ب (المطلوب الثانى).

البرهان:

لمّا كان بين ب، حـ تباين كلى كما تقدم فمعناه أن أحدهما يصدق مع نقيض الآخر.

أى أن ب، يصدق مع حَ وإذا تصدق ب وحَ صدق على الأقل ع حَ ب (المطلوب الأوّل).

ثم أنّه تقدم أن نقيضى المتباينين قد تكون بينهما نسبة العموم والخصوص من وجه فيصدق على هذا التقدير: حَ مع بَ ولا يصدق حينئذٍ حَ مع ب وإلاّ لأجتمع النقيضان بَ ب فلا يصدق كل حَ ب (المطلوب الثانى).

برهان عكس السالبة الجزئية:

ولأجل أثبات عكس السالبة الجزئية بعكس النقيض أيضاً نقيم برهانين للموافق والمخالف فنقول:

(اوّلاً) المدعى أنّ السالبة الجزئية تنعكس سالبة جزئية بعكس النقيض الموافق ولا تنعكس كليّة فهنا مطلوبان أى أنّه إذا صدقت: س ب حـ صدقت س حَ بَ (المطلوب الأوّل) ولا تصدق لا حَ بَ (المطلوب الثانى).

البرهان: من المعلوم أنّ السالبة الجزئية تصدق فى ثلاثة فروض.

١ ـ أن يكون بين طرفيها عموم من وجه وحينئذٍ يكون بين نقيضيها تباين جزئى كما تقدم.

٢ ـ أن يكون بينهما تباين كلى، وبين نقيضيهما أيضاً تباين جزئى كما تقدم.

٣ ـ أن يكون الموضوع أعم مطلقاً من المحمول، فيكون نقيض المحمول أعم مطلقاً من نقيض الموضوع.

وعلى جميع هذه التقادير الثلاثة تصدق السالبة الجزئية: س حَ بَ (المطلوب الأوّل).

أمّا للتباين الجزئى بينهما أو لأنّ نقيض حـ أعم مطلقاً من نقيض ب.

ثم على بعض التقادير يكون بين نقيضى الطرفين عموم وخصوص من وجه أو مطلقاً، فلا تصدق السالبة الكليّة، لا حَ بَ (المطلوب الثانى).

(ثانياً) المدعى أنّ السالبة الجزئية تنعكس موجبة جزئية بعكس النقيض المخالف، ولا تنعكس كليّة، فهنا مطلوبان أى إذا صدقت س ب حـ صدقت ع حَ ب (المطلوب الأوّل) ولا تصدق كل حَ ب (المطلوب الثانى).

البرهان:

تقدم أن على جميع التقادير الممكنة للموضوع والمحمول فى السالبة الجزئية أمّا أن يكون بين نقيضيهما تباين جزئى أو أن نقيض المحمول أعم مطلقاً، فيلزم على التقديرين أن يصدق: بعض حَ بدون بَ فيصدق بعض حَ مع ب لأن النقيضين (وهما بَ وب) لا يرتفعان أى يصدق ع حَ ب (المطلوب الأوّل).

ثمّ إن نقيضى الموضوع والمحمول قد يكون بينهما عموم من وجه وقد تصدق ع حَ بَ ويمكن تحويلها إلى س حَ بَ صادقة.

لأن الأولى موجبة معدولة المحمول فيمكن جعلها سالبة محصلة المحمول إذ السالبة المحصلة المحمول أعم من الموجبة المعدولة المحمول إذا إتّفقا فى الكم، وإذا صدق الأخص صدق الأعم قطعاً، فإذا كانت: س حَ ب صادقة كذب نقيضها كل حَ ب (المطلوب الثانى).

برهان عكس الموجبة الكلّية:

ولأجل إثبات عكس الموجبة الكلّية بعكس النقيض، نقيم أيضاً برهانين للموافق والمخالف فنقول:

(أوّلاً) المدعى إنّها تتعكس موجبة كلّية بعكس النقيض الموافق، أى أنّه إذا صدقت:

كل ب حـ (المفروض) صدقت كل حَ بَ (المطلوب).

البرهان:

لو لم تصدق كل حَ بَ لصدقت س حَ بَ نقيضها فتصدق س ب حـ عكس نقيضها الموافق فتكذب كل ب حـ نقيض العكس المذكور.

وهذا خلف، أى خلاف الفرض، لأن هذا (نقيض العكس المذكور) هو نفس الأصل المفروض صدقه.

فوجب أن تصدق كل حَ بَ (وهو المطلوب).

(ثانياً) المدعى إنّ الموجبة الكلّية تنعكس سالبة كلّية بعكس النقيض المخالف، أى أنّه إذا صدقت كل ب حـ (المفروض) صدقت لا حَ ب (المطلوب).

البرهان:

لو لم تصدق لا حَ ب لصدقت ع حَ ب نقيضها فتصدق ع ب حَ عكسها المستوى وهذه موجبة جزئية معدولة المحمول، فتحول إلى سالبة جزئية محصلة المحمول، وقد تقدم. فيحدث أن: س ب حـ فتكذب كل ب حـ نقيضها وهذا خلف لأنّه الأصل المفروض صدقه فوجب أن تصدق لا حَ ب (وهو المطلوب).

الموجبة الجزئية لاتنعكس

يكفينا للبرهنة على عدم إنعكاس الموجبة الجـزئية بـعكس النـقيض المـوافـق والمخالف مطلقاً أن يبرهن على عدم إنعكاسها إلى الجزئية، وبطريق أولى يعلم عدم إنعكاسها إلى الكلية، لأنّه تقدم إنّ الجزئية داخلة في الكلية، فإذا كذبت الجزئية كذبت الكلية، وعليه فنقول:

(أوّلاً) المدعى إنّ الموجبة الجزئية لاتنعكس إلى موجبة جزئية بعكس النـقيض الموافق، فإذا صدقت ع ب حـ لايلزم أن تصدق ع حَ بَ.

البرهان:

من موارد صدق الموجبة الجزئية أن يكون بين طرفيها عموم من وجه فـيكون حينئذ بين نقيضيها نسبة التباين الجزئي الذي هو أعم من التباين الكلي والعموم من وجه، فيصدق على تقدير التباين الكلي: لا حَ بَ فـيكذب نـقيضها ع حَ بَ (وهـو المطلوب الأول).

(ثانياً) المدعى إنّ الموجبة الجزئية لا تنعكس إلى سالبة الجزئية بعكس النقيض المخالف. فإذا صدقت ع ب حـ لايلزم أن تصدق س حَ ب.

البرهان:

قد تقدم على تقدير التباين الكلي بين نقيضي الطرفين في الموجبة الجزئية والسالبة الكلية: (صدق) لا حَ بَ فتصدق كل حَ ب لأن سلب السلب إيجاب فيكذب نقيضها س حَ ب (وهو المطلوب) ولأجل أن يتّضح لك عدم إنعكاس الموجبة الجزئية بعكس النقيض تدبر هذا المثال وهو (بعض اللاإنسان حيوان)، فإنّ هذه القضية لا تنعكس بعكس النقيض الموافق إلى (بعض اللاحيوان إنسان) ولا إلى (كل لا حيوان إنسان)

لأنّهما كاذبتان، لأنّه لا شئ من اللاحيوان بإنسان، ولا تنعكس بالمخالف إلى (ليس كل لا حيوان لا إنسان) ولا إلى (لا شئ من اللاحيوان بلا إنسان)، لأنهما كاذبتان أيضاً، لأن كل لا حيوان هو لا إنسان.

* * * *

تمرينات

١ ـ إذا كانت هذه القضية (كل عاقل لا تبطره النعمة) صادقة، فبين حكم القضايا الآتية فى صدقها أو كذبها، مع بيان السبب:

أ ـ بعض العقلاء لا تبطره النعمة.

ب ـ ليس بعض العقلاء لا تبطره النعمة.

ج ـ جميع من لا تبطرهم النعمة عقلاء.

د ـ لا شخص من العقلاء لا تبطره النعمة.

هـ ـ كل من تبطره النعمة غير عاقل.

و ـ لا شخص ممّن تبطره النعمة بعاقل.

ز ـ بعض من لا تبطره النعمة عاقل.

٢ ـ إذا كانت هذا القضية (بعض المعادن ليس يذوب بالحرارة) كاذبة، فإستخرج القضايا الصادقة والكاذبة التى تلزم من كذب هذه القضية.

٣ ـ إستدل[١] فخر المحققين فى شرحه (الإيضاح) على إنّ الماء يتنجس بالتغيير

(١) نقل هذا الإستدلال صاحب المدارك فى مبحث الماء، ثم أورد عليه فراجع إذا شئت، الإيضاح ج ١ ص١٦.

التقديرى بالنجاسة فقال: «إنّ الماء مقهور بالنجاسة عند التغيير التقديرى، لأنّه كلّما لم يصر الماء مقهوراً لم يتغير بها على تقدير المخالفة. وينعكس بعكس النقيض إلى قولنا: كلما تغير الماء على تقدير المخالفة بالنجاسة كان مقهوراً».

فبيّن أى عكس نقيض هذا، وكيف إستخراجه. ولاحظ أن القضية المستعملة هنا شرطية متصلة.

من ملحقات العكوس:

النقض

من المباحث التى لاتقل شأناً عن العكوس فى إستنباط صدق القضية من صدق أصلها مباحث (النقض). فلابأس بالتعرض لها الحاقاً بالعكوس، فنقول:

النقض: هو تحويل القضية إلى أخرى لازمة لها فى الصدق مع بقاء طرفى القضية على موضعهما وهو على ثلاثة أقسام:

١ ـ أن يجعل نقيض موضوع الأولى موضوعاً للثانية، ونفس محمولها محمولاً، ويسمى هذا التحويل (نقض الموضوع)، والقضية المحولة (منقوضة الموضوع).

٢ ـ أن يجعل نفس موضوع الأولى موضوعاً للثانية، ونقيض محمولها محمولاً، ويسمي التحويل (نقض المحمول)، والقضية المحولة (منقوضة المحمول).

٣ ـ أن يجعل نقيض الموضوع موضوعاً ونقيض المحمول محمولاً. ويسمى التحويل (النقض التام). والقضية المحولة (منقوضة الطرفين).

ولنبحث عن قاعدة كل واحد من هذه الأنواع. ولنبدأ بقاعدة نقض المحمول لأنّه الباب للباقى كما ستعرف السر فى ذلك:

قاعدة نقض المحمول

علينا لإستخراج منقولة المحمول صادقة ـ على تقدير صدق أصلها ـ أن نغير كيف القضية ونستبدل محمولها بنقيضه. مع بقاء الموضوع على حاله. وبقاء الكم. ولابد من إقامة البرهان على منقوضة محمول كل واحدة من المحصورات، فنقول:

١ ـ الموجبة الكلية: منقوضة محمولها سالبة كلية نحو كل إنسان حيوان فتحول بنقيض محمولها إلى: «لا شئ من الإنسان بلاحيوان».

وللبرهان على ذلك نقول:

إذا صدقت كل ب حـ (المفروض) صدقت لا ب حَ (المطلوب).

البرهان:

إذا صدقت كل ب حـ صدقت لا حَ ب عكس نقيضها المخالف.

وينعكس بالعكس المستوى إلى لا ب حَ وهو المطلوب.

٢ ـ الموجبة الجزئية: منقوضة محمولها سالبة جزئية: نحو بعض الحيوان إنسان، فتتحول بنقض محمولها إلى: «ليس كل حيوان لا إنسان». أى أنّه:

إذا صدقت ع ب حـ (المفروض) صدقت س ب حَ (المطلوب).

البرهان:

لو لم تصدق س ب حَ لصدق نقيضها كل ب حَ

فتصدق لا ب حـ (نقض المحمول) فيكذب نقيضها ع ب حـ ولكنّه عين الأصل، فهو خلاف الفرض، فيجب أن يصدق س ب حَ (وهو المطلوب).

٣ ـ السالبة الكلية: منقوضة محمولها موجبة كلية، نحو لا شئ من الماء بجامد

فتتحول بنقض محمولها إلى: «كل ماء غير جامد».

أى أنّه إذا صدقت. لا ب حـ (المفروض) صدقت كل ب حَ (المطلوب).

البرهان:

لو لم تصدق كل ب حَ لصدق نقيضها س ب حَ فتصدق ع ب حـ لأن سلب السلب إيجاب فيكذب نقيضها لا ب حـ ولكنّه عين الأصل فهو خلاف الفرض، فيجب أن يصدق كل ب حَ (وهو المطلوب).

٤ ـ السالبة الجزئية: منقوضة محمولها موجبة جزئية نحو ليس كل معدن ذهباً، فتتحول بنقض محمولها إلى «بعض المعدن غير ذهب».

أى أنّه إذا صدقت: س ب حـ (المفروض) صدقت ع ب حَ (المطلوب).

البرهان:

إذا صدقت س ب حـ (الأصل) صدقت ع حَ ب (عكس النقيض المخالف) وينعكس بالعكس المستوى إلى ع ب حَ وهو المطلوب.

تنبيهان

طريقة تحويل الأصل:

التنبيه الأوّل: الطريق التى اتبعناها فى البرهان على منقوضة محمول الموجبة الكلية والسالبة الجزئية طريق جديدة فى البرهان، ينبغى أن نسميها الآن (طريقه تحويل الأصل). قبل مجئ بحث القياس فتدخل فى أحد أقسامه.[1]

---

(١) وهو قياس المساوة لأن منقوضة المحمول لازمة لعكس نقيض الأصل لأنها عكسه

وقد رأيت فى الموجبة الكية أنا حولنا الأصل إلى عكس النقيض المخالف، فيصدق على تقدير صدق أصله ثم حولنا هذا العكس إلى العكس المستوى فخرج لنا نفس المطلوب أعنى (منقوضة المحمول)، فيصدق التحويل الثانى على تقدير صدق (التحويل الأول) الصادق على تقدير صدق الأصل، فيصدق التحويل الثانى على تقدير صدق الأصل. وهذا هو المقصود إثباته فتوصلنا إلى المطلوب بأخصر طريق.

وعلى الطالب أن يستعمل الحذق وينتبه إلى أنه أى التحويلات ينبغى إستخدامه حتى يتوصل إلى مطلوبه.

تحويل معدولة المحمول:

التنبيه الثانى: وقد إستعملنا فى عكس النقيض ونقض المحمول طريقتين من التحويل الملازم للأصل فى الصدق، وفى الحقيقة هما من باب نقض المحمول، ولكن لبداهتهما إستدللنا بهما قبل أن يأتى البرهان على منقوضة المحمول ولذا لم نسمها بنقض المحمول، وهما:

أ ـ (تحويل الموجبة المعدولة إلى سالبة محصلة المحمول موافقة لها فى الكم) لأن مؤداهما واحد وإنّما الفرق إنّ السلب محمول فى الموجبة والحمل مسلوب فى السالبة.

ب ـ تحويل السالبة المعدولة المحمول إلى موجبة محصلة المحمول موافقة لها فى الكم لأن سلب السلب إيجاب. وهذا بديهى واضح.

* * * *

← المستوى وعكس النقيض لازم للأصل ـ ولازم اللازم لازم.

تمرينات

١ ـ برهن على نقض محمول الموجبة الكلية بطريق البرهان على كذب النقيض.

٢ ـ برهن على نقض محمول السالبة الجزئية بطريق البرهان على كذب النقيض.

٣ ـ برهن على نقض محمول السالبة الجزئية بطريقة تحويل الأصل، بأخذ عكس النقيض الموافق أوّلاً، ثمّ إستمر إلى أن تستخرج منقوضة المحمول.

٤ ـ جرب هل يمكن البرهان على نقض محمول الموجبة الجزئية بطريقة تحويل الأصل.

٥ ـ برهن على نقض محمول السالبة الكلية بطريقة تحويل الأصل. وأنظر ماذا ستكون النتيجة وبيّن ماتجده.

٦ ـ برهن على عكس النقيض المخالف والموافق لكل من المحصورات عدا الموجبة الجزئية بطريقة تحويل الأصل، وإستخدم لهذا الغرض قاعدتي نقض المحمول والعكس المستوى فقط.

٧ ـ جرب أن تبرهن على عكس النقيض المخالف والموافق للموجبة الجزئية بهذه الطريقة وأنظر إنّك ستقف فلا تستطيع الوصول إلى النتيجة. فبين أسباب الوقوف.

قاعدة النقض التام ونقض الموضوع

لإستخراج (منقوضة الطرفين) صادقة علينا أن نستبدل بموضوع القضية الأصلية نقيضه فنجعله موضوعاً وبمحمولها نقيضه فنجعله محمولاً، مع تغيير الكم دون الكيف.

ولإستخراج (منقوضة الموضوع) صادقة علينا أن نستبدل بموضوع القضية الأصلية نقيضه موضوعاً ونبقي المحمول على حاله، مع تغيير الكم والكيف معاً.

ولا ينقض بهذين النقيضين إلاّ الكلّيتان. ولابد من البرهان لكلّ من المحصورات:

١ ـ الموجبة الكلية: نقضها التام موجبة جزئية، ونقض موضوعها سالبة جزئية، نحو كل فضة معدن، فنقضها التام (بعض اللافضة هو لا معدن)، ونقض موضوعها: (بعض اللافضة ليس هو معدناً).

وللبرهان على ذلك نقول:

المفروض صدق كل ب حـ والمدعى صدق ع بَ حَ (المطلوب الأوّل) وصدق س بَ حـ المطلوب الثانى.

البرهان:

إذا صدق كل ب حـ صدق كل حَ بَ عكس النقيض الموافق فيصدق عكسه المستوى ع بَ حَ (وهو المطلوب الأول).

وتنقض محمول هذا الأخير فيحدث س بَ حـ (وهو المطلوب الثانى).

٢ ـ السالبة الكلية: نقضها التام سالبة جزئية، ونقض موضوعها موجبة جزئية نحو لا شئ من الحديد بذهب، فنقضها التام: (بعض اللاحديد ليس بلا ذهب)، ونقض موضوعها (بعض اللاحديد ذهب).

وللبرهان على ذلك نقول:

المفروض صدق لا ب حـ والمدعى صدق س بَ حَ (المطلوب الأول) و صدق ع بَ حـ (المطلوب الثانى).

البرهان:

إذا صدق لا ب حـ صدق لا حـ ب العكس المستوى فيصدق عكس نقيضه الموافق س بَ حَ (وهو المطلوب الأوّل) وتنقض محمول هذا الأخير فيحدث ع بَ حـ (وهو المطلوب الثانى).

٣ و٤ ـ الجزئيتان: ليس لها نقض تام ولا نقض موضوع. وللبرهنة على ذلك يكفى البرهان على عدم نقضهما إلى الجزئية. فيعلم بطريق أولى عدم نقضهما إلى الكلية، فنقول:

(فى الموجبة الجزئية):

المفروض صدق ع ب حـ المدعى لا تصدق دائماً ع بَ حَ (المطلوب الأوّل) ولا تصدق دائماً س بَ حـ (المطلوب الثانى).

البرهان:

تقدم فى عكس النقيض فى الموجبة الجزئية أن فى بعض تقاديرها تكون النسبة بين نقيضى طرفيها التباين الكلى، فتصدق حينئذٍ السالبة الكلية: لا بَ حَ فيكذب نقيضها ع بَ حَ (وهو المطلوب الأوّل).

وتصدق أيضاً منقوضة محمول هذه السالبة الكلية كل بَ حـ فيكذب نقيضها س بَ حـ (وهو المطلوب الثانى).

و (فى السالبة الجزئية):

المفروض صدق س ب حـ والمدعى لاتصدق دائماً س بَ حَ (المطلوب الأوّل) ولا تصدق دائماً ع بَ حـ (المطلوب الثانى).

البرهان:

فى السالبة الجزئية قد يكون الموضوع أعم من المحمول مطلقاً نحو بعض الحيوان ليس بإنسان ولما كان:

(أوّلاً) نقيض الأعم أخص من نقيض الأخص مطلقاً. فتصدق إذن الموجبة الكلية:

كل بَ حَ فيكذب نقيضها س بَ حَ (وهو المطلوب الأوّل).

و(ثانياً) نقيض الأعم يباين عين الأخص تبايناً كلّياً، فتصدق إذن السالبة الكلية: لا بَ حـ فيكذب نقيضها ع بَ حـ (وهو المطلوب الثانى).

لوح نسب المحصورات

الأصل	كل ب حـ	ع ب حـ	لا ب حـ	س ب حـ
النقيض	س ب حـ	لا ب حـ	ع ب حـ	كل ب حـ
العكس المستوى	ع حـ ب	ع حـ ب	لا حـ ب	——
عكس النقيض الموافق	كل حَ بَ	——	س حَ بَ	س حَ بَ
عكس النقيض المخالف	لا حَ ب	——	ع حَ ب	ع حَ ب
نقض المحمول	لا ب حَ	س ب حَ	كل ب حَ	ع ب حَ
نقض الطرفين	ع بَ حَ	——	س بَ حَ	——
نقض الموضوع	س بَ حـ	——	ع بَ حـ	——

البديهية المنطقية أو الإستدلال المباشر البديهى

جميع ما تقدم من أحكام القضايا (النقيض والعكوس والنقض) هى من نوع الإستدلال المباشر بالنسبة إلى القضية المحولة عن الأصل لأن إنتقال الذهن إلى المطلوب، إنّما يحصل من قضية واحدة معلومة فقط بلا توسط قضية أخرى.

وقد تقدم البرهان على كل نوع من أنواع الإستدلال المباشر.

وبقى نوع آخر عنه بديهى لايحتاج إلى أكثر من بيانه. وقد يسمى (البديهية المنطقية) فنقول:

من البديهيات فى العلوم الرياضية أنه إذا أضفت شيئاً واحداً إلى كل من الشيئين المتساويين فإن نسبة التساوى لا تتغير، فلو كان: ب = حـ و أضفت إلى كل منهما عدداً

معيناً مثل عدد ٤ لكان ب + ٤ = حـ + ٤

وكذلك إذا طرحت من كل منهما عدداً معيناً أو ضربتهما فيه أو قسمتهما عليه كعدد ٤ فإن نسبة التساوى لاتتغير، فيكون:

ب − ٤ = حـ − ٤

ب × ٤ = حـ × ٤

ب ÷ ٤ = حـ ÷ ٤

ونظير ذلك نقول فى القضية فإنّه لوصح أن تزيد كلمة على موضوع القضية ونفس الكلمة على محمولها، فإنَّ نسبة القضية لاتتغير بمعنى بقاء الكم والكيف والصدق.

فإذا صدق كل إنسان حيوان وأضفت كلمة (رأس) إلى طرفيها:

صدق: كلّ (رأس) إنسان (رأس) حيوان.

سواء كانت الكلمة مضافة أو حالاً أو وصفاً أو فعلاً أو أى شئ آخر من هـذا القبيل.

الباب الخامس: الحجة وهيئة تأليفها أو مباحث الإستدلال

تصدير

إن إسمى هدف للمنطق وأقصى مقصد له (مباحث الحجة) أى مباحث المعلوم التصديق الذى يستخدم للتوصل إلى معرفة المجهول التصديق، أمّا ما تقدم من الأبواب فكلّها فى الحقيقة مقدمات لهذا المقصد حتى مباحث المعرف، لأن المعرف إنّما يبحث عنه ليستعان به على فهم مفردات القضية من الموضوع والمحمول.

والحجة: عندهم عبارة عما يتألف من قضايا يتجه بها إلى مطلوب يستحصل بها وإنّما سمّيت (حجة) لأنّه يحتج بها على الخصم لإثبات المطلوب، وتسمى (دليلاً) لأنّها تدلّ على المطلوب، وتهيئتها وتأليفها لأجل الدلالة يسمى (إستدلالاً).

وممّا يجب التنبيه عليه قبل كلّ شئ: إنّ القضايا ليس كلّها يجب أن تطلب بحجة وإلاّ لمّا انتهينا إلى العلم بقضية أبداً بل لابد من الإنتهاء إلى قضايا بديهية ليس من شأنها أن تكون مطلوبة وإنّما هى المبادى للمطالب وهى رأس المال للمتجر العلمى.

طرق الإستدلال ـ أو أقسام الحجة:

الطرق العلمية للإستدلال ـ عدا الطريق الإستدلال المباشر الذى تقدم البحث عنه هى ثلاثة أنواع رئيسة:

١ ـ القياس: وهو أن يستخدم الذهن القواعد العامّة المسلم بصحتها فى الإنتقال إلى مطلوبه. وهو العمدة فى الطرق.

٢ ـ التمثيل: وهو أن ينتقل الذهن من حكم أحد الشيئين إلى الحكم على الآخر لجهة مشتركة بينهما.

٣ ـ الإستقراء: وهو أن يدرس الذهن عدّة جزئيات، فيستنبط منها حكماً عاماً.

١ ـ القياس

تعريفه:

عرفو القياس بأنّه: «قول مؤلف من قضايا متى سلّمت لزم عنه لذاته قول آخر.

الشرح:

١ ـ (القول): جنس. ومعناه المركب التام الخبرى، فيعم القضيّة الواحدة أو الأكثر.

٢ ـ (مؤلف من قضايا... إلى آخره): فصل. والقضايا جمع منطق أى ما يشمل الأثنين، ويخرج بقيد القضايا الإستدلال المباشر، لأنّه كما سبق قضية واحدة على تقدير التسليم بها تستلزم قضية أخرى.

٣ ـ (متى سلّمت): من التسليم. وفيه إشارة إلى إنّ القياس لا يشترط فيه أن تكون

قضاياه مسلمة فعلاً. بل شرط كونه قياساً أن يلزم منه على تقدير التسليم بقضاياه قول آخر.

واللازم يتبع الملزوم فى الصدق فقط، دون الكذب، لجواز كونه لازماً أعم. ومنه يعرف أن كذب القضايا المؤلفة لا يلزم كذب القول اللازم لها. نعم كذبه يستلزم كذبها.

٤ ـ (لزمه عنه): يخرج به الإستقراء والتمثيل، لأنهما وإن تألفا من قضايا لا يتبعهما القول الآخر على نحو اللزوم لجواز تخلفه عنهما لأنهما أكثر ما يفيدان الظن إلاّ بعض الإستقراء وسيأتى.

٥ ـ (لذاته)، يخرج به قياس المساواة. كما سيأتى فى محله فإن قياس المساواة إنّما يلزم منه القول الآخر لمقدمة خارجة عنه لا لذاته.

مثل:

ب ـ يساوى حـ و حـ يساوى د ∴ ينتج ب يساوى د

ولكن لا لذاته بل لصدق المقدمة الخارجية وهى: مساوى المساوى مساو. ولذا لاينتج مثل قولنا: ب نصف حـ و حـ نصف د لأن نصف النصف ليس نصفاً بل ربعاً.

الإصطلاحات العامة فى القياس

لابد ـ أوّلاً ـ من بيان المصطلاحات العامة، عدا المصطلحات الخاصّة بكل نوع التى سيرد ذكرها فى مناسباتها. وهى:

١ ـ (صورة القياس). ويقصد بها هيئة التأليف الواقع بين القضايا.

٢ ـ (المقدمة). وهى كل قضية تتألف منها صورة القياس. والمقدمات تسمى أيضاً (مواد القياس).

٣ ـ (المطلوب). وهو القول اللازم من القياس. ويسمى مطلوباً عند أخذ الذهن فى

تأليف المقدمات.

٤ ـ (النتيجة)، وهى المطلوب عينه ولكن يسمى بها بعد تحصيله من القياس.

٥ ـ (الحدود) وهى الأجزاء الذاتية للمقدمة. ونعنى بالأجزاء الذاتية الأجزاء التى تبق بعد تحليل القضية فإذا حللنا الحملية مثلاً إلى أجزائها لايبق منها إلاّ الموضوع والمحمول وكذلك إذا حللنا الشرطيّة إلى أجزائها لايبق منها إلاّ المقدم والتالى.

فالموضوع والمحمول أو المقدم والتالى هى الأجزاء الذاتية للمقدمات وهى (الحدود) فيها ولنوضح هذه الإصطلاحات بالمثال فنقول:

١ ـ شارب الخمر فاسق.

٢ ـ وكل فاسق ترد شهادتة.

٣ ـ (.˙.) شارب الخمر ترد شهادته.

فكل واحدة من القضيتين (١) و (٢)	:مقدمة
وشارب الخمر، وفاسق وترد شهادته	:حدود
والقضية رقم (٣)	:مطلوب و نتيجة
والتأليف بين المقدمتين	: صورة القياس

ولايخفى أنا إستعملنا هذه العلامة (.˙.) ووضعناها قبل النتيجة. وهى علامة هندسية تستعمل للدلالة على الإنتقال إلى المطلوب. وتقرأ (أذن).

أقسام القياس بحسب مادته وهيئته

إنّ البحث عن القياس من نحوين:

١ ـ من جهة مادته بسبب إختلافها، مع قطع النظر عن الصورة بأن تكون

المقدمات يقينية أو ظنية أو غيرها ممّا سيأتى فى بابه. ويسمى البحث فيها (الصناعات الخمس) الذى عقدنا لأجله الباب السادس الآتى، فإنّه ينقسم القياس بالنظر إلى ذلك إلى البرهان والجدل والخطابة والشعر والمغالطة.

٢ ـ من جهة صورته، بسبب إختلافها، مع قطع النظر عن شأن المادّة وهذا الباب معقود للبحث عنه من هذه الجهة وهو ينقسم من هذه الجهة إلى قسمين إقترانى وإستثنايى، بإعتبار التصريح بالنتيجة أو بنقيضها فى مقدماته وعدمه.

(فالأوّل) وهو المصرح فى مقدماته بالنتيجة أو بنقيضها، يسمى (إستثنائياً).

لإشتماله على كلمة الإستثناء، نحو:

١ ـ إن كان محمّد عالماً، فواجب إحترامه.

٢ ـ لكنّه عالم.

٣ ـ ∴ فمحمد واجب إحترامه.

فالنتيجة رقم (٣) مذكورة بعينها فى المقدمة رقم (١).

ونحو:

١ ـ لو كان فلان عادلاً، فهو لا يعصى الله.

٢ ـ ولكنّه قد عصى الله.

٣ ـ ∴ ما كان فلان عادلاً.

فالنتيجة رقم (٣) مصرح بنقيضها فى المقدمة رقم (١).

و(الثانى) وهو غير المصرح فى مقدماته بالنتيجة ولا بنقيضها، يسمى (إقترانياً) كالمثال المتقدم فى أوّل البحث فإنّ النتيجة وهى «شارب الخمر ترد شهادته» غير مذكورة صريحاً فى المقدمتين وإنّما هى مذكورة بالقوة بإعتبار وجود أجزائها الذاتية فى المقدمتين.

ثمّ الإقترانى قد يتألّف من حمليات فقط، فيسمّى (حملياً). وقد يتألّف من شرطيات فقط أو شرطية وحملية فيسمى (شرطياً) مثاله.

١ ـ كلما كان الماء جارياً، كان معتصماً.

٢ ـ وكلما كان معتصماً؛ كان لاينجس بملاقاة النجاسة.

٣ ـ ∴ كلما كان الماء جارياً كان لاينجس بملاقاة النجاسة.

فمقدمتاه شرطيتان متصلتان.

مثال ثان:

١ ـ الإسم كلمة.

٢ ـ والكلمة أمّا مبنية أو معربة.

٣ ـ ∴ الإسم أمّا مبنى أو معرب.

فالمقدمة رقم (١) حملية، والمقدمة رقم (٢) شرطية منفصلة.

ونحن نبحث أوّلاً من الإقترانيات الحملية ثم الشرطية ثمّ الإستثنايى.

الإقترانى الحملي

حدوده[١]:

يجب أن يشتمل القياس الإقترانى على مقدمتين لينتجا المطلوب. ويجب أيضاً أن تشتمل المقدمتان على حدود ثلاثة:

---

(١) هذه المصطلاحات الآتية تشمل الإقترانى بقسميه الحملى والشرطى وكذا القواعد العامة الآتية.

أ ـ (الحدّ الأوسط) أو (الوسط) وهو الحد المشترك بين المقدمتين لتوسطه بين رفيقيه فى نسبة أحدهما إلى الآخر. ويسمى أيضاً (الحجة) لأنّه يحتج به على النسبة بين الحدين، ويسمى أيضاً (الواسطة فى الاثبات) لأن به يتوسط فى إثبات الحكم بين الحدين. ونرمز له بحرف (م).

ب ـ (الحدّ الأصغر) وهو الحد الذى يكون موضوعاً فى النتيجة. وتسمى المقدّمة المشتملة عليه (صغرى)، سواء كان هو موضوعاً فيها أم محمولاً. ونرمز له بحرف (ب).

ج ـ (الحدّ الأكبر) وهو الذى يكون محمولاً فى النتيجة. وتسمى المقدمة المشتملة عليه (كبرى)، سواء كان هو محمولاً فيها أو موضوعاً. ونرمز له بحرف (حا). والحدان معاً يسميان (طرفين).

فإذا قلنا كل ب م وكل م حـ ينتج ∴ كل ب حـ بحذف المتكرر (م).

القواعد العامة للإقترانى:

للقياس الإقترانى ـ سواء كان حملياً أو شرطياً ـ قواعد عامة أساسية يجب توفرها فيه ليكون منتجا، وهى:

١ ـ تكرر حدّ الأوسط:

أى يجب أن يكون مذكوراً بنفسه فى الصغرى والكبرى من غير إختلاف وإلاّ لما وجد الإرتباط بين الطرفين. وهذا بديهى.

مثلاً إذا قيل: (الذهب عين. وكل عين تدمع) فإنّه لاينتج: (الذهب يدمع). لأن لفظ عين مشترك لفظى، والمراد منه فى الصغرى غير المراد منه فى الكبرى فلم يتكرر الحد الوسط، ولم يتكرر إلاّ اللفظ فقط.

٢ ـ إيجاب أحدى المقدمتين:

فلا إنتاج من سالبتين، لأن الوسط فى السالبتين لا يساعدنا على إيجاد الصلة والربط بين الأصغر والأكبر نظراً إلى إنّ الشئ الواحد قد يكون مبايناً لأمرين وهما لا تباين بينهما كالفرس المباين للإنسان والناطق وقد يكون مبايناً لأمرين هما متباينان فى أنفسهما كالفرس المباين للإنسان والطاير والإنسان والطاير أيضاً متباينان.

وعليه فلا نعرف حال الحدين إنّهما متلاقيان خارج الوسط أم متباينان فلاينتج الايجاب ولا السلب فإذا قلنا: لا شئ من الإنسان بفرس. لاشئ من الفرس بناطق فإنّه لاينتج السلب (لا شئ من الإنسان بناطق) لأن الطرفين متلاقيان.

ولو أبد لنا بالمقدمة الثانية قولنا لا شئ من الفرس بطائر، فإنّه لاينتج الايجاب: (كل إنسان طائر)، لأن الطرفين متباينان، ويجرى هذا الكلام فى كل سالبتين.

٣ ـ كلية أحدى المقدمتين:

فلا إنتاج من مقدمتين جزئيتين، لأن الوسط فيهما لا يساعدنا أيضاً على إيجاد الصلة بين الأصغر والأكبر لأن الجزئية لا تدل على أكثر من تلاقى طرفيها فى الجملة، فلا يعلم حال الأصغر والأكبر أمتلاقيان أم متباينان، فلاينتج الإيجاب ولا السلب، كما نقول مثلاً ـ بعض الإنسان حيوان وبعض الحيوان فرس. فإنّه لاينتج الايجاب: (بعض الإنسان فرس). وإذا ابدلنا بالمقدمة الثانية قولنا: بعض الحيوان ناطق فإنّه لاينتج السلب: (بعض الإنسان ليس بناطق). وهكذا يجرى الكلام فى كل جزئيتين مهما كان موضع الوسط فى المقدمتين موضوعاً أو محمولاً أو مختلفاً.

٤ ـ النتيجة تتبع أخس المقدمتين:

يعنى إذا كانت أحدى المقدمتين سالبة كانت النتيجةُ سالبة، لأن السلب أخس من الإيجاب وإذا كانت جزئية كانت النتيجة جزئية، لأن الجزئية أخس من الكلية. وهذا

الشرط واضح لأن النتيجة متفرعة عن المقدمتين معاً فلا يمكن أن تزيد عليهما فتكون أقوى منهما.

٥ ـ لا إنتاج من سالبة صغرى وجزئية كبرى:

ولابد أن تفرض الصغرى كلية وإلاّ لأختل الشرط الثالث. ولابد أن تفرض الكبرى موجبة وإلاّ لأختل الشرط الثانى.

فإذا تألف القياس من سالبة كلية صغرى وجزئية موجبة كبرى، فإنّه لايعلم أن الأصغر والأكبر متلاقيان أو متباينان خارج الوسط لأن السالبة الكلية تدل على تباين طرفيها. والجزئية الموجبة تدل على تلاقى طرفيها فى الجملة، فيجوز أن يكون الأكبر خارج الأوسط مبايناً للأصغر ويجوز أن يكون ملاقياً له فمثلاً إذا قلنا:

لا شئ من الغراب بإنسان ويعض الإنسان أسود

فإنّه لاينتج السلب: (بعض الغراب ليس بأسود) ولو أبدلنا بالمقدمة الثانية قولنا: بعض الإنسان أبيض فإنّه لاينتج الإيجاب: (بعض الغراب أبيض).

الأشكال الأربعة

أن وضع الأوسط مع طرفيه فى المقدمتين يختلف، ففى الحملى قد يكون موضوعا فيهما أو محمولاً فيهما أو موضوعاً فى الصغرى و محمولاً فى الكبرى أو بالعكس فهذه أربع صور وكلّ واحدة من هذه الصور تسمى (شكلاً) وكذا فى الشرطى يكون تالياً ومقدماً.

فالشكل فى إصطلاحهم ـ على هذا ـ هو «القياس الإقترانى بإعتبار كيفية وضع الأوسط من الطرفين». ولنتكلم عن كل واحد من الأشكال الأربعة فى الحملى ثم نتبعه بالشرطى.

الشكل الأوّل

وهو ما كان الأوسط محمولاً في الصغرى موضوعاً في الكبرى، أي يكون وضع الحدين في المقدمتين مع الأوسط، عين وضع أحدهما مع الآخر في النتيجة فإنّه لأجل إنّ الأصغر وضعه في النتيجة عين وضعه في الصغرى وأن الأكبر في النتيجة عين وضعه في الكبرى كان هذا الشكل على مقتضى الطبع وبيّن الإنتاج بنفسه لايحتاج إلى دليل وحجة، بخلاف البواقي ولذا جعلوه أوّل الأشكال. وبه يستدل على باقيها.

شروطه

لهذا الشكل شرطان:

١ـ إيجاب الصغرى: إذ لو كانت سالبة، فلا يعلم إنّ الحكم الواقع على الأوسط في الكبرى أيلاقي الأصغر في خارج الأوسط أم لا؟ فيحتمل الأمران، فلاينتج الإيجاب ولا السلب، كما تقول مثلاً:

لا شئ من الحجر بنبات وكل نبات نام فإنّه لاينتج الإيجاب: (كل حجر نام).

ولو أبد لنا بالصغرى قولنا (لا شئ من الإنسان بنبات) فإنّه لاينتج السلب: (لا شئ من الإنسان بنام).

٢ـ كلية الكبرى: لأنّه لو كانت جزئية لجاز أن يكون البعض من الأوسط المحكوم عليه بالأكبر غير ما حكم به على الأصغر، فلايتعدى الحكم من الأكبر إلى الأصغر بتوسط الأوسط.

وفي الحقيقة أن هذا الشرط راجع إلى (القاعدة الأولى)، لأنّ الأوسط في الواقع على هذا الفرض غير متكرر كما تقول مثلاً:

كل ماء سائل وبعض السائل يلتهب بالنار فإنّه لاينتج (بعض الماء يلتهب بالنار). لأن المقصود بالسائل الذى حكم به على الماء خصوص الحصة منه التى تلتقى مع الماء، وهى غير الحصة من السائل الذى يلتهب بالنار، وهو النفط مثلاً.

هذه شروطه من ناحية الكم والكيف، أمّا من ناحية الجهة فقد قيل أنّه يشترط فيه (فعلية الصغرى) ولكنّا أخذنا على أنفسنا ألاّ نبحث عن الموجهات، لأن أبحاثها المطولة تضيع علينا كثيراً ممّا يجب أن نعلمه، وليس فيها كبير فائدة لنا.

ضروبه:

كل مقدمة من القياس فى حد نفسها يجوز أن تكون واحدة من المحصورات الأربع، فإذا إقترنت الصور الأربع فى الصغرى مع الأربع فى الكبرى، خرجت عند ناست عشرة صورة للإقتران تحدث من ضرب أربعة فى أربعة، وذلك فى جميع الأشكال الأربعة.

والصورة من تأليف المقدمتين تسمى بثلاثة أسماء: (ضرب) و (إقتران) و (قرينة) و هذه الإقترانات أو الضروب الستة عشر بعضها منتج، فيسمى (قياساً) وبعضها غير منتج، فيسمى (عقيماً). وبحسب الشرطين فى الكم والكيف لهذا الشكل الأوّل تكون الضروب المنتجة أربعة فقط، أمّا البواقى فكلّها عقيمة، لأنّ الشرط الأوّل تسقط به ثمانية ضروب وهى حاصل من ضرب السالبتين من الصغرى فى الأربع من الكبرى، والشرط الثانى تسقط به أربعة حاصل ضرب الجزئيتين من الكبرى فى الموجبتين من الصغرى فالباقى أربعة فقط.

وكلّ هذه الأربعة بينة الإنتاج، ينتج كل واحد منها واحدة من المحصورات الأربع ولذا سمى (كاملاً) و (فاضلاً). وقد رتبوا ضروبه على حسب ترتب المحصورات فى

نتائجه فالأوّل ماينتج المـوجبة الكلية ثم ماينتج السالبة الكلية، ثم ماينتج المـوجبة الجزئية، ثم ماينتج السالبة الجزئية.

الأوّل ـ من موجبتين كلّيتين، ينتج موجبة كلية:

كل ب م		كل خمر مسكر
و كل م حـ	مثاله	وكل مسكر حرام
∴ كل ب حـ		∴ كل خمر حرام

الثانى ـ من موجبة كلّية وسالبة كلية، ينتج سالبة كلّية:

كل ب م		كل خمر مسكر
و لا م حـ	مثاله	ولا شئ من المسكر بنافع
∴ لا ب حـ		∴ لاشئ من الخمر بنافع

الثالث ـ من موجبة جزئية وموجبة كلية، ينتج موجبة جزئية:

ع ب م		بعض السائلين فقراء
و كل م حـ	مثاله	وكل فقير يستحق الصدقة
∴ ع ب حـ		∴ بعض السائلين يستحق الصدقة

الرابع ـ من موجبة جزئية وسالبة كلية، ينتج سالبة جزئية:

ع ب م		بعض السائلين أغنياء
لا م حـ	مثاله	ولا غنى يستحق الصدقة
∴ س ب حـ		∴ بعض السائلين لايستحق الصدقة

الشكل الثانى

وهو ما كان الوسط فيه محمولاً فى المقدمتين معا، فيكون الأصغر فيه موضوعاً فى

الصغرى والنتيجة، ولكن الأكبر يختلف وضعه فإنّه موضوع فى الكبرى محمول فى النتيجة، ومن هنا كان هذا الشكل بعيد اعن مقتضى الطبع، غير بيّن الأنتاج يحتاج إلى الدليل على قياسيته. ولأجل إنّ الأصغر فيه متحد الوضع فى النتيجة والصغرى كالشكل الأوّل، كان أقرب إلى مقتضى الطبع من باقى الإشكال الأخرى، لأنّ الموضوع أقرب إلى الذهن.

شروطه:

للشكل الثانى شرطان أيضاً: إختلاف المقدمتين فى الكيف وكلية الكبرى.

(الأوّل) الإختلاف فى الكيف: لأن هذا الشكل لاينتج مع الإتفاق فى الكيف لأن الأصغر والأكبر قديكونان متباينين، ومع ذلك يشتركان فى أن يحمل عليهما شئ واحد أو يشتركان فى أن يسلب عنهما شئ آخر، ثم قد يكونان متلاقيين، ويشتركان أيضاً فى أن يحمل عليهما أو يسلب عنهما شئ واحد فلاينتج الإيجاب ولا السلب.

مثال ذلك:

الإنسان والفرس متباينان ويشتركان فى حمل الحيوان عليهما وسلب الحجر عنهما فنقول:

أ ـ كل إنسان حيوان، وكل فرس حيوان.

ب ـ لا شئ من الإنسان بحجر، ولاشئ من الفرس بحجر.

والحق فى النتيجة فيها السلب. ثم الإنسان والناطق أيضاً يشتركان فى حمل الحيوان عليهما وسلب الحجر عنهما. فتبدل فى المثالين بالفرس الناطق، فيكون الحق فى النتيجة فيها الايجاب.

(الشرط الثانى) كلية الكبرى: لأنّه لو كانت جزئية مع الإختلاف فى الكيف لم يعلم

حال الأصغر والأكبر متلاقيان أم متنافيان، لأن الكبرى الجزئية مع الصغرى الكلية إذا إختلفا فى الكيف لاتدلان إلاّ على المنافاة بين الأصغر وبعض الأكبر المذكور فى الكبرى. ولاتدلان على المنافاة بين الأصغر والبعض الآخر من الأكبر الذى لم يذكر، كما لا تدلان على الملاقاة فيحصل الإختلاف.

مثال ذلك:

كل مجتر ذو ظلف و بعض الحيوان ليس بذى ظلف

فإنّه لاينتج السلب: (بعض المجتر ليس بحيوان). ولو أبدلنا بالأكبر كلمة طائر، فإنّه لاينتج الإيجاب: (بعض المجتر طائر).

ضروبه:

بحسب الشرطين المذكورين فى هذا الشكل تكون الضروب المنتجة منه أربعة فقط. لأن الشرط الأوّل تسقط به ثمانية، حاصل ضرب السالبتين من الصغرى فى السالبتين من الكبرى فهذه أربعة، وحاصل ضرب الموجبتين فى الموجبتين، فهذه أربعة أخرى. والشرط الثانى تسقط به أربعة، وهى السالبتان فى الصغرى مع الموجبة الجزئية فى الكبرى. والموجبتان فى الصغرى مع السالبة الجزئية فى الكبرى.

فالباقى أربعة ضروب منتجة، كلّها يبرهن عليها بتوسط الشكل الأوّل كما سترى:

الضرب الأوّل: من موجبة كلية وسالبة كلية، ينتج سالبة كلية.

مثاله:

كل مجتر ذو ظلف.

ولا شئ من الطائر بذى ظلف.

∴ لاشئ من المجتر بطائر.

ويبرهن عليه هكذا:

المفروض كل ب م. و لا حـ م المدعى أنّه ينتج ∴ لا ب حـ

البرهان:

نعكس الكبرى بالعكس المستوى إلى (لا م حـ) ونضمها إلى الصغرى فيحدث:

كل ب م. و لا م حـ (الضرب الثانى من الشكل الأوّل) ينتج ∴ لا ب حـ (وهو المطلوب).

الضرب الثاني: من سالبة كلية وموجبة كلية ينتج سالبة كلية.

مثاله: لا شئ من الممكنات بدائم وكل حـق دائم ∴ لا شئ من الممكنات بحق.

يبرهن عليه هكذا:

المفروض لا ب م. و كل حـ م المدعى ∴ لا ب حـ

البرهان:

إذا صدقت لا ب م صدقت لا م ب (العكس المستوى)

فنضم هذا العكس إلى كبرى الأصل بجعله كبرى لها فيكون:

كل حـ م و لا م ب (الضرب الثانى من الشكل الأول)

∴ لا حـ ب

وتنعكس إلى لا ب حـ (وهو المطلوب).

الضرب الثالث: من موجبة جزئية وسالبة كلية، ينتج سالبة جزئية.

مثاله:

بعض المعدن ذهب.

ولا شئ من الفضة بذهب.

∴ بعض المعدن ليس بفضة.

ويبرهن عليه هكذا:

المفروض ع ب م و لا ح م المدعى ∴ س ب ح

البرهان:

إذا صدقت لا ح م (كبرى) صدقت لا م ح (العكس المستوى) وبضمه إلى الصغرى يحدث:

ع ب م و لا م ح (الضرب الرابع من الأوّل)

∴ س ب ح (وهو المطلوب).

الضرب الرابع: من سالبة جزئية وموجبة كلية، ينتج سالبة جزئية.

مثاله:

بعض الجسم ليس بمعدن.

وكل ذهب معدن.

∴ بعض الجسم ليس بذهب.

ولا يبرهن عليه (بطريقة العكس)[١] التي ذكرناها في الضروب الثلاثة لأنّ الصغرى سالبة جزئية لا تنعكس. وعكس الكبرى جزئية، لايلتئم منها ومن

---

(١) سيأتي في تنبيهات الشكل الثالث أن هذه الطريقة تسمى (طريقة الرد) لأنّه بالعكس يرد القياس إلى الشكل الأوّل البديهي لينتج المطلوب.

الصغرى قياس، لأنّه لاقياس من جزئيتين، فنفزع حينئذ للبرهان عليه إلى طريقة أخرى تسمى (طريقة الخلف) فيقال:

المفروض س ب م وكل حـ م المدعى ∴ س ب حـ

البرهان:

لو لم تصدق س ب حـ (النتيجة) لصدق نقيضها كل ب حـ

فنجعل هذا النقيض صغرى لكبرى الأصل، فيتألف قياس من الضرب الأول من الشكل الأول:

كل ب حـ و كل حـ م ∴ كل ب م فيكذب نقيض هذه النتيجة س ب م

وهو عين الصغرى المفروض صدقها وهذا خلاف الفرض فوجب صدق س ب حـ (وهو المطلوب).

تمرين:

برهن على كل واحد من الضروب الثلاثة الأولى بطريقة الخلف التى برهنا بها على الضرب الرابع.

الشكل الثالث

وهو ما كان الأوسط فيه موضوعاً فى المقدمتين معاً، فيكون الأكبر محمولاً فى الكبرى والنتيجة معاً، ولكن الأصغر يختلف وضعه فإنّه محمول فى الصغرى موضوع فى النتيجة. ومن هنا كان هذا الشكل بعيداً عن مقتضى الطبع، وأبعد من الشكل الثانى، لأنّ الإختلاف كان فى موضوع النتيجة الذى هو أقرب إلى الذهن. وكان الإختلاف فى الثانى فى محمولها. ولأجل إنّ الأكبر فيه متّحد الوضع فى الكبرى والنتيجة كالشكل الأوّل كان أقرب من الرابع.

شروطه:

ولهذا الشكل شرطان أيضاً: إيجاب الصغرى، وكلّية أحدى المقدمتين:

أمّا (الأوّل) فإنّه لو كانت الصغرى سالبة، فلا نعلم حال الأكبر المحمول على الأوسط بالسلب أو الإيجاب، أيلاقى الأصغر الخارج من الأوسط أو يفارقه.

لأنّه لو كانت الكبرى موجبة فإنّ الأوسط يباين الأصغر ويلاقى الأكبر، وشئ واحد قد يلاقى ويباين شيئين متلاقيين أو شيئين متباينين، كالناطق يلاقى الحيوان ويباين الفرس وهما متلاقيان ويلاقى الحيوان ويباين الشجر وهما متباينان.

ولو كانت الكبرى سالبة أيضاً، فإنّ الأوسط يباين الأصغر والأكبر معاً، والشئ الواحد قديباين شيئين متلاقيين وقد يباين شيئين متباينين كالذهب المباين للفرس والحيوان وهما متلاقيان ويباين الشجر والحيوان وهما متباينان، فإذا قيل:

أ ـ لا شئ من الناطق بفرس   وكل ناطق حيوان فإنّه لاينتج السلب. ولو وضعنا مكان فرس (شجر) فإنّه لاينتج الإيجاب.

ب ـ لا شئ من الذهب بفرس   لا شئ من الذهب بحيوان   فإنّه لاينتج السلب ولو وضعنا مكان فرس (شجر) فإنّه لاينتج الإيجاب.

وأمّا (الثانى) وهو كلّية أحدى المقدمتين، فلأنّه قد تقدم فى القاعدة الثالثة من القواعد العامة للقياس أنّه لاينتج من جزئيتين. وليس هنا ما يقتضى إعتبار كلّية خصوص أحدى المقدمتين.

ضروبه:

بحسب الشرطين المذكورين تكون الضروب المنتجة من هذا الشكل ستة فقط،

لأنّ الشرط الأوّل تسقط به ثمانية ضروب كالشكل الأوّل. والشرط الثاني يسقط به ضربان الجزئيتان الموجبتان والجزئية الموجبة مع الجزئية السالبة. فالباقي ستة يحتاج كل منها إلى برهان، ونتائجها جميعاً جزئية.

الضرب الأوّل: من موجبتين كليتين، ينتج موجبة جزئية.

مثاله: كل ذهب معدن وكل ذهب غالي الثمن ∴ بعض المعدن غالي الثمن

ويبرهن عليه هكذا:

المفروض كل م ب وكل م حـ المدعى ∴ ع ب حـ

البرهان:

إذا صدقت كل م ب صدقت ع ب م (العكس المستوى) فنضم العكس إلى كبرى الأصل ليكون ع ب م و كل م حـ (ثالث الأوّل) ∴ ع ب حـ (المطلوب) ولاينتج كلية لجواز أن يكون ب أعم من حـ ولو من وجه، كالمثال.

الضرب الثاني: من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة جزئية.

مثاله: كل ذهب معدن ولاشيً من الذهب بفضة ∴ بعض المعدن بفضة

ويبرهن عليه هكذا:

المفروض كل م ب و لا م حـ المدعى ∴ س ب حـ

البرهان:

نعكس الصغرى فتكون (ع ب م) فنضمها إلى الكبرى فيحدث:

ع ب م و لا م حـ (رابع الأول) ∴ س ب حـ (المطلوب).

الضرب الثالث: من موجبتين والصغرى جزئية، ينتج موجبة جزئية.

مثاله: بعض الطائر أبيض وكل طائر حيوان ∴ بعض الأبيض حيوان.

ويبرهن عليه هكذا:

المفروض ع م ب وكل م حـ المدعى ∴ ع ب حـ

البرهان:

نعكس الصغرى إلى (ع ب م)، ونضمها إلى الكبرى فيحدث:

ع ب م وكل م حـ (ثالث الأوّل) ∴ ع ب حـ (المطلوب).

الضرب الرابع: من موجبتين والكبرى جزئية، ينتج موجبة جزئية.

مثاله: كل طائر حيوان و بعض الطائر أبيض ∴ بعض الحيوان أبيض.

ويبرهن عليه هكذا:

المفروض كل م ب وع م حـ المدعى ∴ ع ب حـ

البرهان:

نعكس الكبرى إلى (ع حـ م) ونجعلها صغرى لصغرى الأصل فيحدث:

ع حـ م وكل م ب (ثالث الأوّل) ∴ ع حـ ب وينعكس بالعكس المستوى إلى ع ب حـ (المطلوب).

الضرب الخامس: من موجبة كلية و سالبة جزئية، ينتج سالبة جزئية.

مثاله: كل حيوان حساس وبعض الحيوان ليس بإنسان ∴ بعض الحساس ليس بإنسان.

ولا يبرهن عليه بطريق العكس، لأنّ السالبة الجزئية لاتنعكس والموجبة الكلية تنعكس إلى جزئية ولا قياس بين جزئيتين. فلذلك يبرهن عليه بالخلف، فنقول:

المفروض كل م ب و س م حـ المدعى ∴ س ب حـ

البرهان:

لو لم تصدق س ب حـ لصدق نقيضها كل ب حـ نجعله كبرى لصغرى الأصل فيحدث: كل م ب وكل ب حـ (الأوّل من الأوّل) ∴ كل م حـ

فيكذب نقيضها س م حـ و هو عين الكبرى الصادقة (هذا خلف).

فيجب أن يصدق س ب حـ (المطلوب).

الضرب السادس: من موجبة جزئية وسالبة كلية، ينتج سالبة جزئية.

مثاله:

بعض الذهب معدن.

ولا شئ من الذهب بحديد.

∴ بعض المعدن ليس بحديد.

ويبرهن عليه هكذا:

المفروض ع م ب و لا م حـ المدعى ∴ س ب حـ

البرهان:

نعكس الصغرى إلى (ع ب م) فنضمه إلى الكبرى ليحدث:

ع ب م و لا م حـ (رابع الأول) ∴ س ب حـ (المطلوب).

تنبيهات

طريقة الخلف:

١ ـ إنّ كلاً من ضروب الشكل الثالث يمكن إقامة البرهان عليه بطريقة الخلف كضروب الثاني.

و (الخلف): إستدلال غير مباشر يبرهن به على كذب نقيض المطلوب ليستدل به على صدق المطلوب. وهو فى الأشكال خاصة يؤخذ نقيض النتيجة المطلوب إثباتها، فيقال لو لم تصدق لصدق نقيضها. وإذا فرض صدق النقيض يضم إلى إحدى المقدمتين المفروض صدقها ليتألف من النقيض وهذه المقدمة ضرب من ضروب الشكل الأوّل. فينتج ما يناقض المقدمة الأخرى الصادقة بالفرض. هذا خلف فلابد أن تكذب هذه النتيجة. وكذبها لابد أن ينشأ من كذب نقيض المطلوب. فيثبت صدق المطلوب، وقد تقدمت أمثلته.

دليل الإفتراض:

٢ ـ وقد يستدل بدليل (الإفتراض) على إنتاج بعض الضروب الذى تكون إحدى مقدمتيه جزئية من هذا الشكل أو من الثانى. ولابأس بشرحه تنويرا لأفكار الطلاب. وإن كانوا فى غنى عنه بدليل العكس والخلف. وله مراحل ثلاث:

الأولى ـ (الفرض) وهو أن نفرض إسماً خاصاً للبعض الذى هو مورد الحكم فى القضية الجزئية فنفرضه حرف (د)، لأن فى قولنا مثلاً: (بعض الحيوان ليس بإنسان) لابد أن يقصد فى البعض شئ معين يصح سلب الإنسان عنه. مثل فرس وقرد وطائر ونحوها. فنصطلح على هذا الشئ المعين ونسمّيه (د)، فى مثل القضية (بعض م ب) يكون (د) عبارة أخرى عن قولنا بعض (م).

الثانية ـ (إستخراج قضيتين صادقتين بعد الفرض). فإنّه بعد الفرض المذكور نستطيع أن نحصل على قضيتين صادقتين قطعاً:

١ ـ قضية موجبة كلية، موضوعها الإسم المفروض (د) ومحمولها موضوع القضية الجزئية فى المثال المتقدم تكون (كل د م) صادقة، لأن (د) بعض م حسب الفرض

والأعم يحمل على جميع أفراد الأخص قطعاً.

٢ ـ قضية كلية: موجبة أو سالبة تبعاً لكيف الجزئية، موضوعها الإسم المفروض (د) ومحمولها محمول الجزئية، ففى المثال تكون (كل د ب) صادقة لأن (د) هو البعض الذى هو كلّه (ب)، وإذا كانت الجزئية سالبة مثل (س م ب) تكون (لا د ب) صادقة، لأن (د) هو البعض المسلوب عنه (ب).

الثالثة ـ (تأليف الإقترانات المنتجة للمطلوب)، لأنّا بعد إستخراج تلك القضيتين تزيد ثروة معلوماتنا، فنستعملها فى تأليف إقترانات نافعة منها ومن المقدمتين للقياس المفروض صدقهما، لإستخراج النتيجة المطلوب إثبات صدقها.

ولنجرب هذا الدليل، بعد أن فهمنا مراحله، فى الإستدلال على الضرب الخامس من الشكل الثالث، فنقول:

المفروض كل م ب و س م حـ (الخامس من الثالث)

المدعى ∴ س ب حـ

البرهان:

بالإفتراض:

نفرض بعض م (فى السالبة الجزئية س م حـ) الذى هو ليس حـ أنّه (د) فنستخرج القضيتين الصادقتين:

(١) كل دم (٢) لا د حـ

ثم نأخذ القضية رقم (١). ونجعلها صغرى لصغرى الأصل، فيحدث:

كل دم وكل م ب (أوّل الشكل الأوّل)

∴ كل دب

ثم هذه النتيجة نجعلها صغرى للقضية رقم (٢)، فيحدث:

كل د ب   و لا د حـ   (ثانى الشكل الثالث)

∴   س ب حـ   (وهو المطلوب).

وعلى الطالب أن يستعمل فى غير ما ذكرنا من الضروب التى تكون إحدى مقدماتها جزئية، لزيادة التمرين.

الرد:

٣ ـ ومن البراهين على إنتاج الإشكال الثلاثة عدا الأوّل (الرد)، وهو تحويل الشكل إلى الشكل الأوّل:

أمّا بتبديل المقدمتين فى الشكل الرابع، وأمّا بتحويل إحدى المقدمتين إلى عكسها المستوى، كبعض ضروب الشكل الثانى. وفى بعض الضروب قد نحتاج إلى إستعمال نقض المحمول أو عكس النقيض إذا لم نتمكن من العكس المستوى.

وعلى الطالب أن يطبق ذلك بدقة على جميع ضروب الشكلين لغرض التمرين.

الشكل الرابع

وهو ما كان الأوسط فيه موضوعاً فى الصغرى محمولاً فى الكبرى عكس الأوّل، فيكون وضع الأصغر والأكبر فى النتيجة يخالف وضعها فى المقدمتين. ومن هنا كان هذا الشكل أبعد الجميع عن مقتضى الطبع غامض الإنتاج عن الذهن. ولذا تركه جماعة من علماء المنطق فى مؤلفاتهم واكتفوا بالثلاثة الأولى.

شروطه:

يشترط فى إنتاج هذا الشكل الشروط الثلاثة العامة فى كل شكل التى تقدم ذكرها

فى القواعد العامة.

وهى: ألا يتألف من سالبتين. ولا من جزئيتين ولا من سالبة صغرى وجزئية كبرى و يشترط أيضاً فيه شرطان خاصان به:

١ ـ ألا تكون إحدى مقدماته سالبة جزئية.

٢ ـ كلية الصغرى إذا كانت المقدمتان موجبتين.

ضروبه:

بحسب الشروط الخمسة تكون الضروب المنتجة منه خمسة فقط: لأنّه بالشرط الأوّل تسقط أربعة حاصل ضرب السالبتين فى السالبتين. وبالثانى تسقط ثلاثة: الجزئيتان سواء كانتا موجبتين أو مختلفتين بالإيجاب والسلب. وبالثالث يسقط واحد: السالبة الكلية مع الموجبة الجزئية وبالرابع ضربان: السالبة الجزئية صغرى أو كبرى مع الموجبة الكلية. وبالخامس ضرب واحد: الموجبة الجزئية الصغرى مع الموجبة الكلية الكبرى.

فالباقى خمسة ضروب نقيم عليها البرهان:

الضرب الأوّل: من موجبتين كليتين، ينتج موجبة جزئية.

مثاله: كل إنسان حيوان وكل ناطق إنسان ∴ بعض الحيوان ناطق.

و يبرهن عليه هكذا:

المفروض كل م ب و كل حـ م ∴ ع ب حـ

البرهان:

بالرد بتبديل المقدمتين فيحدث:

كل حـ م كل م ب (الأوّل من الأوّل) ∴ كل حـ ب

وينعكس إلى ع ب حـ (وهو المطلوب).

وإنّما لاينتج هذا الضرب كلية لجواز أن يكون الأصغر أعم من الأكبر كالمثال.

الضرب الثاني: من موجبة كلية و موجبة جزئية، ينتج موجبة جزئية.

مثاله: كل إنسان حيوان وبعض الولود إنسان

∴ بعض الحيوان ولود.

ويبرهن عليه بالرد بتبديل المقدمتين ثم بعكس النتيجة. ولا ينتج كلّياً لجواز عموم الأصغر.

الضرب الثالث: من سالبة كلية وموجبة كلية، ينتج سالبة كلية.

مثاله: لا شئ من الممكن بدائم وكل محل للحوادث ممكن

∴ لا شئ من الدائم بمحل للحوادث.

ويبرهن عليه أيضاً بالرد بتبديل المقدمتين، ثم بعكس النتيجة.

الضرب الرابع: من موجبة كلية وسالبة كلية، ينتج سالبة جزئية.

مثاله: كل سائل يتبخّر ولا شئ من الحديد بسائل

∴ بعض مايتبخر ليس بحديد

ولا يمكن البرهان عليه بالرد بتبديل المقدمتين، لأن الشكل الأوّل لاينتج من صغرى سالبة ولكن يبرهن عليه بعكس المقدمتين. وتأليف قياس الشكل الأوّل من العكسين. لينتج المطلوب. فيقال:

المفروض كل م ب و لا حـ م المدعى ∴ س ب حـ

البرهان:

نعكس المقدمتين إلى:

ع ب م لا م حـ (رابع الأوّل) ∴ س ب حـ (وهوالمطلوب).

الضرب الخامس: من موجبة جزئية وسالبة كلية، ينتج سالبة جزئية.

مثاله: بعض السائل يتبخر ولا شئ من الحديد بسائل

∴ بعض ما يتبخر ليس بحديد

وهذا أيضاً لايبرهن عليه بتبديل المقدمتين، لعين السبب، ويمكن أن يبرهن عليه بعكس المقدمتين كالسابق، بلافرق.

* * * *

تمرينات

١ ـ برهن على الضرب الثانى ثم الخامس من الشكل الرابع بديل الإفتراض.

٢ ـ برهن على الضرب الثالث ثم الرابع من الشكل الرابع بدليل الخلف.

٣ ـ برهن على الضرب الرابع من الشكل الثانى بطريقة (الرد)، ولكن بأخذ منقوضة محمول كل من المقدمتين ثم أخذ العكس المستوى لمنقوضة الكبرى، لينتج المطلوب.

٤ ـ برهن على الضرب الخامس من الشكل الثالث بطريقة (الرد)، ولكن بأخذ منقوضة محمول كل من المقدمتين ثم أخذ العكس المستوى لمنقوضة الكبرى لتأليف قياس من الشكل الأوّل، ثم عكس نتيجة هذا القياس لعكس النقيض الموافق، ليحصل المطلوب.

٥ ـ برهن على الضرب الأول ثم الثانى من الشكل الثانى بطريقة (الرد) ولكن بأخذ منقوضة محمول كل من المقدمتين. وعليك الباقى من البرهان فإنّك ستحتاج إلى إستخدام العكس المستوى فى كل من الضربين لتصل إلى المطلوب.

٦ ـ جرب أن تبرهن على الضرب الثالث من الشكل الثانى بطريقة الرد بأخذ

منقوضة المحمول لكل من المقدمتين. وإذا لم تتمكن من الوصول إلى النتيجة فبيّن السر في ذلك.

٧ ـ برهن على ضربين من ضروب الثالث بطريقة الخلف واختر منها ما شئت.

الإقتراني الشرطي

تعريفه وحدوده:

تقدم معنى القياس الإقتراني الحملي وحدوده. ولا تختلف عنه الإقتراني الشرطي إلا من جهة اشتماله على القضية الشرطية: أمّا بكلاً مقدمتيه أو مقدمة واحدة، فلذلك تكون حدوده نفس حدود الحملي من جهة اشتماله على الأوسط والأصغر والأكبر، غاية الأمران الحد قد يكون المقدم أو التالي من الشرطية، كما أنّه قد يكون الأوسط خاصة جزأ من المقدم أو التالي، وسيجئ.

فإذن يصح أن نعرفه بأنّه: (الإقتراني الذي كان بعض مقدماته أو كلّها من القضايا الشرطية).

أقسامه:

للإقتراني الشرطي تقسيمان:

١ ـ تقسيمه من جهة مقدماته: فقد يتألف من متصلتين أو منفصلتين، أو مختلفتين بالإتصال والإنفصال، أو من حملية ومتصلة، أو من حملية ومنفصلة. فهذه أقسام خمسة.

٢ ـ تقسيمه بإعتبار الحد الأوسط جزأ تاماً أو غير تام: فإنّه لمّا كانت الشرطية مؤلفة

تأليفاً ثانياً، أى أنّها مؤلفة من قضيتين بالأصل، وكل منهما مؤلفة من طرفين، فالإشتراك بين قضيتين شرطيتين تارة فى جزء تام أى فى جميع المقدم أو التالى فى كل منهما، وأُخرى فى جزء غير تام أى فى بعض المقدم أو التالى فى كل منهما. وثالثة فى جزء تام من مقدمة وجزء غير تام من أخرى فهذه ثلاثة أقسام:

الأوّل ـ ما إشترك فيه المقدمتان فى جزء تام منهما، نحو:

كلما كان الإنسان عاقلاً قنع بما يكفيه

وكلما قنع بما يكفيه إستغنى.

∴ كلما كان الإنسان عاقلاً إستغنى.

الثانى: ما إشترك فيه المقدمتان فى جزء غير تام منهما، نحو:

إذا كان القرآن معجزة، فالقرآن خالد.

وإذا كان الخلود معناه البقاء فالخالد لايتبدل.

∴ إذا كان القرآن معجزة، فإذا كان الخلود معناه البقاء، فالقرآن لايتبدل.

فلاحظ بدقة أن التالى من الصغرى (فالقرآن خالد) والتالى من الكبرى (فالخالد لايتبدل) يتألف منهما قياس إقترانى حملى من الشكل الأوّل، ينتج (القرآن لايتبدل).

فنجعل هذه النتيجة تالياً لشرطية مقدمها مقدم الكبرى، ثم نجعل هذه الشرطية تالياً لشرطية مقدمها مقدم الصغرى. وتكون هذه الشرطية الأخيرة هى (النتيجة) المطلوبة.

وهذه هى طريقة أخذ النتيجة من هذا القسم إذا تألف من متصلتين، ونحن نكتفى بهذا المقدار من بيان هذا القسم. ولا نذكر أقسامه ولا شروطه لطول الكلام عليها ولمخالفته للطبع الجارى.

الثالث ـ ما اشترك فيه المقدمتان فى جزء تام من أحداهما غير تام من الأخرى.

وإنّما نتصور هذا القسم فى المؤلف من الحملية والشرطية وسيأتى شرحه وشرح شروطه، أمّا فى الشرطيات المحضة فلابد أن نفرض أحدى الشرطيتين بسيطة والأخرى مركبة من حملية وشرطية بالأصل ليكون الحد المشترك جزأ تاماً من الأولى وغير تام من الثانية، نحو:

إذا كانت النبوة من الله فإذا كان محمّد نبياً فلا يترك أمّته سدى.

وإذا لم يترك أمّته سدى وجب أن ينصب هادياً.

∴ إذا كانت النبوة من الله، فإذا كان محمّد نبياً وجب أن ينصب هادياً.

فلاحظ: أن تالى الصغرى مع الكبرى يتألف منهما قياس شرطى من القسم الأوّل وهو ما إشترك فيه المقدمتان بجزء تام، فينتج على نحو الشكل الأوّل: (إذا كان محمّد نبياً وجب أن ينصب هادياً) ثم نجعل هذه النتيجة تالياً لشرطية مقدمها مقدم الصغرى، فتكون هذه الشرطية الجديدة هى النتيجة المطلوبة.

وهذه هى طريقة أخذ النتيجة من هذا القسم الثالث إذاتألف من متصلتين. ونكتفى بهذا البيان عن هذا القسم فى الشرطيات المحضة، لسبب المتقدم فى القسم الثانى.

* * * *

يبقى الكلام عن القسم الأوّل وعن القسم الثالث فى المؤلف من حملية وشرطية. ولما كانت هذه الأقسام موافقة للطبع الجارى، فنحن نتوسع فى البحث عنها إلى حدماً، فنقول: ينقسم ـ كما تقدم ـ الإقترانى الشرطى إلى خمسة أقسام، فنجعل البحث متسلسلاً حسب هذه الأقسام:

١ ـ المؤلف من المتصلات

هذا النوع ـ إذا إشتركت مقدمتاه بجزء تام منهما ـ يلحق بالإقترانى الحملى حذو

القذة بالقذة: من جهة تأليفه للإشكال الأربعة. ومن جهة شروطها فى الكم والكيف، ومن جهة النتايج وبيانها بالعكس والخلف والإفتراض.

نعم يشترط أن يتألف من لزوميتين. وهذا شرط عام لجميع أقسام الإقترانات الشرطية المتصلة لأن الإتفاقيات لا حكم لها فى الإنتاج، نظراً إلى أن العلاقة بين حدودها ليست ذاتية.

٢ ـ المؤلف من المنفصلات

تمهيد:

المنفصلة إنّما تدل على العناد بين طرفيها فى الصدق والكذب. فإذا إقترنت بمنفصلة أُخرى تشترك معها فى جزء تام أو غير تام، فقد لايظهر الإرتباط بين الطرفين على وجه نستطيع أن نحصل على نتيجة ثابتة، لأن عناد شئ لأمرين لايستلزم العناد بينهما أنفسهما ولايستلزم عدمه فإذن لا إنتاج بين منفصلتين، فلا قياس مؤلف من المنفصلات.

وهذا صحيح إلى حدماً إذا أردنا أن نجمد على المنفصلتين على حالها ولكن المنفصلة تستلزم متصلة، فيمكن تحويلها إليها، فإذا حولنا المنفصلتين معاً تألف القياس من متصلتين ينتج متصلة. وإذا أردنا أن نصر على جعل النتيجة منفصلة، فإنّ المتصلة أيضاً يمكن تحويلها إلى منفصلة لازمة لها. فنحصل على نتيجة منفصلة كما نريد.

وعليه لابد لنا أوّلاً من معرفة تحويل المنفصلة إلى متصلة لازمة لها وبالعكس، قبل البحث عن هذا النوع من القياس، فنقول:

تحويل المنفصلة الموجبة إلى متصلة:

قد بينا فى محلّه أن أقسام المنفصلة ثلاثة:

١ ـ الحقيقية: وهى تستلزم أربع متصلات موافقة لها فى الكم والكيف فيجوز تحويلها إلى كل واحد منها، فنها متصلتان مقدم كل واحدة منها عين أحد الطرفين والتالى نقيض الآخر. لأن الحقيقية لما دلت على إستحالة الجمع بين طرفيها، فإذا تحقق أحدهما فإنّه يستلزم إنتفاء الآخر. ومنها متصلتان مقدم كل واحدة منها نقيض أحد الطرفين والتالى عين الآخر، لأن الحقيقية أيضاً تدل على إستحالة الخلو من طرفيها فإذا إرتفع أحدهما فهو يستلزم تحقق الآخر، فإذا صدق قولنا:

العدد أمّا زوج أو فرد (قضية حقيقية).

صدقت المتصلات الأربع:

١ ـ إذا كان العدد زوجاً فهو ليس بفرد.

٢ ـ إذا كان العدد فرداً فهو ليس بزوج.

٣ ـ إذا لم يكن العدد زوجاً فهو فرد.

٤ ـ إذا لم يكن العدد فرداً فهو زوج.

٢ ـ مانعة الجمع: وهى تستلزم المتصلتين الأوليين اللتين مقدم كل واحدة منهما عين أحد الطرفين والتالى نقيض الآخر، لأنّها كالحقيقية فى دلالتها على إستحالة الجمع، ولا تدلّ على إستحالة الخلو. فإذا صدق: الشئ أمّا شجر أو حجر (مانعة جمع).

صدقت المتصلتان:

١ ـ إذا كان الشئ شجراً فهو ليس بحجر.

٢ ـ إذا كان الشئ حجراً فهو ليس بشجر.

ولا تصدق المتصلتان:

٣ ـ إذا لم يكن الشئ شجراً فهو حجر.

٤ ـ إذا لم يكن الشئ حجراً فهو شجر.

٣ ـ مانعة الخلو: وهى تستلزم المتصلتين الأخيرتين فقط اللتين مقدم كل واحدة منهما نقيض أحد الطرفين والتالى عين الآخر، لأنّها كالحقيقية فى دلالتها على إستحالة الخلو ولا تدل على إستحالة الجمع، فإذا صدق:

زيد أمّا فى الماء أو لا يغرق (مانعة خلو)

صدق المتصلتان:

١ ـ إذا لم يكن زيد فى الماء فهو لايغرق.

٢ ـ إذا غرق فهو فى الماء.

ولاتصدق المتصلتان الأوليان:

٣ ـ إذا كان زيد فى الماء فهو يغرق.

٤ ـ إذا غرق زيد فهو ليس فى الماء.

تحويل المنفصلة السالبة إلى متصلة

أمّا المنفصلة السالبة كلية أو جزئية فإنّها تحول إلى متصلة سالبة جزئية: الحقيقية إلى أربع على نحو الموجبة، وكل من مانعتى الجمع والخلو إلى إثنتين على نحو الموجبة أيضاً. فإذا قلنا على نحو الحقيقية:

ليس البتة أمّا أن يكون الإسم معرباً أو مرفوعاً.

فإنّه تصدق المتصلات الأربع الآتية:

١ ـ قد لا يكون إذا كان الإسم معرباً فهو ليس بمرفوع.

٢ ـ قد لا يكون إذا كان الإسم مرفوعاً فهو ليس بمعرب.

٣ ـ قد لا يكون إذا لم يكن الإسم معرباً فهو مرفوع.

٤ ـ قد لا يكون إذا لم يكن الإسم مرفوعاً فهو معرب.

ولا تصدق بعض هذه المتصلات كلياً فى هذا المثال. فلو جعلنا المتصلة رقم (١) مثلاً كلية هكذا:

ليس ألبتة إذا كان الإسم معرباً فهو ليس بمرفوع، فإنّها كاذبة، لصدق نقيضها وهو: قد يكون إذا كان الإسم معرباً فهو ليس بمرفوع.

وهكذا تحول مانعة الجمع والخلو السالبتان. وعلى الطالب أن يضع أمثلة لها.

تحويل المتصلة إلى منفصلة:

والمتصلة اللزومية الموجبة تستلزم مانعة الجمع ومانعة الخلو المتفقتين معها فى الكم والكيف فيجوز تحويلها إليها.

الأولى: (مانعة الجمع) تتألف من عين المقدم ونقيض التالى، لأن المقدم لما كان يستلزم التالى فهو لايجتمع مع نقيضه قطعاً، وإلاّ لاجتمع النقيضان أى التالى ونقيضه، فإذا صدق:

كلّما غرق زيد فهو فى الماء صدقت دائماً إما زيد قد غرق أو ليس فى الماء (مانعة جمع).

الثانية: (مانعة الخلو) تتألف من نقيض المقدم وعين التالى، بعكس الأولى، لأن المقدم لما كان لايجتمع مع نقيض التالى، فلا يخلو الأمر من نقيض المقدم وعين التالى، وإلاّ لو خلا منهما بأن يرتفعا معاً (وإرتفاع نقيض المقدم وإرتفاع التالى بنقيضه) فمعناه أنّه جاز إجتماع المقدم ونقيض التالى. وهذا خلف. فى المثال المتقدم لابد أن تصدق:

دائماً أمّا زيد لم يغرق أو فى الماء (مانعة خلو).

والسالبة تحمل على الموجبة فى تحويلها إلى مانعة الجمع ومانعة الخلو المتفقتين معها فى الكم والكيف.

التأليف من المنفصلات وشروطه

بعد هذا التمهيد المتقدم نشرع فى موضوع البحث، فنقول: لما كان المقدم والتالى فى المنفصلة لاإمتياز بينهما، فكذلك لا يكون بين المنفصلتين المؤلفتين إمتياز بالطبع، فأيهما جعلتها الصغرى صح لك، فلا تتألف من هذا النوع الإشكال الأربعة.

أمّا شروط هذا النوع فللمنطقيين فيها كلام وإختلاف كثير. والظاهر أنّ الإختلاف ناشئ من عدم مراعاة وجوب تحويل المنفصلة إلى متصلة فيلاحظ أخذ النتيجة من المنفصلتين رأساً، فذكر بعضها أو أكثرهم أن من جملة الشروط إيجاب المقدمتين معاً وألاّ يكونا مانعتى جمع ولا حقيقيتين. ولكن لوحولنا المنفصلتين إلى متصلتين فإنّا نجد هما ينتجان ولو كانت أحدهما سالبة، أو كلاهما مانعتى جمع أو حقيقيتين غير أنّه يجب أن تؤلف المتصلتان على صورة قياس من أحد الإشكال الأربعة حاوياً على شروط ذلك القياس.

وعليه فنستطيع أن نقول: لهذا النوع شرط واحد عام، وهو أن يصح تحويل المنفصلتين إلى متصلتين يؤلفان قياساً من أحد الإشكال الأربعة حاوياً على شروط ذلك الشكل.

طريقة أخذ النتيجة:

ممّا تقدّم كلّه نعرف الطريقة التى يلزم أتباعها لإستخراج النتيجة فى هذا النوع.

ونحن حسب الفرض إنّما نبحث عن خصوص القسم الأوّل منه، وهو ما إشتركت فيه المقدمتان بجزء تام منهما فعلينا أن نتبع ما يأتي:

١ ـ نحول كلا من المنفصلتين إلى جميع المتصلات التي يمكن أن تحول إليها.

٢ ـ نقارن بين المتصلات المحولة من أحدى المقدمتين وبين المتصلات المحولة من الأخرى، فنختار الصورة التي يتكرر فيها حد أوسط وتكون على شكل تتوفر فيه شروطه. وعلى الأكثر تكون الصورة المنتجة أكثر من واحدة. ويكفينا أن نختار واحدة منها تنتج المطلوب.

٣ ـ نأخذ النتيجة متصلة، ونحو لها ـ إذا شئنا ـ إلى منفصلة لازمة لها أمّا مانعة جمع أو مانعة خلو. ولأجل التمرين نختبر بعض الأمثلة:

ـ لو أن حاكماً جئ له بمتهم في قتل، وعلى ثوبه بقعة حمراء، أدعى المتهم أنّها حبر، فأوّل شئ يصنعه الحاكم لأجل التوصل إلى إبطال دعوى المتهم أو تأييده، أن يقول:

هذه البقعة أمّا دم أو حبر (مانعة جمع)

وهي أمّا دم أو لا تزول بالغسل (مانعة خلو)

فتحول مانعة الجمع إلى المتصلتين:

١ ـ كلّما كانت البقعة دماً فهي ليست بحبر.

٢ ـ كلّما كانت حبراً فهي ليست بدم.

وتحول مانعة الخلو إلى المتصلتين:

٣ ـ كلّما لم تكن البقعة دماً فلا تزول بالغسل.

٤ ـ كلّما زالت البقعة بالغسل فهي دم.

وبمقارنة المتصلتين رقم ١، ٢ بالمتصلتين رقم ٣، ٤ تحدث أربع صور: أثنتان منها لايتكرر بينهما حد أوسط، وهما المؤلفتان من رقم ١، ٣، ومن رقم ٢، ٤.

أمّا المؤلفة من رقم ١، ٤ فهى من الشكل الأوّل إذا جعلنا رقم ٤ صغرى، فينتج مايلى:

كلّما كانت البقعة تزول بالغسل فليست بحبر، ويمكن تحويل هذه النتيجة (المتصلة) إلى المنفصلتين:

إما أن تزول البقعة بالغسل وأمّا أن تكون حبراً (مانعة جمع).

وإما ألاّ تزول بالغسل أو ليس حبراً (مانعة خلو).

وإما المؤلفة من رقم٢، ٣ فهى من الشكل الأوّل أيضاً فينتج مايلى:

كلّما كانت البقعة حبراً فلا تزول بالغسل، ويمكن تحويل هذه النتيجة إلى المنفصلتين:

إما أن تكون البقعة حبراً وأمّا أن تزول بالغسل (مانعة جمع).

وإما ألاّ تكون حبراً أولا تزول بالغسل (مانعة خلو).

ولاحظ أن هاتين المنفصلتين عين المنفصلتين للنتيجة الأولى. وليس الفرق إلاّ بتبديل الطرفين التالى والمقدم. وليس هذا ما يوجب الفرق فى المنفصلة إذ لا تقدم طبعى بين جزئيها كما تقدم.

٣ـ المؤلف من المتصلة والمنفصلة

أصنافه:

وهذا النوع أيضاً ينقسم إلى الأقسام الثالثة، ونحن حسب الفرض إنّما نبحث عن القسم الأوّل منه وهو المشترك فى جزء تام من المقدمتين.

وأصناف هذا القسم أربعة، لأن المتصلة إما صغرى أو كبرى، وعلى التقديرين أمّا

أن يكون الحد المشترك مقدمها أو تاليها، فهذه أربعة، أمّا المنفصلة فلا فرق فيها بين أن يكون الحد المشترك مقدمها أو تاليها، إذ لا إمتياز بالطبع بين جزءيها.

شروطه وطريقة أخذ النتيجة:

لايلتئم الإنتاج من المتصلة والمنفصلة إلاّ برد المنفصلة إلى متصلة. فإن أمكن بإرجاع المنفصلة إلى المتصلة تأليف قياس منتج من أحد الإشكال الأربعة حاوياً على الشروط فذاك، وإلاّ كان عقيماً وبعضهم إشترط فيه ألاّ يكون المنفصلة سالبة، وهذا الشرط صحيح إلى حدما لأن المنفصلة السالبة إنّما تحول إلى متصلة سالبة جزئية، والسالبة الجزئية ليس لها موقع فى الإنتاج فى جميع الإشكال إلاّ في الضرب الخامس من الشكل الثالث المؤلف من موجبة كلية وسالبة جزئية والضرب الرابع من الشكل الثانى المؤلف من سالبة جزئية وموجبة كلية. وهذان الضربان نادران.

وعليه فليس هذا الشرط صحيحاً على إطلاقه، مثلاً إذا قلنا:

ليس البتة أمّا أن يكون هذا إنساناً أو فرساً (مانعة خلو).

وكلّما كان هذا إنساناً كان حيواناً.

فإنّهما لاينتجان، لأنّه إذا حولنا المنفصلة إلى متصلة لاتؤلف مع المتصلة المفروضة شكلاً متنجا، إذ أن هذه المنفصلة مانعة الخلو تحول إلى المتصلتين:

(١) قد لا يكون إذا لم يكن هذا إنساناً فهو فرس.

(٢) قد لا يكون إذا لم يكن هذا فرساً فهو إنسان.

ولو قرناً المتصلة رقم (١) بالمتصلة الأصلية لايتكرر فيها حد أوسط، ولو قرناً المتصلة (٢) بالأصلية كان من الشكل الأوّل أو الرابع، ولا تنتج السالبة الجزئية فيها.

ولو أردنا أن نبدل من المتصلة الأصلية قولنا:

كلّما كان هذا ناطقاً كان إنساناً.

فإنّها تؤلف مع المتصلة رقم (٢) الضرب الرابع من الشكل الثانى، فينتج:

قد لايكون إذا لم يكن هذا فرساً فهو ناطق.

٤ ـ المؤلف من الحملية والمتصلة

أصنافه

يجب فى هذا النوع أن يكون الإشتراك فى جزء تام من الحملية غير تام من المتصلة كما تقدمت الإشارة إليه، فله قسم واحد، لأن جزء الحملية مفرد، وجزء الشرطية قضية بالأصل، فلايصح فرض أن يكون الجزء المشترك تاماً فيهما، ولا غير تام فيهما. وهذا واضح.

ولهذا النوع أربعة أصناف: لأن المتصلة إما صغرى أو كبرى، وعلى التقديرين فالشركة أمّا فى مقدم المتصلة أو فى تاليها، فهذه أربعة، والقريب منها إلى الطبع صنفان. وهما ما كان الشركة فيهما فى تالى المتصلة سواء كانت صغرى أو كبرى.

طريقة أخذ النتيجة:

ولأخذ النتيجة فى جميع هذه الأصناف نتبع مايلى:

١ ـ أن نقارن الحملية مع طرف المتصلة التى وقعت فيه الشركة، فنؤلف منهما قياساً حملياً منأحد الإشكالالأربعة حاوياً على شروط الشكل لينتج (قضية حملية).

٢ ـ نأخذ نتيجة التأليف السابق وهى الحملية الناتجة، فنجعلها مع طرف المتصلة الآخر الخالى من الإشتراك، لنؤلف منها النتيجة متصلة أحد طرفيها نفس طرف

المتصلة الخالى من الإشتراك سواء كان مقدماً أو تالياً، فيجعل أيضاً مقدماً أو تالياً. والطرف الثانى الحملية الناتجة من التأليف السابق.

مثاله:

كلّما كان المعدن ذهباً كان نادراً.

كل نادر ثمين.

∴ كلّما كان المعدن ذهباً، كان ثميناً.

فقد ألفنا قياساً حملياً من تالى المتصلة ونفس الحملية أنتج من الشكل الأول (كان المعدن ثميناً) ثم جعلنا هذه النتيجة تالياً للنتيجة المتصلة مقدمها مقدم المتصلة الأولى وهو طرفها الذى لم تقع فيه الشركة.

الشروط:

أمّا شروط إنتاج هذه الأصناف الأربعة، فلا نذكر منها إلاّ شروط القريب إلى الطبع منها، وهما الصنفان اللذان تقع الشركة فيهما فى تالى المتصلة، سواء كانت صغرى أو كبرى، وشرطهما:

أوّلاً: أن يتألف من الحملية وتالى المتصلة شكل يشتمل على شروطه المذكورة فى القياس الحملى.

ثانياً: أن تكون المتصلة موجبة فلو كانت سالبة، فيجب أن تحول إلى موجبة لازمة لها بنقض محمولها وحينئذٍ يتألف القياس الحملى من الحملية فى الأصل ونقيض تالى المتصلة مشتملاً على شروط الشكل الذى يكون منه.

مثاله:

ليس ألبتة إذا كانت الدولة جائرة، فبعض الناس أحرار.

وكل سعيد حر.

فإنّ المتصلة السالبة الكلية، تحوّل إلى منقوضة محمولها موجبة كلية هكذا:

كلّما كانت الدولة جائرة فلا شئ من الناس بأحرار.

وبضمّها إلى الحملية ينتج من الشكل الثانى، على نحو ما تقدم فى أخذ النتيجة، هكذا:

كلّما كانت الدولة جائرة فلا شئ من الناس بسعداء.

تنبيه: لهذا النوع وهو المؤلف من الحملية والمتصلة أهمية كبيرة فى الإستدلال، لاسيّما أن قياس الخلف ينحل إلى أحد صنفيه المطبوعين وليكن هذا على بالك، فإنّه سيأتى كيف ينحل قياس الخلف إليه.

٥ ـ المؤلف من الحملية والمنفصلة

وهذا النوع كسابقه يجب أن يكون الإشتراك فيه فى جزء تام من الحملية غير تام من المتصلة. وقد تقدّم وجهه.

غير أن الشركة فيه للحملية قد تكون مع جميع أجزاء المنفصلة وهو القريب إلى الطبع، وقد تكون مع بعضها وعلى التقديرين تقع الحملية إما صغرى أو كبرى، فهذه أربعة أصناف:

مثاله:

١ ـ الثلاثة عدد.

٢ ـ العدد إما زوج أو فرد.

٣ ـ ∴ الثلاثة إما زوج أو فرد.

وهذا المثال من الصنف الأوّل المؤلف من حملية صغرى مع كون الشركة مع جميع أجزاء المنفصلة لأن المنفصلة فى المثال بتقدير (دائماً إما العدد زوج وإما العدد فردٌ).

فكلمة «العدد» المشتركة بين المقدمتين موجودة فى جزءي المنفصلة معاً.

أمّا أخذ النتيجة فى المثال فقد رأيت أنا أسقطنا الحد المشترك، وهو كلمة (عدد)، وأخذنا جزء الحملية الباقى مكانه فى النتيجة التى هى منفصلة أيضاً.

وهكذا نصنع فى أخذ نتائج هذا النوع، ونكتفى بهذا المقدار من البيان عن هذا النوع.

خاتمة:

قد أطلنا فى بحث الإقترانات الشرطية على خلاف المعهود فى كتب المنطق المعتاد تدريسها، نظراً إلى كثرة فائدتها والحاجة إليها، فإنّ أكثر البراهين العلمية يبتنى على الإقترانات الشرطية.

القياس الإستثنائى

تعريفه و تأليفه:

تقدم ذكر هذا القياس وتعريفه، وهو من الأقيسة الكاملة، أى التى لايتوقف الإنتاج فيها على مقدمة أخرى كقياس المساواة ونحوه.

ولما تقدم أن الإستثنائى يذكر فيه بالفعل إما عين النتيجة أو نقيضها فهنا نقول: يستحيل أن تكون النتيجة مذكورة بعينها أو بنقيضها على أنّها مقدمة مستقلة مسلم بصدقها لأنّه حينئذٍ يكون الإنتاج مصادرة على المطلوب فمعنى أنّها مذكورة بعينها أو بنقيضها أنّها مذكورة على أنّها جزء من مقدمة ولمّا كانت هى بنفسها قضية فلابد أن يفرض أن المقدمة المذكورة فيها قضية شرطية لأنّها تتألّف من قضيتين بالأصل، فيجب أن تكون على هذا ـ أحدى مقدمتى هذا القياس شرطية. أمّا المقدّمة

الأخرى فهى الإستثنائية يستثنى فيها أحد طرفى الشرطية أو نقيضه لينتج الطرف الآخر أو نقضيه على ما سيأتى تفصيله.

تقسيمه:

وهذه الشرطية قد تكون متصلة وقد تكون منفصلة وبحسبها ينقسم هذا القياس إلى الإتصالى والإنفصالى.

شروطه:

ويشترط فى هذه القياس ثلاثة أمور:

١ ـ كلية أحدى المقدمتين.

٢ ـ الاّ تكون الشرطية إتفاقية.

٣ ـ إيجاب الشرطية، ومعنى هذا الشرط فى المتصلة خاصة أن السالبة تحول إلى موجبة لازمة لها، فتوضع مكانها.

ولكل من القسمين المتقدمين حكم فى الإنتاج، ونحن نذكرهما بالتفصيل.

حكم الإتصالى

لأخذ النتيجة من الإستثنائى الإتصالى طريقتان.

١ ـ إستثناء عين المقدم لينتج عين التالى، لأنّه إذا تحقق الملزوم تحقق اللازم قطعا سواء أكان اللازم أعم أو مساوياً. ولكن لو إستثنى عين التالى فإنّه لايجب أن ينتج عين المقدم، لجواز أن يكون اللازم أعم. وثبوت الأعم لايلزم منه ثبوت الأخص.

مثاله:

كلّما كان الماء جارياً كان معتصماً، لكن هذا الماء جارٍ.

∴ فهو معتصم.

فلو قلنا: (لكنّه معتصم) فإنّه لاينتج (فهو جار)، لجواز أن يكون معتصماً وهو راكد كثير.

٢ ـ إستثناء نقيض التالى، لينتج نقيض المقدم، لأنّه إذا إنتفى اللازم، إنتفى الملزوم قطعاً، حتى لو كان اللازم أعم، ولكن لو إستثنى نقيض المقدم فإنّه لاينتج نقيض التالى لجواز أن يكون اللازم أعم ـ وسلب الأخص لايستلزم سلب الأعم، لأن نقيض الأخص أعم من نقيض الأعم.

مثاله:

كلّما كان الماء جارياً كان معتصماً، لكن هذا الماء ليس بمعتصم.

∴ فهو ليس بجار.

فلو قلنا: (لكنّه ليس بجار) فإنّه لاينتج (ليس بمعتصم) لجواز ألاّ يكون جارياً، وهو معتصم لأنّه كثير.

حكم الإنفصالى

لأخذ النتيجة من الإستثنائى الإنفصالى ثلاث طرق:

١ ـ إذا كانت الشرطية (حقيقية) فإن إستثناء عين أحد الطرفين ينتج نقيض الآخر، وإستثناء نقيض أحدهما ينتج عين الآخر، فإذا قلت:

العدد إما زوج أو فرد.

فإنّ الاستثناء يقع على أربع صور هكذا:

أ ـ لكن هذا العدد زوج ينتج فهو ليس بفرد.

ب ـ لكن هذا العدد فرد	ينتج	فهو ليس بزوج.
ج ـ لكن هذا العدد ليس بزوج	ينتج	فهو فرد.
د ـ لكن هذا العدد ليس بفرد	ينتج	فهو فرد.

وهو واضح لاعسر فيه. إذا كانت المنفصلة ذات جزءين. وقد تكون ذات ثلاثة أجزاء فأكثر. مثل (الكلمة إما إسم و فعل أو حرف) فإذا إستثنيت عين أحدها فقلت مثلاً (لكنّها إسم) فإنّه ينتج حمليات بعدد الإجزاء الباقية فتقول: (فهى ليست فعلاً، وليست حرفاً).

وإذا إستثنيت نقيض أحدها فقلت مثلاً: (لكنّها ليس إسماً) فإنّه ينتج منفصلة من أعيان الأجزاء الباقية، فتقول: (فهذه الكلمة إما فعل أو حرف). وقد يجوز بعد هذا أن تعتبر هذه النتيجة مقدمة لقياس إستثنائى آخر، فتستثنى عين أحد أجزائها أو نقيضه، لينحصر فى جزء معين.

وهكذا يمكن أن تستعمل هذه الطريقة لو كانت أجزاء المنفصلة أكثر من ثلاثة. وقد تسمى هذه الطريقة طريقة الدوران والترديد. أو برهان السبر والتقسيم، أو برهان الإستقصاء، كما سبق أن برهنا به لبيان النسبة بين النقيضين فى بحث النسب فى الجزء الأوّل. وهذه الطريقة نافعة كثيراً فى المناظرة والجدل.

٢ ـ إذا كانت الشرطية (مانعة خلو)، فإن إستثناء نقيض أحد الطرفين ينتج عين الآخر ولاينتج إستثناء عين أحدهما نقيض الآخر، لأنّ المفروض أنّه لا مانع من الجمع بين العينين. فلا يلزم من صدق أحدهما كذب الآخر.

٣ ـ إذا كانت الشرطية (مانعة جمع)، فإن إستثناء عين أحد الطرفين ينتج نقيض الآخر. ولا ينتج إستثناء نقيض أحدهما عين الآخر، لأنّ المفروض أنّه يجوز أن يخلو الواقع منهما، فلا يلزم من كذب أحدهما صدق الآخر. وهذا وما قبله واضح.

خاتمة فى لواحق القياس

القياس المضمر أو الضمير:

أنا فى أكثر كلامنا وكتاباتنا نستعمل الأقسية وقد لانشعر بها. ولكن على الغالب لانلتزم بالصورة المنطقية للقياس: فقد نحذف أحدى المقدمات أو النتيجة إعتماداً على وضوحها أو ذكاء المخاطب أو لغفلة، كما أنّه قد نذكر النتيجة أوّلاً قبل المقدمات أو نخالف الترتيب الطبيعى للمقدمات. ولذا يصعب علينا أحياناً أن نرد كلامنا إلى صورة قياس كاملة.

والقياس الذى تحذف منه النتيجة أو أحدى المقدمات يسمى (القياس المضمر) وما حذفت كبراه فقط يسمى (ضميراً) كما إذا قلت (هذا إنسان لأنّه ناطق). وأصله هو:

هذا ناطق. (صغرى)

وكل ناطق إنسان. (كبرى)

∴ فهذا إنسان. (نتيجة)

فحذفت منه الكبرى وقدمت النتيجة.

وقد تقول (هذا إنسان لأن كل ناطق إنسان) فتحذف الصغرى مع تقديم النتيجة.

وقد تقول (هذا ناطق لأن كل ناطق إنسان) فتكتفى بالمقدمتين عن ذكر النتيجة، لأنّها معلومة وقس على ذلك مايمرّ عليك.

كسب المقدمات بالتحليل:

أظنكم تتذكرون أنا فى أوّل الكتاب ذكرنا إنّ العقل تمرّ عليه خمسة أدوار لأجل أن

يتوصل إلى المجهول. وقد طبقنا هذه الأدوار على كسب التعريف فى آخر الجزء الأوّل. والآن حل الوقت الذى نطبق فيه هذه الأدوار على كسب المعلوم التصديق. فلنذكر تلك الأدوار الخمسة لنوضحها.

١ ـ مواجهة المشكل، ولا شك أن هذا الدور لازم لمن يفكر لكسب المقدمات لتحصيل أمر مجهول.

٢ ـ معرفة نوع المشكل، والغرض من معرفة نوعه أن يعرف من جهة الهيئة أنّه قضية حملية أو شرطية متصلة أو منفصلة، موجبة أو سالبة، معدولة أو محصلة، موجهة أو غير موجهة وهكذا، ثمّ يعرفه من جهة المادّة أنّه يناسب أى العلوم والمعارف وأى القواعد والنظريات. ولا شك أن هذه المعرفة لازمة قبل الإشتغال بالتفكير وتحصيل المقدمات.

٣ ـ حركة العقل من المشكل إلى المعلومات، وهذا أوّل أدوار الفكر وحركاته، فأنّ الإنسان عند ما يفرغ من مواجهة المشكل ومعرفة نوعه يفزع فكره إلى طريق حلّه فيرجع إلى المعلومات التى أختزنها عنده ليفتش عنها ليقتنص منها ما يساعده على الحل.

٤ ـ حركة العقل بين المعلومات، وهذا هو الدور الثانى للفكر وهو أهم الأدوار والحركات وأشقها. وليس هناك قواعد مضبوطة لفحص المعلومات وتحصيل المقدمات الموصلة إلى المطلوب من حل المشكل وكشف المجهول.

ولكن لنا طريقة عامة يمكن الركون إليها لكسب المقدمات نسميها (التحليل) ولأجلها عقدنا هذا الفصل فنقول:

إذا واجهنا المشكل فلابد أنّه قضية من القضايا، ولتكن حملية، فإذا أردنا حلّه من طريق الإقترانى الحملى نتبع مايلى:

أوّلاً: نحلل المطلوب وهو حملية بالفرض إلى موضوع ومحمول ولابد أن الموضوع يكون الحد الأصغر في القياس والمحمول الحد الأكبر فيه فنضع الأصغر والأكبر كلا منهما على حدة.

ثانياً: ثم نطلب كل ما يمكن حمله على الأصغر والأكبر، وكل ما يمكن حمل الأصغر والأكبر عليه ونطلب أيضاً كل ما يمكن سلبه عن كل واحد منهما وكل ما يمكن سلب كل واحد منهما عنه، فتحصل عندنا عدة قضايا حملية إيجابية وسلبية.

ثالثاً: ثمّ ننظر فيما حصلنا عليه من المعلومات ـ فنلائم بين القضايا التي فيها الحد الأصغر يكون موضوعاً أو محمولاً من جهة وبين القضايا التي فيها الحد الأكبر يكون موضوعاً أو محمولاً من جهة أخرى. فإذا أستطعنا أن نلائم بين القضيتين من الطرفين على وجه يتألف منهما شكل من الأشكال المتوفرة فيه الشروط فقد نجحنا أن نتوصل إلى المطلوب، وإلاّ فعلينا أن نلتمس طريقاً آخر. وهذه الطريقة عينا نتبع إذا كان المطلوب قضية شرطية فنؤلف معلوماتنا من قضايا شرطية إذا لم نختر إرجاع الشرطية إلى حملية لازمة لها.

وإذا أردنا حل المطلوب من طريق القياس الإستثنائي نتبع مايلي:

أوّلاً: نفحص عن كل ملزومات المطلوب وعن كل لوازمه ثم عن كل ملزومات نقيضه وعن كل لوازمه.

ثانياً: ثم نفحص عن كل ما يعاند المطلوب ونقيضه صدقاً وكذباً أو صدقاً فقط أو كذباً فقط.

ثالثاً: ثم نؤلف من الفحص الأوّل قضايا متصلة إذا وجدنا مايؤلفها ونستثني عين المقدم ونقيض التالي من كل من القضايا المؤلفة فأيّهما يصحّ، يتألف به قياس إستثنائي إتصالي ننتقل منه إلى المطلوب.

أو نؤلف من الفحص الثانى قضايا منفصلة حقيقية أو من أختيها إذا وجدنا أيضاً ما يؤلفها ونستثنى عين الجزء الآخر المعاند للمطلوب أو نقيضه ونستثنى نقيض الجزء الآخر فى جميع القضايا المؤلفة فأيّها يصحّ، يتألّف به قياس إستثنائى إنفصالى ننتقل منه إلى المطلوب.

٥ ـ **حركة العقل من المعلومات إلى المجهول**، وهذه الحركة آخر مرحلة من الفكر عند ما يتمّ له تأليف قياس منتج فإنّه لابدّ له أن ينتقل منه إلى النتيجة التى تكون هى المطلوب وهى حل المشكل.

القياسات المركبة

تمهيد وتعريف:

لابد للإستدلال على المطلوب من الإنتهاء فى التحليل إلى مقدمات بديهية وإلاّ لتسلسل التحليل إلى غير النهاية، فيستحيل تحصيل المطلوب. والإنتهاء إلى البديهيات على نحوين: تارة ينتهى التحليل من أوّل الأمر إلى كسب مقدمتين بديهيتين فيقف، ونحصل المطلوب منهما، فيتألف منهما قياس يسمى (بالقياس البسيط). لأنّه قد حصل المطلوب به وحده وهذا مفروض جميع الأقيسة التى تكلمنا عن أنواعها وأقسامها.

وأخرى ينتهى التحليل من أوّل الأمر إلى مقدمتين أحداهما كسبية أو كلاهما كسبيتان، فلا يقف الكسب عندهما حينئذٍ، بل تكون المقدمة الكسبية مطلوباً آخر لابد لنا من كسب المقدمات ثانياً لتحصيله فنلتجئ إلى تأليف قياس آخر تكون نتيجته مقدمة للقياس الأوّل، ولو كانت المقدمتان معاً كسبيتين فلابد حينئذ من تأليف قياسين لتحصيل المقدمتين. وهكذا حتى نقف فى مطافنا على مقدمات بديهية. ومثل

هذه التأليفات المترتبة تسمى (القياس المركب)، لأنّه يتركب من قياسين أو أكثر فالقياس المركب أذن هو: «ما تألف من قياسين فأكثر لتحصيل مطلوب واحد».

أقسام القياس المركب:

ينقسم القياس المركب إلى موصول ومفصول:

١ ـ الموصول: وهو الذى لاتطوى فيه النتائج بل تذكر مرة نتيجة لقياس ومرة مقدمة لقياس آخر، كقولك:

أ ـ كلّ شاعر حسّاس.

ب ـ وكل حسّاس يتألّم.

∴ كل شاعر يتألم.

ثمّ تأخذ هذه النتيجة فتجعلها مقدمة لقياس آخر لينتج المطلوب الأصلى الذى سقت لأجله القياس المتقدم، فنقول من رأس:

أ ـ كل شاعر يتألّم.

ب ـ وكل من يتألّم قوى العاطفة.

∴ كلّ شاعر قوى العاطفة.

٢ ـ المفصول: وهو الذى فصلت عنه النتائج وطويت فلم تذكر، كما تقول فى المثال المتقدم:

أ ـ كل شاعر حسّاس.

ب ـ وكل حسّاس يتألّم.

ج ـ وكل من يتألّم قوى العاطفة.

∴ كل شاعر قوى العاطفة.

وهذه عين النتيجة السابقة فى الموصول. والمفصول أكثر إستعمالاً فى العلوم إعتماداً على وضوح النتايج المتوسطة فيحذفونها.

والقياسات المركبة قد يسمى بعضها بأسماء خاصة لخصوصية فيها ولا بأس بالبحث عن بعضها تنويراً للأذهان. منها:

قياس الخلف

أن الباحث قد يعجر عن الإستدلال على مطلوبه بطريقة مباشرة فيحتال إلى إتخاذ طريقة غير مباشرة فيلتمس الدليل على بطلان نقيض مطلوبه ليثبت صدق مطلوبه، لأن النقيضين لايكذبان معاً. وإبطال النقيض لإثبات المطلوب هو المسمى (بقياس الخلف). ومن هنا يحصل لنا تعريف قياس الخلف بأنّه:

«قياس مركب يثبت المطلوب بإبطال نقيضه».

أمّا أنّه قياس مركب فلأنّه يتألّف من قياسين: إقترانى شرطى مؤلف من متصلة وحملية و إستثنائى.

كيفيته:

إذا أردنا إثبات المطلوب بإبطال نقيضه، فعلينا أن نستعمل الطريقة التى سنشرحها ولنرجع قبل كل شئ إلى الموارد التى إستعملنا لها قياس الخلف فيما سبق، ولنختر منها للمثال (الضرب الرابع من الشكل الثانى) فنقول:

المفروض صدق ١ ـ س ب م و ٢ ـ كل حـ م المدعى صدق النتيجة س ب حـ البرهان بالخلف نتبع ما يأتى من المراحل.

١ ـ نأخذ نقيض المطلوب (كل ب حـ) ونضمه إلى مقدمة مفروضة الصدق ولتكن

الكبرى وهى (كل حـ م) فيتألف منهما قياس من الشكل الأوّل:

كل ب حـ   كل حـ م   ينتج كل ب م

٢ ـ ثم نقيس هذه النتيجة الحاصلة إلى المقدمة الأخرى المفروضة الصدق وهى (س ب م) فنجد أنّهما نقيضان: فأمّا أن تكذب (س ب م) والمفروض صدقها، هذا خلف، وإما أن تكذب هذه النتيجة الحاصلة وهى (كل ب م). وهذا هو المتعين.

٣ ـ ثم نقول حينئذٍ: لابد أن يكون كذب هذه النتيجة المتقدمة ناشئاً من كـذب أحدى المقدمتين لأن تأليف القياس لا خلل فيه حسب الفرض. ولا يجـوز كـذب المقدمة المفروضة الصدق.

فلابد أن يتعين كذب المقدمة الثانية التى هى (نقيض المطلوب) كل ب حـ فيثبت المطلوب (س ب حا).

٤ ـ وبالأخير يوضع الإستدلال هكذا:

أ ـ من قياس إقترانى شرطى.

(١) الصغرى التى هى قولنا (لو لم يصدق س ب حـ فكل ب حا)

(٢) الكبرى المفروض صدقها هو قولنا   (كل حـ م)

فينتج حسبما ذكرناه فى أخذ النتيجة النوع الرابع من الشرطى.

(لو لم يصدق س ب حـ فكل ب م)

ب ـ من قياس إستثنائى.

(١) الصغرى نتيجة الشرطى السابق وهى: لو لم يصدق س ب حـ فكل ب م

(٢) الكبرى قولنا: (ولكن كل ب م كاذبة)

لأن نقيضها وهو (س ب م) صادق حسب الفرض

فينتج: «يجب أن يكون (س ب حا) صادقاً» وهو المطلوب.

قياس المساواة

من القياس المشكلة التى يمكن إرجاعها إلى القياس المركب (قياس المساواة) وإنّما سمى قياس المساواة لأن الأصل فيه المثال المعروف (أ مساو ل ب وب مساو ل ج ينتج أ مساو ل ج)، وإلاّ فهو قد يشتمل على المماثلة والمشابهة ونحوهما.

كقولهم: الإنسان من نطفة والنطفة من العناصر، فالإنسان من العناصر».

وصدق قياس المساواة يتوقف على صدق مقدمة خارجية محذوفة وهى نحو مساوى المساوى مساو، وجزء الجزء جزء، والمائل للمائل مماثل ... وهكذا ولذا لاينتج لو كذبت المقدمة الخارجية نحو: (الإثنان نصف الأربعة والأربعة نصف الثمانية) فإنّه لا ينتج: الإثنان نصف الثمانية، لأن نصف النصف ليس نصفاً.

تحليل هذا القياس:

وهذا القياس كما ترى على هيئة مخالفة للقياس المألوف المنتج، إذ لاشركة فيه فى تمام الوسط لأن موضوع المقدمة الثانية وهو (ب) جزء من محمول الأولى وهو (مساولب)، فلابد من تحليله وإرجاعه إلى قياس منتظم بضمّ تلك المقدمة الخارجية المحذوفة إلى مقدمتيه ليصير على هيئة القياس.

وفى بادى النظر لاينحل المشكل بمجرد ضمّ المقدمة الخارجية ولذا عد عسر الإنحلال إلى الحدود المترتبة فى القياس المنتج لهذه النتيجة، وعده بعضهم من القياسات المفردة، وبعضهم عده من المركبة.

والأصح أن نعده من المركبات، فنقول إنّه مركب من قياسين.

(القياس الأوّل): صغراه ـ المقدّمة الأولى (أ مساولب)

وكبراه ـ (كل مساولب مساو لمساوى ج)

«وهذه الكبرى صادقة مأخوذة من المقدمة الثانية من قياس المساواة أى (ب مساو ج) لأنّه بحسبها يكون (ما يساوى لج) عبارة ثانية عن (ب) فلو قلت: كل ما يساوى ب يساوى ب، تكون قضية صادقة بديهية، ويصح أن تبدل عبارة (ما يساوى ج) بحرف (ب) فنقول مكانها (مساو لب مساو لمساوى ج). وعليه يكون هذا القياس الأوّل من الشكل الأوّل الحملى والأوسط فيه: مساو لب». فينتج (أ مساو لمساوى ج).

(القياس الثانى): صغراه ـ النتيجة السابقة من الأوّل (أ مساو لمساوى ج).

وكبراه ـ المقدمة الخارجية المذكورة وهى (المساوى لمساوى ج مساو لج).

فينتظم قياساً من الشكل الأوّل الحملى أيضاً والأوسط فيه (مساو لمساوى ج).

فينتج أ مساو لج (وهو المطلوب).

٢ ـ الإستقراء

تعريفه:

عرفنا الإستقراء فيما سبق بأنّه هو «أن يدرس الذهن عدة جزئيات فيستنبط منها حكماً عاماً» كما لو درسنا عدة أنواع من الحيوان فوجدنا كل نوع منها يحرك فكّه الأسفل عند المضغ، فنستنبط منها قاعدة عامة. وهى «أن كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ».

والإستقراء هو الأساس لجميع أحكامنا الكلية وقواعدنا العامة. لأن تحصيل القاعدة العامة والحكم الكلى لايكون إلاّ بعد فحص الجزئيات وإستقرائها فإذا وجدناها متحدة فى الحكم نلخص منها القاعدة أو الحكم الكلى. فحقيقة الإستقراء هو الإستدلال بالخاص على العام. وعكسه القياس وهو الإستدلال بالعام على الخاص لأن القياس لابد أن يشتمل على مقدمة كلية الغرض منها تطبيق حكمها العام على موضوع النتيجة.

أقسامه:

والإستقراء على قسمين تام وناقص، لأنّه أمّا أن يتصفح فيه حال الجزئيات بأسرها أو بعضها.

والأوّل: (التام) وهو يفيد اليقين. وقيل بأنّه يرجع إلى القياس المقسم[1] المستعمل فى البراهين، كقولنا كل شكل أما كروى وأما مضلع، وكل كروى متناه وكل مضلع متناه.

والثانى: (الناقص) وهو ألاّ يفحص المستقرى إلاّ بعض الجزئيات كمثال الحيوان من أنّه يحرك فكه الأسفل عند المضغ بحكم الإستقراء لأكثر أنواعه. وقالوا إنّه لايفيد إلاّ الظن لجواز أن يكون أحد جزئياته ليس له هذا الحكم، كما قيل إنّ التمساح يحرك فكّه الأعلى عند المضغ.

---

(١) القياس المقسم من نوع المؤلف من المنفصلة والحملية، ولكن له حمليات بعدد أجزاء المنفصلة، ولاتحول فيه المنفصلة إلى متصلة بل تبق على حالها، ويشبه أن ينحل إلى عدة قياسات حملية بعدد أجزاء المنفصلة.

شبهة مستعصية

إنّ القياس الذى هو العمدة فى الأدلة على المطالب الفلسفية وهو المفيد لليقين لما كان يعتمد على مقدمة كلية على كل حال، فإنّ الأساس فيه لا محالة هو الإستقراء، لما قدمنا أن كل قاعدة كلية لاتحصل لنا إلاّ بطريق فحص جزئياتها.

ولا شك أن أكثر القواعد العامة غير متناهية الأفراد، فلا يمكن تحصيل الإستقراء التام فيها فيلزم على ذلك أن تكون أكثر قواعدنا التى نعتمد عليها لتحصيل الأقيسة ظنية، فيلزم أن تكون أكثر أقيستنا ظنية وأكثر أدلتنا غير برهانية فى جميع العلوم والفنون. وهذا ما لايتوهّمه أحد.

فهل يمكن أن ندعى أن الإستقراء الناقص يفيد العلم اليقينى، فنخالف جميع المنطقيين الأقدمين.

ربّما تكون هذه الدعوى قريبة إلى القبول. إذ تجد أنا نتيقن بأمور عامة ولم يحصل لنا إستقراء جميع أفرادها، كحكمنا قطعاً بأنّ الكل أعظم من الجزء مع إستحالة إستقراء جميع ما هو كل وما هو جزء وكحكمنا بأن كل نار محرقة ... وهكذا ما لايحصى من القواعد البديهية فضلاً عن النظرية.

حل الشبهة

فنقول فى حل الشبهة أن الإستقراء على أنحاء:

١ ـ أن يبنى على صرف المشاهدة فقط، فإذا شاهد بعض الجزئيات أو أكثرها أن لها وصفاً واحداً إستنبط أن هذا الوصف يثبت لجميع الجزئيات. ولكن هذا الإستنباط قابل للنقض فلايكون الحكم فيه قطعياً وعلى هذا النحو إقتصر نظر

المنطقيين القدماء فى بحثهم.

٢ ـ أن يبنى مع ذلك على التعليل أيضاً. بأن يبحث المشاهد لبعض الجزئيات عن العلة فى ثبوت الوصف فيعرف أن الوصف إنّما ثبت لتلك الجزئيات المشاهدة لعلة أو خاصية موجودة فى نوعها ولا شبهة عند العقل أن العلة لايتخلف عنها معلولها أبداً. فيجزم المشاهد المستقرى حينئذٍ جزماً قاطعاً بثبوت الوصف لجميع جزئيات ذلك النوع وإن لم يشاهدها.

وجميع الإكتشافات العلمية وكثير من أحكامنا على الأمور التى نشاهدها من هذا النوع وليست هذه الأحكام قابلة للنقض فلذلك تكون قطعية. كحكمنا بأن الماء ينحدر من المكان العالى. فأنا لانشك فيه مع أنا لم نشاهد من جزئياته إلاّ أقل القليل، وما ذلك إلاّ لأنا عرفنا السر فى هذا الإنحدار.

نعم إذا إنكشف للباحث خطأ ما حسبه إنّه علّة وأن للوصف علّة أخرى فلابد أن يتغير حكمه وعلمه.

٣ ـ أن يبنى على بديهة العقل، كحكمنا بأن الكل أعظم من الجزء فإن تصور الكل وتصور الجزء وتصور معنى أعظم هو كاف لهذا الحكم. وليس هذا فى الحقيقة إستقراء لأنّه لايتوقف على المشاهدة.

٤ ـ أن يبنى على المماثلة الكاملة بين الجزئيات كما إذا برهنا مثلاً على أن مثلثاً معيناً تساوى زواياه قائمتين فإنّا نجزم جزماً قاطعاً بأن كل مثلث هكذا، فيكفى فيه فحص جزئى واحد، وما ذلك إلاّ لأنّ الجزئيات متماثلة متشابهة فى التكوين فوصف واحد منها يكون وصفاً للجميع بغير فرق.

وبعد هذا البيان لهذه الأقسام الأربعة يتضح أن ليس كل إستقراء ناقص لايفيد اليقين إلاّ إذا كان مبنياً على المشاهدة المجردة. ويسمى القسم الثانى وهو الإستقراء

المبنى على التعليل فى المنطق الحديث (بطريق الإستنباط) أو طريق البحث العلمى وله أبحاث لايسعها هذا الكتاب.

٣ـ التمثيل

تعريفه:

هذا ثالث أنواع الحجة وبه تنتهى مباحث (الباب الخامس) والتمثيل: هو «اثبات الحكم فى جزئى لثبوته فى جزئى آخر مشابه له».

وهو المسمى فى عرف الفقهاء (بالقياس) الذى يجعله أهل السنة من أدلّة الأحكام الشرعية.

والإمامية ينفون حجيته ويعتبرون العمل به محقاً للدين وتضييعاً للشريعة.

مثاله: إذا ثبت عندنا أن النبيذ يشابه الخمر فى تأثير السكر على شاربه. وقد ثبت عندنا أن حكم الخمر هو الحرمة، فلنا أن نستنبط أن النبيذ أيضاً حرام أو على الأقل محتمل الحرمة للإشتراك بينهما فى جهة الإسكار.

أركانه:

وللتمثيل أربعة أركان:

١ ـ الأصل: وهو الجزئى الأوّل المعلوم ثبوت الحكم له، كالخمر فى المثال.

٢ ـ الفرع: وهو الجزئى الثانى المطلوب إثبات الحكم له، كالنبيذ فى المثال.

٣ ـ الجامع: وهو جهة الشبه بين الأصل والفرع، كالإسكار فى المثال.

٤ ـ الحكم: المعلوم ثبوته فى الأصل، والمراد إثباته فى الفرع، كالحرمة فى المثال.

فإذا توفرت هذه الأركان إنعقد التمثيل، فلو كان الأصل غير معلوم الحكم أو فاقداً للجامع المشترك لايحصل التمثيل وهذا واضح.

قيمته العلمية:

إنّ التمثيل على بساطته من الأدلّة التى لاتفيد إلاّ الإحتمال. لأنّه لا يلزم من تشابه شيئين فى أمر بل فى عدة أموران يتشابها من جميع الوجوه.

نعم، إذا قويت وجوه الشبه بين الأصل والفرع وكثرت يقوى عندك الإحتمال حتى يقرب من اليقين ويكون ظناً.

غير أنّه يمكن أن نعلم أن (الجامع) أى جهة المشابهة علة تامة لثبوت الحكم فى الأصل وحينئذ نستنبط على نحو اليقين أن الحكم ثابت فى الفرع لوجود علّته التامة فيه لأنّه يستحيل تخلف المعلول عن علته التامة. ولكن الشأن كلّه إنّما هو فى إثبات أن الجامع علّة تامة للحكم. لأنّه يحتاج إلى بحث وفحص ليس من السهل الحصول عليه حتى فى الأمور الطبيعية. والتمثيل من هذه الجهة يلحق بقسم الإستقراء المبنى على التعليل الذى أشرنا إليه سابقاً بل هو نفسه.

أمّا إثبات أن الجامع هو العلة التامة لثبوت الحكم فى المسائل الشرعية، فليس لنا طريق إليه إلاّ من ناحية الشارع نفسه. ولذا لو كانت العلة منصوصاً عليها من الشارع فإنّه لا خلاف بين الفقهاء جميعاً فى الإستدلال بذلك على ثبوت الحكم فى الفرع، كقوله ﷺ: «ماء البئر واسع لايفسده شئ ... لأن له مادة» فإنّه يستنبط منه أن كل ماء له مادة كماء الحمام وماء حنفية الإسالة فهو واسع لايفسده شئ.

وفى الحقيقة إنّ التمثيل المعلوم فيه إنّ الجامع علة تامة يكون من باب القياس البرهانى المفيد لليقين، إذ يكون فيه الجامع حدا أوسط، والفرع حداً أصغر والحكم

حدّاً أكبر، فنقول فى مثال الماء:

١ ـ ماء الحمام له مادة.

٢ ـ وكل ماء له مادة واسع لايفسده شئ (بمقتضى التعليل فى الحديث).

∴ ينتج ماء الحمام واسع لايفسده شئ.

وبهذا يخرج عن إسم التمثيل وإسم القياس بإصطلاح الفقهاء الذى كان محل الخلاف عندهم.

* * * *

تمرينات على الأقيسة:

١ ـ إستدل بعضهم على نفى الوجود الذهنى بأنّه لو كانت الماهيات موجودة فى الذهن لكان الذهن حاراً بارداً بتصور الحرارة والبرودة ومستقيماً ومستديراً وهكذا واللازم باطل فالملزوم مثله. والمطلوب أن تنظم هذا الكلام قياساً منطقياً مع بيان نوعه.

٢ ـ إستدل بعضهم على أن الله تعالى عالم بأنّه فاقد الشئ لايعطيه، وهو سبحانه قد خلق فينا العلم فهو عالم، فبين نوع هذا الإستدلال ونظمه.

٣ ـ المروى إنّ العلماء ورثة الأنبياء ولكنّهم لما لم يرثوا منهم المال والعقار فقد ورثوا العلم والأخلاق. فهل هذا إستدلال منطقى؟ وبين نوعه.

٤ ـ إستدل بعضهم على ثبوت الوجود الذهنى فقال: «لا شك فى أنا نحكم حكماً إيجابياً على بعض الأشياء المستحيلة كحكمنا بأن إجتماع النقيضين يغاير إجتماع الضدين. والموجبة تستدعى وجود موضوعها، ولكن لما لم يكن هذا الوجود فى الخارج فهو فى الذهن.» فكيف تنظم هذا الدليل على القواعد المنطقية مع بيان نوعه

وأنّه بسيط أو مركب. مع العلم أن قوله: «ولما لم يكن هذا الوجود ...» الخ عبارة عن قياس إستثنائى.

٥ ـ وإستدلوا على لزوم وجود موضوع القضية الموجبة بأن ثبوت شئ لشئ يستدعى ثبوت المثبت له. فكيف تنظم هذا الكلام قياساً منطقياً.

٦ ـ ضع القضايا الآتية فى صورة قياس مع بيان نوعه وشكله «صاحب الحجة البرهانية لايغلب لأنّه «كان على حق» و «كل صاحب حق لا يغلب». واذا كانت القضية الأولى شرطية على هذه الصورة: «إذا كانت الحجة برهانية فصاحبها لا يغلب» فكيف تؤلف المقدمات لتجعل هذه الشرطيّة نتيجة لها ومن أى نوع يكون القياس حينئذٍ.

٧ ـ ضع القضايا الآتية فى صورة قياس مع بيان نوعه «إنّما يخشى الله من عباده العلماء» ولكن «لما لم يخش خالد الله سبحانه فهو ليس من العلماء».

٨ ـ ما الشكل الذى ينتج جميع المحصورات الأربع؟

٩ ـ إفحص عن السر فى الشكل الثالث الذى يجعله لاينتج إلاّ جزئية.

١٠ ـ فى أى شكل يجوز فيه أن يكون كبراه جزئيّة ويكون منتجاً.

١١ ـ إذا كانت إحدى المقدمتين فى القياس جزئية فلماذا يجب أن تكون المقدمة الأخرى كلية.

١٢ ـ إذا كانت الصغرى فى القياس سالبة فهل يجوز أن تكون الكبرى جزئية ولماذا؟

١٣ ـ كيف نحصل النتيجة من هذين المنفصلتين: «الإنسان إما عالم أو جاهل» حقيقية. و «الإنسان إما جاهل أو سعيد» مانعة خلو.

١٤ ـ هل يمكن أن تؤلف من المنفصلتين الآتيتين قياساً منتجاً: «إما أن يسعى

الطالب أو لا ينجح فى الإمتحان» مانعة خلو. و «الطالب إما أن يسعى أو يتهاون» مانعة جمع.

١٥ ـ جاء سائل إلى شخص والحّ بالطلب كثيراً فإستنتج المسئول من الحاله أنّه ليس بمستحق وهذا الإستنتاج بطريق قياس الإستثناء فكيف تستخرجه؟

١٦ ـ إرجع البراهين فى قاعدة نقض المحمول إلى قياسات منطقية طبقاً لما عرفته من القواعد فى القياس البسيط والمركب.

١٧ ـ حاول أن تطبق أيضاً البراهين فى عكس النقيض على قواعد القياس.

١٨ ـ البرهان على نقض محمول الموجبة الكلية يمكن إرجاعه إلى قياس المساواة وإلى قياس شرطى من متصلتين، فكيف ذلك؟ وكذلك نظائره.

إنتهى الجزء الثانى

الجزء الثالث

الباب السادس: الصناعات الخمس

تمهيد:

تقدم أن للقياس مادّة وصورة. والبحث عنه يقع من كلتا الجهتين. وما تقدم فى (الباب الخامس) كان بحثاً عنه من جهة صورته، أى هيئة تأليفه.

وقد حل الآن الوفاء بما وعدناك به من البحث عن القياس من جهة مادته. والمقصود من المادة مقدماته فى أنفسها مع قطع النظر عن صحة تأليفها بعضها مع بعض. وهى تختلف من جهة الإعتقاد بها والتسليم بصدقها وعدمها، وإن كانت صورة القياس واحدة لاتختلف:

فقد تكون القضية التى تقع مقدمة مصدقاً بها، وقد لا تكون. والمصدق بها قد يكون يقينية وقد تكون غير يقينية. على التفصيل الذى سيأتى.

وبحسب إختلاف المقدمات. وبحسب ماتؤدى اليه من نتايج، وبحسب إغراض تأليفها ينقسم القياس إلى البرهان والجدل والخطابة والشعر والمغالطة. والبحث عن

هذه الأقسام الخمسة أو إستعمالها هى (الصناعات الخمس)، فيقال مثلاً صناعة البرهان، صناعة الجدل... وهكذا.

وقبل الدخول فى بحثها واحدة واحدة نذكر من باب المقدمة أنواع القضايا المستعملة فى القياس وأقسامها. أو فقل حسب الإصطلاح العلمى (مبادى الأقيسة)، ثم نذكر بعد ذلك الصناعات فى خمسة فصول:

المقدمة فى مبادى الأقيسة

سبق أن قلنا فى تصدير الباب الخامس: أنّه لايجب فى كل قضية أن تطلب بدليل وحجة بل لابد من الإنتهاء فى الطلب إلى قضايا مستغنية عن البيان وإقامة الحجة.

والسر فى ذلك أن مواد الأقيسة سواء كانت يقينية أو غير يقينية أمّا أن تكون فى حد نفسها مستغنية عن البيان وإقامة الحجة، وأمّا أن تكون محتاجة إلى البيان. ثم هذه الأخيرة المحتاجة لابد أن ينتهى طلبها إلى مقدمات مستغنية بنفسها عن البيان وإلا لزم التسلسل فى الطلب إلى غير النهاية. وهاتيك المقدمات المستغنية عن البيان تسمى (مبادى المطالب) أو (مبادى الأقيسة). وهى ثمانية أصناف: يقينيات، ومظنونات، ومشهورات، ووهميات، ومسلمات، ومقبولات، ومشبهات، ومخيلات. ونذكرها ألآن بالتفصيل:

١ ـ اليقينيات

تقدم فى أوّل الجزء الأوّل أن لليقين معنيين: اليقين بالمعنى الأعم وهو مطلق الإعتقاد الجازم، واليقين بالمعنى الأخص وهو الإعتقاد المطابق للواقع الذى لا يحتمل النقيض لا عن تقليد.

والمقصود باليقين هنا هو هذا المعنى الأخير، فلا يشتمل الجهل المركب ولا الظن ولا التقليد وإن كان معه جزم.

توضيح ذلك إنّ اليقين بالمعنى الأخص يتقوم من عنصرين: (الأوّل) أن ينضم إلى الإعتقاد بمضمون القضية إعتقادثان ـ أما بالفعل أو بالقوة القريبة من الفعل ـ أن ذلك المعتقد به لا يمكن نقضه. وهذا الإعتقاد الثانى هو المقوم لكون الإعتقاد جازماً أى اليقين بالمعنى الأعم.

و(الثانى) أن يكون هذا الإعتقاد الثانى لا يمكن زواله. وإنّما يكون كذلك إذا كان مسببا عن علته الخاصة الموجبة له.

وبهذا يفترق عن التقليد، لأنّه ليس عن علة توجبة بنفسه، بل إنّما هو من جهة التبعية للغير ثقة به وإيماناً بقوله فيمكن فرض زواله.

ولا جل إختلاف سبب الإعتقاد من كونه حاضرا لدى العقل أو غائباً يحتاج إلى الكسب تنقسم القضية اليقينية إلى بديهية، ونظرية كسبية تنتهى لا محالة إلى البديهيات، فالبديهيات ـ إذن ـ هى أصول البقينيات، وهى على ستة أنواع بحكم الإستقراء: أوليات، ومشاهدات، وتجربيات ومتواترات وحد سيات، وفطريات.

١ ـ الأوليات:

وهى قضايا يصدق بها العقل لذاتها، بأن بكون تصور الطرفين مع توجه النفس إلى النسبة بينهما[١] كافياً فى الحكم والجزم بصدق القضية، مثل قولنا: «الكل أعظم

(١) تقدم فى الجزء الأوّل بيان معنى توجه النفس والحاجة إليه. وهذا البحث عن معنى التوجه وأسبابه وضرورته من مختصات هذا الكتاب التى لم يسبق إليها سابق فيما نعلم بهذا التفصيل.

من الجزء» و «النقيضان لايجتمعان».

وهذه (الأوّليات) منها ما هو جلي عند الجميع إذ يكون تصور الحدود حاصلاً لهم جميعاً كالمثالين المتقدمين. ومنها ما هو خفي عند بعض لوقوع الإلتباس في تصور الحدود. ومتى مازال الالتباس بادر العقل إلى الاعتقاد الجازم.

ونحن ذاكرون هنا مثالاً دقيقاً على ذلك مستعينين بنباهة الطالب الذكي على إيضاحه.

وهو قولهم «الوجود موجود» فإن بعض الباحثين إشتبه عليه معنى موجود، إذ يتصور أن معناه (أنّه شئ له الوجود)، فقال: لايصح الحكم على الوجود بأنّه موجود وإلاّ لكان للوجود وجود آخر وهذا الآخر أيضاً موجود، فيلزم أن يكون له وجود ثالث ... وهكذا. فيتسلسل إلى غير النهاية. ولاجله أنكر هذا القائل أصالة الوجود وذهب إلى أصالة الماهية.

ولكن نقول: إن هذا الزعم ناشئ عن الغفلة عن معنى (موجود) فإنّه قد يتضح للفظ موجود معنى آخر أوسع من الأوّل. وهو المعنى المشترك الذى يشمله ويشمل معنى ثانياً، وهو ما لايكون الوجود زائداً عليه بل كونه موجوداً هو بعينه كونه وجوداً. وذلك بأن يكون معنى موجود منتزعاً من صميم ذات الوجود لا بإضافة الوجود إلى الإنسان، ويقال أيضاً: الوجود موجود. وهو صحيح أيضاً، ولكن بنفسه لا بإضافة وجود ثان إليه، وهو أحق بصدق الموجود عليه. كما يقال: الجسم أبيض بإضافة البياض إليه. ويقال البياض أبيض، ولكنّه بنفسه لابياض آخر. وصدق الأبيض عليه أولى من صدقه على الجسم الذى صار أبيض بتوسط إضافة البياض إليه فتكون كلمة أبيض (وكذلك كلمة موجود ونحوها) معناها أعم مما كان منتزعاً من إتصاف الذات بالمبدأ الخارج عنها، وممّا كان منتزعاً من نفس الذات التى هى

نفس المبدأ فإذا زال الإلتباس وإتضح للعقل معنى كلمة (موجود) لا يتردد فى صحة حملها على الوجود. بل يراه أولى فى صدق الموجود عليه من غيره.

٢ـ المشاهدات:

وتسمى أيضاً (المحسوسات). وهى القضايا التى يحكم بها العقل بواسطة الحس ولا يكفى فيها تصور الطرفين مع النسبة، ولذا قيل من فقد حساً فقد فقد علماً.

والحس على قسمين: (ظاهر) وهو خمسة أنواع: البصر والسمع والذوق والشم واللمس. والقضايا المتيقنة بواسطته تسمى (حسيات) كالحكم بأن الشمس مضيئة وهذه النار حارة وهذه الثمرة حلوة، وهذه الوردة طيبة الرائحة ... وهكذا. وحس (باطن)، والقضايا المتيقنة بواسطته تسمى (وجدانيات)، كالعلم بأن لنا فكرة وخوفاً وألماً ولذة وجوعاً وعطشاً ... ونحو ذلك.

٣ـ التجربيات:

أو المجربات، وهى القضايا التى يحكم بها العقل بواسطة تكرر المشاهدة منافى إحساسنا فيحصل بتكرر المشاهدة ما يوجب أن يرسخ فى النفس حكم لا شك فيه، كالحكم بأن كل نار حارة و أن الجسم يتمدد بالحرارة. وهذا الإستنتاج فى التجربيات من نوع الإستقراء الناقص المبنى على التعليل الذى قلنا عنه فى الجزء الثانى أنّه يفيد القطع بالحكم. وفى الحقيقة أن هذا الحكم القطعى يعتمد على قياسين خفيين: إستثنائى وإقترانى يستعملها الإنسان فى دخيلة نفسه وتفكيره من غير إلتفات غالباً.

والقياس الإستثنائى هكذا:

لو كان حصول هذا الأثر إتفاقياً لا لعلة توجبه لما حصل دائماً.

ولكنّه قد حصل دائماً (بالمشاهدة)

∴ حصول هذا الأثر ليس إتفاقياً، بل لعلة توجبه.

والقياس الإقترانى هكذا:

الصغرى (نفس نتيجة القياس السابق) : حصول هذا الأثر معلول لعلة.

الكبرى (بديهية أوّلية) : كل معلول لعلة يمتنع تخلفه عنها.

∴ (ينتج من الشكل الأوّل) : هذا الأثر يمتنع تخلفه عن علّته.

وهاتان المقدمتان للإستثنائى بديهيتان. وكذا الكبرى الإقترانى، فرجع الحكم فى القضايا المجربات إلى القضايا الأوّلية والمشاهدات فى النهاية.

ثم لا يخفى أنا لانعنى من هذا الكلام أن كل تجربة تستلزم حكماً يقينياً مطابقاً للواقع فإنّ كثيراً من أحكام سواد الناس المبينة على تجاربهم ينكشف خطأهم فيها، إذ يحسبون ما ليس بعلة علة، أو ما كان علة ناقصة علة تامة، أو يأخذون ما بالعرض مكان ما بالذات.

وسر خطأهم أن ملاحظتهم للأشياء فى تجاربهم لا تكون دقيقة على وجه تكفى لصدق المقدمة الثانية للقياس الإستثنائى المتقدم، لأنّه قد يكون حصول الأثر فى الواقع ليس دائمياً فظن المجرب أنّه دائمى إعتماداً على إتفاقات حسبها دائمية، وقد تكون ملاحظته للحوادث قاصرة بأن يلاحظ حوادث قليلة وجد حصول الأثر مع ما فرضه علة وفى الحقيقة إنّ العلة شئ آخر. ولو إستمر فى التجربة وغير فيما يجربه لوجد غير ما إعتقده أوّلاً.

مثلاً ـ قد يجرب الإنسان الخشب يطفو على الماء فى عدة حوادث متكررة، فيعتقد أن ذلك خاصية فى الخشب والماء، فيحكم خطأً أن كل خشب يطفو على الماء. ولكنّه لو جرّب بعض أنواع الخشب الثقيل الوزن لوجد أنّه لايطفو فى الماء العذب بل قد

يرسب إلى القعر أو إلى وسط الماء، فإنّه لا شك حينئذٍ يزول إعتقاده الأوّل. ولو غير التجربة في عدة أجسام غير الخشب ودقق في ملاحظته ووزن الأجسام والوسائل بدقة وقاس وزن بعضها ببعض، لحصل له حكم آخر بأن العلة في طفو الخشب على الماء أن الخشب أخف وزناً من الماء. وتحصل له قاعدة عامة هي أن الجسم الجامد يطفو على السائل إذا كان أخف وزناً منه، ويرسب إلى القعر إذا كان أثقل وزناً وإلى وسطه إذا ساواه في الوزن فالحديد مثلاً يرسب في الماء ويطفو في الزئبق لأنّه أخف وزناً منه.

٤ ـ المتواترات:

وهي قضايا تسكن إليها النفس سكوناً يزول معه الشك ويحصل الجزم القاطع وذلك بواسطة أخبار جماعة يمتنع تواطؤهم على الكذب ويمتنع خطأهم في فهم الحادثة[١]، كعلمنا بوجود البلدان النائية التي لم نشاهدها وبنزول القرآن الكريم على النبي محمّدﷺ وبوجود بعض الأمم السابقة أو الأشخاص.

وبعض حصر عدد المخبرين لحصول التواتر في عدد معين، وهو خطأ، فإنّ المدار إنّما هو حصول اليقين من الشهادات عندما يعلم إمتناع التواطؤ على الكذب وإمتناع

(١) هذا القيد الأخير لم يذكره المؤلفون من المنطقيين والأصوليين. وذكره ـ فيما أرى ـ لازم، نظراً إلى أن الناس المجتمعين كثيراً ما يخطاون في فهم الحادثة على وجهها. حينما تقتضي الحادثة دقة الملاحظة، ألا ترى أن المشعوذين يأتون بأعمال يبدو أنها خارقة للعادة فينخدع بها المتفرجون لأنّهم لم يرزقوا ساعة الإجتماع دقة الملاحظة. ولو إنفرد الشخص وحده بمشاهدة المشعوذ لربما لايشاهده يطحن الزجاج بأسنانه ويخرجه أبرا أو يطعن نفسه بمدية ولايخرج الدم، بل قد تنكشف له الحيلة بسهولة.

خطأ الجميع.

٥ـ الحدسيات:

وهى قضايا مبدأ الحكم بها حدس من النفس قوى جداً يزول معه الشك ويذعن الذهن بمضمونها، مثل حكمنا بأن القمر وزهرة وعطارد وساير الكواكب السيارة مستفاد نورها من نور الشمس، وأن إنعكاس شعاء نورها إلى الأرض يضاهى إنعكاس الأشعة من المرآة إلى الأجسام التى تقابلها. ومنشأ هذا الحكم أو الحدس إختلاف تشكلها عند إختلاف نسبتها من الشمس قرباً وبعداً.

والحدسيات جارية مجرى المجربات فى الأمرين المذكورين، أعنى تكرر المشاهدة ومقارنة القياس الخفى. فإنّه يقال فى القياس مثلاً: هذا المشاهد من الإختلاف فى نور القمر لو كان بالإتفاق أو بأمر خارج سوى الشمس لما إستمر على نمط واحد على طول الزمن. ولما كان على هذه الصورة من الإختلاف، فيحدس الذهن أن سببه إنعكاس اشعة الشمس عليه.

وهذا القياس المقارن للحدس يختلف بإختلاف العلل فى ماهياتها بإختلاف الموارد وليس كذلك المجربات فأن لها قياساً واحداً لايختلف.

وذلك لأن الفرق بين المجربات والحدسيات أن المجربات إنّما يحكم فيها بوجود سبب ما وأن هذا السبب موجودٌ فى الشئ الذى تتفق له هذه الظاهرة دائماً من غير تعيين لماهية السبب. أما فى الحدسيات فإنّها بالإضافة إلى ذلك يحكم فيها بتعيين ماهية السبب أنّه أى شئ هو. ولذا الحقوا الحدسيات بالمجربات. قال الشيخ العظيم خواجا نصيرالدين الطوسى فى شرح الإشارات: «إنّ السبب فى المجربات معلوم السببية غير معلوم الماهية وفى الحدسيات معلوم بالوجهين».

ومن مارس العلوم يحصل له من هذا الجنس على طريق الحدس قضايا كثيرة قد لايمكنه إقامة البرهان عليها ولا يمكنه الشك فيها، كما لايسعه أن يشرك غيره فيها بالتعليم والتلقين إلاّ أن يرشد الطالب إلى الطريق التى سلكها.

وكذلك المجربات والمتواترات لايمكن إثباتها بالمذاكرة والتلقين ما لم يحصل للطالب ما حصل للمجرب من التجربة وللمتيقن بالخبر من التواتر.

٦ـ الفطريات:

وهى القضايا التى قياساتها معها، أى أن العقل لا يصدق بها بمجرد تصور طرفيها كالأوليات بل لابد لها من وسط، إلاّ إنّ هذا الوسط ليس ممّا يذهب عن الذهن حتى يحتاج إلى طلب وفكر، فكلما أحضر المطلوب فى الذهن حضر التصديق به لحضور الوسط معه.

مثل حكمنا بأن الإثنين خمس العشرة، فإنّ هذا الحكم بديهى إلاّ أنّه معلوم بوسط، لأنّ الإثنين عدد قد إنقسمت العشرة إليه وإلى أربعة أقسام أخرى كل منها يساويه، وكل ما ينقسم عدد إليه وإلى أربعة أقسام أخرى كل منها يساويه فهو خمس ذلك العدد، فالإثنان خمس العشرة. ومثل هذا القياس حاضر فى الذهن لايحتاج إلى كسب ونظر.

تمرينات

١ ـ بين أى قسم من البديهيات الست يشترك فى معرفتها جميع الناس، وأى قسم منها يجوز أن يختلف فى معرفتها الناس.

٢ ـ هل يضر فى بداهة الشئ أن يجهله بعض الناس؟ ولماذا؟ (راجع بحث البديهى

فى الجزء الأوّل).

٣ ـ إرجع إلى ما ذكرناه فى الجزء الأوّل من أسباب التوّجه لمعرفة البديهى. وبين حاجة كل قسم من البديهيات الست إلى أى سبب منها، ضع ذلك فى جدول.

٤ ـ عين كل مثال من الأمثلة الآتية أنّه من أى الأقسام الستة وهى:

أ ـ أن لكل معلول علة.

ب ـ لايتخلف المعلول عن العلة.

ج ـ يستحيل تقدم المعلول على العلة.

د ـ يستحيل تقدم الشئ على نفسه.

هـ ـ الضدان لا يجتمعان.

و ـ الظرف أوسع من المظروف.

ز ـ الصلاة واجبة فى الإسلام.

ح ـ السماء فوقنا والأرض تحتنا.

ط ـ إذا إنتفى اللازم إنتفى الملزوم.

ى ـ الثلاثة لا تنقسم بمتساويين.

ک ـ إنتفاء الملزوم لايلزم منه إنتفاء اللازم لجواز كونه أعم.

ل ـ نقيضا المتساويين متساويان.

٥ ـ يقول المنطقيون إن إنتاج الشكل الأوّل بديهى فمن أى البديهيات هو؟

٦ ـ بنى علماء الرياضيات جميع براهينهم على مبادى بسيطة يدركها العقل لأوّل وهلة يسمونهاالبديهيات نذكربعضها، فبين أنّها من أى أقسام البديهيات الست وهى:

أ ـ إذا أضفنا أشياء متساوية إلى أخرى متساوية كانت النتايج متساوية.

ب ـ إذا طرحنا أشياء متساوية من أخرى متساوية كانت البواقى متساوية.

ج ـ المضاعفات الواحدة للأشياء المتساوية تكون متساوية، فإن كان شيئان متساويين كان ثلاثة أمثال أحدهما مساوياً لثلاثة أمثال الآخر.

د ـ إذا إنقسم كل من الأشياء المتساوية إلى عدد واحد من أجزاء متساوية كانت هذه الأجزاء فى الجميع متساوية.

هـ ـ الأشياء التى يمكن أن ينطبق كل منها على الآخر إنطباقاً تامّاً فهى متساوية.

٢ ـ المظنونات

مأخوذة من (الظن). والظن فى اللغة أعم من إصطلاح المنطقيين هنا، فإنّ المفهوم منه لغة حسب تتبع موارد إستعماله هو الإعتقاد فى غائب بحدس أو تخمين من دون مشاهدة أو دليل أو برهان، سواء كان إعتقاداً جازماً مطابقاً للواقع ولكن غير مستند إلى علّته كالاعتقاد تقليداً للغير، أو كان إعتقاداً جازماً غير مطابق للواقع وهو الجهل المركب، أو كان إعتقاداً غير جازم بمعنى مايرجح فيه أحد طرفي القضية النفى أو الإثبات مع تجويز الطرف الآخر. وهو يساوق الظن بالمعنى الأخص بإصطلاح المنطقيين المقابل لليقين بالمعنى الأعم.

والظن المقصود به بإصطلاح المناطقة هو المعنى الأخير فقط.

فالمظنونات ـ على هذا ـ هى قضايا يصدق بها إتباعاً لغالب الظن مع تجويز نقيضه، كما يقال مثلاً: فلان يسار عدوّى فهو يتكلم علّي.

٣ ـ المشهورات

وتسمى (الذايعات) أيضاً.

وهى قضايا إشتهرت بين الناس وذاع التصديق بها عند جميع العقلاء أو أكثرهم أو طائفة خاصة وهى على معنيين:

١ ـ المشهورات بالمعنى الأعم، وهى التى تطابقت على الإعتقاد بها آراء العقلاء كافة، وإن كان الذى يدعوا إلى الإعتقاد بها كونها أوّلية ضرورية فى حد نفسها ولها واقع وراء تطابق الآراء عليها. فتشمل المشهورات بالمعنى الأخص الآتية وتشمل مثل الأوّليات والفطريات التى هى من قسم اليقينيات البديهية.

وعلى هذا فقد تدخل القضية الواحدة مثل قولهم (الكل أعظم من الجزء) فى اليقينيات من جهة، وفى المشهورات من جهة أخرى.

٢ ـ المشهورات بالمعنى الأخص أو المشهورات الصرفة، وهى أحق بصدق وصف الشهرة عليها، لأنّها القضايا التى لا عمدة لها فى التصديق إلاّ الشهرة وعموم الإعتراف بها كحسن العدل وقبح الظلم، وكوجوب الذب عن الحرم وإستهجان إيذاء الحيوان لالغرض.

فلا واقع لهذه القضايا وراء تطابق الآراء عليها، بل واقعها ذلك، فلوخلى الإنسان وعقله المجرد وحسّه ووهمه ولم تحصل له أسباب الشهرة الآتية، فإنّه لايحصل له حكم بهذه القضايا، وليس كذلك حال حكمه بأن الكل أعظم من الجزء كما تقدم فإنّه لوخلى ونفسه كان له هذا الحكم، وعلى هذا فيكون الفرق بين المشهورات واليقينيات أن المعتبر فى اليقينيات كونها مطابقة لما عليه الواقع، ونفس الأمر المعبر عنه بالحق واليقين، والمعتبر فى المشهورات مطابقتها لتوافق الآراء عليها.

ولذلك ليس المقابل للمشهور هو الكاذب، بل الذى يقابله الشنيع وهو الذى ينكره الكافة أو الأكثر، ومقابل الكاذب هو الصادق.

أقسام المشهورات:

أعلم إنّ المشهورات قد تكون مطلقة وهى المشهورة عند الجميع وقد تكون محدودة وهى المشهورة عند قوم دون قوم كشهرة إمتناع التسلسل عند المتكلمين[١]، وتنقسم أيضاً إلى جملة أقسام بحسب إختلاف أسباب الشهرة، وهى حسب الإستقراء يمكن عد أكثرها كما يلى:

١ ـ الواجبات القبول:

وهى ما كان السبب فى شهرتها كونها حقاً جلياً، فيتطابق من أجل ذلك على الإعتراف بها جميع العقلاء كالأوّليات والفطريات ونحوهما، وهى التى تسمى بالمشهورات بحسب المعنى الأعم كما تقدم، من جهة عموم الإعتراف بها.

٢ ـ التأديبات الصلاحية:

وتسمى المحمودات والآراء المحمودة. وهى ما تطابق عليها الآراء من أجل قضاء المصلحة العامة للحكم بها بإعتبار أن بها حفظ النظام وبقاء النوع، كقضية حسن العدل وقبح الظلم. ومعنى حسن العدل أن فاعله ممدوح لدى العقلاء، ومعنى قبح الظلم أن فاعله مذموم لديهم.

وهذا يحتاج إلى التوضيح والبيان، فنقول:

---

(١) وتنقسم أيضاً إلى حقيقية وظاهرية وشبيهة بالمشهورات، وسيأتى بيانها فى صناعة الجدل كما سيأتى هنا زيادة توضيح عن المشهورات.

إنّ الإنسان إذا أحسن إليه أحد بفعل يلائم مصلحته الشخصية فإنّه يثير فى نفسه الرضا عنه فيدعوه ذلك إلى جزائه وأقل مراتبه المدح على فعله وإذا أساء إليه أحد بفعل لايلائم مصلحته الشخصية فإنّه يثير فى نفسه السخط عليه، فيدعوه ذلك إلى التشفى والإنتقام، وأقل مراتبه ذمّه على فعله.

وكذلك الإنسان يصنع إذا أحسن أحد بفعل يلائم المصلحة العامة من حفظ النظام الإجتماعى وبقاء النوع الإنسانى، فإنّه يدعوه ذلك إلى جزائه وعلى الأقل يمدحه ويثنى عليه وإن لم يكن ذلك الفعل يعود بالنفع لشخص المادح وإذا أساء أحد بفعل لايلائم المصلحة العامة ويخل بالنظام وبقاء النوع، فإنّ ذلك يدعوا إلى جزائه بذمه على الأقل وإن لم يكن يعود ذلك الفعل بالضرر على شخص الذام.

وهذه القضايا التى تطابقت عليها آراء العقلاء من المدح والذم لأجل تحصيل المصلحة العامة تسمى (الآراء المحمودة والتأديبات الصلاحية)، وهى لا واقع لها وراء تطابق آراء العقلاء.

وهذا هو معنى التحسين والتقبيح العقليين اللذين وقع الخلاف فى إثباتهما بين الأشاعرة والعدلية فنفتهما فرقة الأولى وأثبتتهما الثانية. فإذا يقول العدلية بالحسن والقبح العقليين يريدون أن الحسن والقبح من الآراء المحمودة.

والمراد من (العقل) إذ يقولون إنّ العقل يحكم بحسن الشئ أو قبحه هو (العقل العملى) ويقابله (العقل النظرى). والتفاوت بينهما إنّما هو بتفاوت المدركات، فإن كان المدرك ممّا ينبغى أن يعلم مثل قوله (الكل أعظم من الجزء) الذى لا علاقة له بالعمل، يسمى إدراكه (عقلاً نظرياً) وإن كان المدرك ممّا ينبغى أن يفعل ويؤتى به أو لا يفعل مثل حسن العدل وقبح الظلم يسمى إدراكه (عقلاً عملياً).

ومن هذا التقرير يظهر كيف أشتبه الأمر على من نفى الحسن والقبح فى إستدلالهم

على ذلك بأنّه لو كان الحسن والقبح عقليين لما وقع التفاوت بين هذا الحكم وحكم العقل بأن الكل أعظم من الجزء لأن العلوم الضرورية لا تتفاوت، ولكن لا شك بوقوع التفاوت بين الحكمين عند العقل. وقد غفلوا فى إستدلالهم إذ قاسوا قضية الحسن والقبح على مثل قضية الكل أعظم من الجزء. وكانهم ظنوا أن كل ما حكم به العقل فهو من الضروريات، مع أنّ قضية الحسن والقبح من المشهورات بالمعنى الأخص ومن قسم المحمودات خاصة والحاكم بها هو العقل العملى. وقضية الكل أعظم من الجزء من الضروريات الأوّلية والحاكم بها هو العقل النظرى، فكان قياسهم قياساً مع الفارق العظيم.

٣ـ الخلقيات:

وتسمى الآراء المحمودة أيضاً وهى ـ حسب تعريف المنطقيين ـ ما تطابق عليها آراء العقلاء من أجل قضاء الخلق الإنسانى بذلك، كالحكم بوجوب محافظة الحرم أو الوطن، وكالحكم بحسن الشجاعة وقبح الجبن.

والخلق ملكة فى النفس تحصل من تكرر الأفعال الصادرة من المرء على وجه يبلغ درجة يحصل منه الفعل بسهولة. كالكرم فإنّه لا يكون خلقاً للإنسان إلاّ بعد أن يتكرر منه فعل العطاء بغير بدل حتى يحصل منه الفعل بسهولة من غير تكلف.

(أقول): هكذا عرفوا الخلقيات والخلق. فجعلوا السبب فى حصول الشهرة فيها هو الخلق بهذا المعنى بإعتباره داعياً للعقل العملى إلى إدراك أن هذا ممّا ينبغى فعله أو ممّا ينبغى تركه. ولكنا ـ إذا دققنا ـ نجد أن الأخلاق الفاضلة غير عامة عند الجمهور، بل القليل منهم من يتحلى بها مع أنّه لاينكر أن الخلقيات مشهورة يحكم بها حتى من لم

يرزق الخلق الفاضل، فإنّ الجبان يرى حسن الشجاعة ويمدح صاحبها ويتمناها لنفسه إذا رجع إلى نفسه وأصغى إليها، ولكنّه يجبن فى موضع الحاجة إلى الشجاعة. ولو كان الخلق بذلك المعنى هو السبب للحكم فيها لحكم الجبان بحسن الجبن وقبح الشجاعة.

والصحيح فى هذا الباب أن يقال: إنّ الله تعالى خلق فى قلب الإنسان حساً و جعله حجة عليه يدرك به محاسن الأفعال ومقابحها، وذلك الحس هو (الضمير) بمصطلح علم الأخلاق الحديث، وقد يسمى بالقلب أو العقل العملى أو العقل المستقيم أو الحس السليم عند قدماء الأخلاق، وتشير إليه كتب الأخلاق عندهم.

فهذا الحس فى القلب أو الضمير هو صوت الله المدوّى فى دخيلة نفوسنا يخاطبها به ويحاسبها عليه. ونحن نجده كيف يؤنب مرتكب الرذيلة ويقرّ عين فاعل الفضيلة. وهو موجود فى قلب كل إنسان وجميع الضمائر تتحد فى الجواب عند إستجوابها عن الأفعال، فهى تشترك جميعاً فى التميز بين الفضيلة والرذيلة، وإن إختلفت فى قوة هذا التميز وضعفه، كسائر قوى النفس إذ تتفاوت فى الأفراد قوة وضعفاً. ولأجل هذا كانت (الخلقيات) من المشهورات، وإن كانت الأخلاق الفاضلة ليست عامة بين البشر بل هى من خاصة الخاصة.

نعم الأصغاء إلى صوت الضمير والخضوع له لايسهل على كل إنسان إلاّ بالإنقطاع إلى دخيلة نفسه والتحول عن شهواته وأهوائه.

٤ ـ الإنفعاليات:

وهى التى يقبلها الجمهور بسبب إنفعال نفسانى عام، كالرقة والرحمة والشفقة والحياء والأنفة والحمية والغيرة، ونحو ذلك من الإنفعالات التى لايخلو منها إنسان

غالباً. فترى الجمهور يحكم مثلاً ـ بقبح تعذيب الحيوان لا لفائدة، وذلك أتباعاً لما فى الغريزة من الرقة والرحمة، بل الجمهور بغريزته يحكم بقبح تعذيب ذى الروح مطلقاً وإن كان لفائدة لولا أن تصرف عنه الشرايع والعادات.

٥ـ العاديات:

وهى التى يقبلها الجمهور بسبب جريان العادة عندهم، كإعتيادهم إحترام القادم بالقيام، والضيف بالضيافة، والرجل الدينى أو الملك بتقبيل يده، فيحكمون لأجل ذلك بوجوب هذه الأشياء لمن يستحقها.

والعادات العامة كثيرة. وقد تكون عادة عامة لأهل بلد فقط أو قطر أو أمّة أو جميع الناس فتختلف لأجلها القضايا التى يحكم بها بحسب العادة، فتكون مشهورة عند أهل بلد أو قطر أو أمّة غير مشهورة عند غيرهم. بل يكون المشهور ضدّها.

والناس يمدحون المحافظ على العادات، ويذمون المخالف المستهين بها، سواء كانت العادات سيئة أو حسنة، فتراهم يذمون من يلبس غير المألوف لمجردٌ إنّهم لم يعتاد والبسه.

ومن أجل ذلك نرى الشارع حرّم (لباس الشهرة). والظاهر أن سر التحريم أن لباس الشهرة يدعوا إلى إشمئزاز الجمهور من اللابس وذمّهم له. وأهم أغراض الشارع الألفة بين الناس وتقاربهم وإجتماع كلمتهم. وورد عنه (رحم الله أمرأ جبّ الغيبة عن نفسه).

كما ورد فى الشريعة الإسلامية المطهرة أن منافيات المروة مضرة فى العدالة كالأكل حال المشئ فى الطريق العام أو السوق والجلوس فى الأماكن العامة كالمقاهى لشخص ليس من عادة صنفه ذلك وما منافيات المروة إلاّ منافيات العادة المألوفة.

٦ـ الإستقرائيات:

وهى التى يقبلها الجمهور بسبب إستقرائهم التام أو الناقص. كحكمهم بأن تكرار الفعل الواحد ممل، وإنّ الملك الفقير لابد أن يكون ظالماً، إلى كثير من أمثال ذلك من القضايا الإجتماعية والأخلاقية ونحوها. وكثيراً ما يكتفى عوام الناس بوجود مثال واحد أو أكثر للقضية، فتشتهر بينهم عند ما لم يقفوا على نقض ظاهر لها، كتشاؤهم الأوربيين من رقم (١٣) لأن واحداً منهم أو أكثر إتّفق له أن نكب عند ما كان له هذا الرقم، ومثل هذا كثير عند الناس.

٤ ـ الوهميات

والمقصود بها القضايا الوهمية الصرفة. وهى قضايا كاذبة إلا إنّ الوهم يقضى بها قضاء شديد القوة. فلا يقبل ضدها وما يقابلها حتى مع قيام البرهان على خلافها. فأنّ العقل يؤمن بنتيجة البرهان ولكن الوهم يعاند.

ولذا تعدّ الوهميات من المعتقدات:

ألا ترى أن وهم الأكثر يستوحش من الظلام ويخاف منه، مع إنّ العقل لا يجد فرقاً فى المكان بين أن يكون مظلماً أو منيرا.

ومع توجه النفس إلى هذه البديهة العقلية ينكرها الوهم ويعاند. فيستولى على النفس فقد تضطرب من الظلمة، لأنّ البديهة الوهمية أقوى تأثيراً على النفس من البرهان.

ولا جل أن يتضح لك هذا الأمر جرب نفسك وأسال أصدقاءك: كيف يتمثل لا حدكم فى وهمه دورة شهور السنة؟ فإنّ الإنسان ـ على الأكثر ـ لابد أن يتوهم دورة

شهور السنة أو أيامها بشكل محسوس من الأشكال الهندسية (تأمل في نفسك جيداً) إنّه لابد أن تتوهم هذه الدورة على شكل دائرة منتظمة، أو غير منتظمة، مع أن السنة ودورة أيامها وشهورها من المعاني المجردة غير المحسوسة.

والسّرّ في ذلك أن الوهم تابع منقاد للحس، فما لا يقبله الحس لا يقبله الوهم إلا لابساً ثوب المحسوس، فإذا كانت أحكام الوهم جارية في نفس المحسوسات فإنّ العقل يصدقه فيها فيتطابقان في الحكم كما في الأحكام الهندسية.

وإذا كانت أحكامه في غير المحسوسات، وهي التي نسميها بالقضايا الوهمية الصرفة، فلابد أن تكون كاذبة لإصرار الوهم على تمثيلها على نهج المحسوسات، وهي بحسب ضرورة العقل ليست منها، كم سبق في الأمثلة المتقدمة.

والخلاصة، أن القضايا الوهمية الصرفة التي نسميها (الوهميات) هي عبارة عن الأحكام الوهم في المعاني المجردة عن الحس، وهي قضايا كاذبة لأظلّ لها من الحقيقة، ولكن بديهة الوهم لاتقبل سواها ولذلك يستخدمها المغالط في أقيسته، كما سيأتي في (صناعة المغالطة).

إلاّ إنّ العقل السليم من تأثير الوهم يتجرد عنه ولا يخضع لحكمه، فيكشف كذب أحكامه للنفس.

٥ ـ المسلمات

وهي قضايا حصل التسالم بينك وبين غيرك على التسليم بأنّها صادقة سواء كانت صادقة في نفس الأمر، أو كاذبة كذلك، أو مشكوكة.

والطرف الآخر إن كان خصماً فإن إستعمال المسلمات في القياس معه يراد به أفحامه وإن كان مسترشداً فإنّه يراد به إرشاده وإقناعه ليحصل له الإعتقاد بالحق

بأقرب طريق عند ما لا يكون مستعداً لتلق البرهان وفهمه.

ثمّ إنّ المسلمات أمّا (عامّة) سواء كان التسليم بها من الجمهور عند ما تكون من المشهورات أو كان التسليم بها من طائفة خاصة كأهل دين أو ملّة أو علم خاص. وخصوص هذه المسلمات في علم خاص تسمى (الأصول الموضوعة) لذلك العلم، عند ما يكون التسليم بها عن مسامحة على سبيل حسن الظن من المتعلم بالمعلم. وهذه الأصول الموضوعة هي مبادى ذلك العلم التي تبتنى عليها براهينه وإن كان قد يبرهن عليها في علم آخر، وأمّا إذا كان التسليم بها من المتعلم من باب المجاراة مع الإستنكار والتشكيك بها كما يقع ذلك في المجادلات فتسمى حينئذ بـ(المصادرات).

وأمّا (خاصة) إذا كان التسليم بها من شخص معين وهو طرفك الآخر في مقام الجدل والمخاصمة كالقضية التي تؤخذ من إعترافات الخصم، ليبتنى عليها الإستدلال في إبطال مذهبه أو دفعه.

٦ـ المقبولات

وهي قضايا مأخوذة ممن يوثق بصدقه تقليداً، أمّا لأمر سماوي كالشرايع والسنن المأخوذة عن النبي والإمام المعصوم، وأمّا لمزيد عقله وخبرته كالمأخوذات من الحكماء وأفاضل السلف والعلماء الفنيين من آراء في الطب أو الإجتماع أو الأخلاق أو نحوها، وكالقضايا الفقهيّة المأخوذة تقليداً عن المجتهد.

٧ـ المشبهات

وهي قضايا كاذبة يعتقد بها، لأنّها تشبه اليقينيات أو المشهورات في الظاهر، فيغالط فيها المستدل غيره لقصور تمييز ذلك الغير بين ما هو هو و بين ما هو غيره، أو

لقصور نفس المستدل أو لغير ذلك.

والمشابهة أمّا من ناحية لفظية مثل ما لو كان اللفظ مشتركاً أو مجازاً فاشتبه الحال فيه وأمّا من ناحية معنوية مثل ما لو وضع ما ليس بعلة علة ونحو ذلك. وتفصيل أسباب الإشتباه يأتى فى (صناعة المغالطة)، لأن مادة المغالطة هى المشبهات والوهميات. وأهمها المشبهات.

٨ ـ المخيلات

وهى قضايا ليس من شأنها أن توجب تصديقاً، إلاّ أنّها توقع فى النفس تخييلات تؤدى إلى إنفعالات نفسية. من إنبساط فى النفس أو إنقباض، ومن إستهانة بالأمر الخطير أو تهويل أو تعظيم للشئ اليسير، أو من سرور وإنشراح أو حزن وتألم، ومن شجاعة وإقدام أو جبن وإحجام. وتأثير هذه القضايا (التى هى مراد صناعة الشعر كما سيأتى) فى النفس ناشئ من تصوير المعنى بالتعبير تصويراً خيالياً خلاباً وإن كان لا واقع له. وسيأتى تفصيل ذلك فى صناعة الشعر.

وبهذا ينتهى ما أردناه من الكلام على مواد الأقيسة فى هذه المقدمة ولابد قبل الدخول فى الصناعات الخمس من بيان الحصر فيها وبيان فائدتها على الإجمال، فنقول:

أقسام الأقيسة بحسب المادة:

إنّ القياس ـ بحسب إختلاف المقدمات من جهة كونها يقينية أو غير يقينية ـ أمّا أن يفيد تصديقاً وإما تأثيراً آخر غير التصديق من التخيل والتعجب ونحوهما.

ثم (الأوّل): أمّا أن يفيد تصديقاً جازماً أو تصديقاً غير جازم ثم ما يفيد تصديقاً جازماً إما أن يعتبر فيه أن يكون تأليفه لغرض أن ينتج حقاً أم لا. ثم ما يعتبر فيه

إنتاج الحق أمّا أن تكون النتيجة حقاً واقعاً أم لا.

فهذه خمسة أنواع:

١ ـ ما يفيد تصديقاً جازماً وكان المطلوب حقاً واقعاً وهو (البرهان). والغرض منه معرفة الحق من جهة ما هو حق واقعاً.

٢ ـ ما يفيد تصديقاً جازماً، وقد إعتبر فيه أن يكون المطلوب حقاً ولكنّه ليس بحق واقعاً وهو (المغالطة).

٣ ـ ما يفيد تصديقاً جازماً ولكن لم تعتبر فيه أن يكون المطلوب حقاً، بل المعتبر فيه عموم الإعتراف أو التسليم، وهو (الجدل)، والغرض منه أفحام الخصم وإلزامه.

٤ ـ ما يفيد تصديقاً غيرجازم. وهو(الخطابة) والغرض منه إقناع الجمهور.

٥ ـ ما يفيد غير التصديق من التخيل والتعجب ونحوهما وهو (الشعر) والغرض منه حصول الإنفعالات النفسية.

ثم إنّ البحث عن كل واحد من هذه الصناعات الخمس أو القدرة على إستعمالها عند الحاجة يسمى (صناعة)، فيقال صناعة البرهان، وصناعة المغالطة، الخ.

والصناعة إصطلاحاً ملكة نفسانية وقدرة مكتسبة يقتدر بها على إستعمال أمور لغرض من الأغراض، صادراً ذلك الإستعمال عن بصيرة بحسب الإمكان، كصناعة الطبّ والتجارة والحياكة مثلاً، والصناعة على قسمين علمية وعملية، وهذه الصناعات الخمس من الصناعات العلمية النافعة وسيأتي بيان فائدتها.

فائدة الصناعات الخمس على الإجمال:

أمّا منافع هذه الصناعات الخمس، فإن صناعتي البرهان والمغالطة تختص فائدتها

على الأكثر بمن يتعاطى العلوم النظرية ومعرفة حقائق الكونية، ولكن معرفة منفعة صناعة البرهان له فبالذات كمعرفة الأغذية فى نفعها لصحة الإنسان. ومنفعة صناعة المغالطة له فبالعرض كمعرفة السموم فى نفعها للإحتراز عنها. وأمّا الثلاث الباقية فإن فائدتها عامة للبشر. وأكثر ما تظهر فائدة صناعة الجدل لأهل الأديان وعلماء الفقه وأهل المذاهب السياسية لحاجتهم إلى المناظرة والنقاش.

وأكثر ما تظهر فائدة صناعتى الخطابة والشعر للسياسيين وقواد الحروب ودعاة الإصلاح لحاجتهم إلى إقناع الجمهور ورضاهم وبعث الهمم فيهم وتحريض الجنود والأتباع على الإقدام والتضحية.

وأهم ما يحتاج إليه منها ثلاث: البرهان والجدل والخطابة ـ وقد ورد فى القرآن الكريم الترغيب فى إستعمال أساليب الثلاثة فى الدعوة الآلهية وذلك قوله تعالى: «وادع إلى سبيل ربّك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتى هى أحسن» فإنّ الحكمة هى البرهان والموعظة الحسنة من صناعة الخطابة. ومن آداب الجدل أن يكون بالتى هى أحسن، هذا كل ما أردنا ذكره فى المقدمة، وقد آن الشروع فى بحث هذه الصناعات فى خمسة فصول وعلى الله التكلان.

الفصل الأوّل: صناعة البرهان

١ ـ حقيقة البرهان

إنّ العلوم الحقيقية التى لايراد بها إلاّ الحق الصراح لا سبيل لها إلاّ سبيل البرهان، لأنّه هو وحده ـ من بين أنواع القياس الخمسة ـ يصيب الحق ويستلزم اليقين بالواقع.

ولذلك يجب على طالب الحقيقة ألاّ يتبع إلاّ البرهان، وإن إستلزم قولاً لم يقل به

أحد قبله.

وقد عرفوه بأنّه: «قياس مؤلف من يقينيات ينتج يقيناً بالذات إضطراراً»، وهو نعم التعريف سهل واضح مختصر.

ومن الواضح أن كل حجة لابد أن تتألف من مقدمتين، والمقدمتان قد تكونان من اليقينيات، وقد لا تكونان منها.

ثم المقدمة اليقينية أمّا أن يكون فى نفسها بديهية من أحدى البديهيات الست المتقدمة، وأمّا أن تكون نظرية تنتهى إلى البديهيات.

فإذا تألفت الحجة من مقدمتين يقينيتين سمّيت (برهاناً). ولا بد أن ينتجا قضية يقينية لذات القياس المؤلف منها إضطراراً، عند ما يكون تأليف القياس فى صورته يقينياً أيضاً، فيستحيل حينئذٍ تخلف النتيجة لإستحالة تخلف المعلول عن علته.

وهذا معنى أن نتيجة البرهان ضرورية. ويعنون بالضرورة هنا معنى آخر غير معنى (بالضرورة) فى الموجهات على ما سيأتى.

٢ ـ البرهان قياس

ذكرنا فى تعريف البرهان بأنّه (قياس)، وعليه فلا يسمى الإستقراء ولا التمثيل برهاناً، وعلل بعضهم ذلك بأن الإستقراء والتمثيل لايفيدان اليقين. ويجب فى البرهان أن يفيد اليقين.

والحق إنّ الإستقراء قد يفيد اليقين وكذلك التمثيل على ما تقدم فى بابهما فى الجزء الثانى، بل تقدم أن أساس أكثر كبريات الأقيسة هو الإستقراء المعلل، ومع ذلك لايسمى الإستقراء ولا التمثيل برهاناً. والسر فى ذلك أن الإستقراء المفيد لليقين وكذا التمثيل إنّما يفيد اليقين حيث يعتمد على القياس، كما شرحناه فى التجربيات. وأشرنا فى

الجزء الثانى إلى أن الاستقراء التام يرجع إلى القياس المقسم فراجع. أمّا الإستقراء الناقص المبنى على المشاهدة فقط فإنّه لايفيد اليقين لأنّه لايرجع إلى القياس ولايعتمد عليه. فاتضح بالأخير أن المفيد لليقين هو القياس فقط.

٣ـ البرهان لمّى وإنّى

إنّ العمدة فى كل قياس هو الحد الأوسط فيه، لأنّه هو الذى يؤلف العلاقة بين الأكبر والأصغر. فيوصلنا إلى النتيجة. وفى البرهان خاصة لابد أن يفرض الحد الأوسط علة لليقين بالنتيجة. ولذا يسمى الحد الأوسط (واسطة فى الإثبات).

وعليه فالحد الأوسط أمّا أن يكون ـ مع كونه واسطة فى الإثبات ـ واسطة فى الثبوت أيضاً، أى يكون علة لثبوت الأكبر للأصغر، وأمّا أن لايكون واسطة فى الثبوت.

فإن كان الأوّل فإنّ البرهان حينئذٍ يسمى (برهان لم) أو (البرهان اللمّى)، لأنّه يعطى اللمّية.[1] فى الوجود والتصديق معاً كقولهم: «هذه الحديدة إرتفعت حرارتها وكل حديدة إرتفعت حرارتها فهى متمددة فينتج هذه الحديدة متمددة» فالإستدلال بإرتفاع الحرارة على التمدد إستدلال بالعلة على المعلول.

وإن كان الثانى، فيمسى (برهان إن) أو (البرهان الإنّى)، لأنّه يعطى الإنّية[2] والإنّية مطلق الوجود.

---

(١) اللمّية بتشديد الميم: هى العلّية مصدر صناعى مأخوذ من كلمة لم.

(٢) الإنّية بتشديد النون مصدر صناعى كاللمّية مأخوذة من كلمة (إن) المشبهة بالفعل التى تدل على الثبوت والوجود.

٤ ـ أقسام البرهان الإنّى

والبرهان الإنّى على قسمين:

١ ـ أن يكون الأوسط معلولاً للأكبر فى وجوده فى الأصغر، كما لو قيل فى المثال المتقدم: «هذه الحديدة متمددة»، و «كل حديدة متمددة مرتفعة درجة حرارتها». فالإستدلال بالتمدد على إرتفاع درجة الحرارة إستدلال بالمعلول على العلة فيقال فيه: إنّه يستكشف بطريق الإن من وجود المعلول على وجود العلّة. ويسمى هذا القسم من البرهان الإنّى (الدليل).

٢ ـ أن يكون الأوسط والأكبر معاً معلولين لعلة واحدة، فيستكشف من وجود أحدهما وجود الآخر فكل منهما إذا سبق العلم به يكون العلم به علة للعلم بالآخر، لكونهما متلازمين فى الوجود لإشتراكهما فى علة واحدة إذا وجدت لابد أن يوجدا معاً.

وليس لهذا القسم إسم خاص، وفى الحقيقة أن هذا القسم فيه إستدلالان: إستدلال بالمعلول على العلة المشتركة. ثمّ إستدلال بالعلة المشتركة على المعلول الآخر. ففيه خاصة البرهان الإنّى فى الإستدلال الأوّل وخاصة البرهان اللمّى فى الإستدلال الثانى. فلذا جعلوه واسطة بينهما لجمعه بين الطريقين. والأحسن جعله قسماً ثانياً للإنّى ـ كما صنع كثير من المنطقيين ـ رعاية للإستدلال الأوّل فيه. والأمر سهل.

٥ ـ الطريق الأساس الفكرى لتحصيل البرهان

عند العقلاء قضيتان أوّليتان لايشك فيهما إلاّ مكابر أو مريض العقل لأنّهما أساس كل تفكير.

ولم يتمّ إختراع ولا إستنباط ولا برهان بدونهما حتى الإعتقاد بوجود خالق الكائنات وصفاته مرتكز عليهما، وهما:

١ ـ (إنّ كل ممكن لابدّ له من علة في وجوده). ويعبر عن هذه البديهية أيضاً بقولهم (إستحالة وجود الممكن بلا علة).

٢ ـ (كلّ معلول يجب وجوده عند وجود علّته). ويعبر أيضاً بقولهم (إستحالة تخلف المعلول عن العلّة).

ولمّا كان اليقين بالقضية من الحوادث الممكنة فلابدّ له من علّة موجبة لوجوده، بناء على البديهة الأولى، وهذه العلة قد تكون من الداخل وقد تكون من الخارج.

الأوّل: أن تكون من الداخل ومعنى ذلك أن نفس تصور أجزاء القضية علّة للحكم والعلم بالنسبة كقولنا «الكلّ أعظم من الجزء» وقولنا «النقيضان لايجتمعان» والبديهتان اللتان مرّ ذكرهما في صدر البحث أيضاً من هذا الباب. ولذا تسمى هذه القضايا بالأوّليّة كما تقدم في بابها.

الثاني: أن تكون العلة من الخارج وهذه العلة الخارجة على نحوين:

١ ـ أن تكون إحدى الحواس الظاهرة أو الباطنة. وذلك في المشاهدات والمتواترات.

وقضاياها من الجزئيات. فإنّ العقل هو الذي يدرك أن هذه النار حارة أو مكة موجودة، ولكن إدراكه لهذه الأشياء إنّما بتوسط إحدى الحواس، وهي جنوده التي يستعين بها في إدراك المشاهدات ونحوها.

وقول الحكماء أن العقل لايدرك الجزئيات، فأنّ غرضهم أنّه لايدرك الجزئيات بنفسه بدون إستعمال آلة إدراكية، وإلاّ فليس المدرك للكليات والجزئيات إلاّ القوة العاقلة.

ويختص إدراك القوة العاقلة بـتوسط الآلة فى خـصوص الجـزئيات، لأنّ الحس بإنفراده لايفيد رأياً كلّياً، لأن حكمه مخصوص بزمان الإحساس فقط، وإذا أراد أن يتجاوز الإدراك إلى الأمور الكلية فلابد أن يسـتعين بمـقدمات عـقلية وقـياسات منطقية، ليستفيد منها الرأى الكلى.

٢ ـ أن يكون العلة الخارجة هى القياس المنطق، وهذا القياس على قسمين:

القسم الأوّل: أن يكون حاضر الدى العقل لايحـتاج إلى إعمال فكـر، فـلابد أن يكون معلوله وهو اليقين بـالنتيجة حـاضراً أيـضاً ضرورى الثـبوت. وهـذا شأن المجربات والحدسيات والفطريات.

القسم الثانى: أن لا يكون حاضراً لدى العقل، فلابد للحصول على اليـقين مـن السعى لإستحضاره بالفكر والكسب العلمى: وذلكِ بالرجوع إلى البـديهيات (وهـو موضع الحـاجة إلى البرهان)، فإذا حضر هذا القياس إنتظم البرهان أمّا على طريق اللمّ أو الإنّ، فإستحضار علة اليقين غير الحاضرة هو الكسب والذى يدعوا إلى هذا الإستحضار البديهة الأولى المذكورة فى صدر البحث وهى إستحالة وجود الممكن بلا علّة. وإذا حضرت العلة إنتظم البرهان أى يحصل اليقين بالنتيجة وذلك بـناء عـلى البديهة الثانية و هى إستحالة تخلف المعلول عن العلّة.

فإتّضح من جميع ما ذكرنا كيف نحتاج إلى البرهان وسرّ الحاجة إليه، وأنّه يرتكز أساسه على هاتين البديهتين اللتين هما الطريق الأساس الفكرى لتحصيل كل برهان.

٦ـ البرهان اللمّى مطلق وغير مطلق

قد عرفت إنّ البرهان اللمّى ما كان الأوسط فيه علة لثبوت الأكبر للأصغر ومعنى ذلك أنّ علة النتيجة وهذا على نحوين:

١ ـ أن يكون علة لوجود الأكبر فى نفسه على الإطلاق، ولأجل هذا يكون علّة لثبوته للأصغر بإعتبار أنّ المحمول الذى هو الأكبر هنا ليس وجوده إلاّ وجوده لموضوعه وهو الأصغر، كالمثال المتقدم، وهو مثال علية إرتفاع الحرارة لتمدد الحديدة، ويسمى هذا النحو (البرهان اللمّى المطلق).

٢ ـ أن لا يكون علّة لوجود الأكبر على الإطلاق، وإنّما يكون علّة لوجوده فى الأصغر ويسمى هذا النحو (البرهان اللمّى غير المطلق) وإنّما صحّ أن يكون علّة لوجود الأكبر فى الأصغر وليس علّة لنفس الأكبر. فبإعتبار أن وجود الأكبر فى الأصغر شئ وذات الأكبر شئ آخر، فتكون علة وجود الأكبر فى الأصغر غير علّة نفس الأكبر. والمقتضى لكون البرهان لمّياً ليس إلاّ علّية الأوسط لوجود الأكبر فى الأصغر، سواء كان علّة أيضاً لوجود الأكبر فى نفسه، كما فى النحو الأوّل أو كان معلولاً للأكبر فى نفسه، أو كان معلولاً للأصغر، أو ليس معلولاً لكلّ منهما.

مثال الأوّل: وهو ما كان معلولاً للأكبر ـ قولنا: «هذه الخشبة تتحرك إليها النار» وكل خشبة تتحرك إليها النار توجد فيها النار». فوجود النار أكبر، وحركة النار أوسط، والحركة علّة لوجود النار فى الخشبة ومعلولة لطبيعة النار.

مثال الثانى: وهو ما كان معلولاً للأصغر ـ قولنا «المثلث زواياه تساوى قائمتين». وكل ما يساوى قائمتين نصف زوايا المربع». فالأوسط (مساواة القائمتين) معلول للأصغر وهو زوايا المثلث) وهو فى الوقت نفسه علة لثبوت الأكبر (نصف زوايا المربع) للأصغر (زوايا المثلث).

مثال الثالث: وهو ما لم يكن معلولاً لكل من الأصغر والأكبر ـ نحو: «هذا الحيوان غراب، وكل غراب أسود» فالغراب وهو الأوسط ليس معلولاً للأصغر ولا للأكبر، مع إنّه علّة لثبوت وصف السواد لهذا الحيوان.

٧ـ معنى العلّة فى البرهان اللمّى

قلنا إنّ البرهان اللمّى ما كان فيه الأوسط علّة لثبوت الأكبر للأصغر، وقد يسبق ذهن الطالب إلى أنّ المراد من العلة خصوص العلة الفاعلية، ولكن فى الواقع أنّ العلّة تقال على أربعة أنواع والبرهان اللمّى يقع بجميعها، وهى:

١ ـ العلّة الفاعلية: أو الفاعل أو السبب أو مبدأ الحركة. ما شئت فعبر. وقد يعبر عنها بقولهم (ما منه الوجود) ويقصدون المفيض والمفيد للوجود[١] أو المسبب للوجود كالبانى للدار والنجار للسرير والأب للولد ونحو ذلك.

ومثال أخذ الفاعل فى البرهان: «لم صار الخشب يطفو على الماء؟ فيقال لأنّ الخشب ثقله النوعى أخف من ثقل الماء النوعى».

٢ ـ العلّة المادّية: أو المادّة التى يحتاج إليها الشئ ليتكون ويتحقق بالفعل بسبب قبوله للصورة. وقد يعبر عنها بقولهم (ما فيه الوجود) كالخشب والمسمار للسرير، والجص والآجر والخشب ونحوها للدار والنطفة للمولود. ومثال أخذ المادّة فى البرهان قولهم «لم يفسد الحيوان؟» فيقال «لأنّه مركّب من الأضداد».

٣ ـ العلّة الصورية: أو الصورة وقد يعبر عنها بقولهم: (ما به الوجود). أى الذى يحصل به الشئ بالفعل فإنّه ما لم تقترن الصورة بالمادة لم يتكون الشئ ولم يتحقق، كهيئة السرير والدار وصورة الجنين التى بها يكون إنساناً. ومثال أخذ الصورة فى

---

(١) قد يقصد بعضهم من تعبير (ما منه الوجود) خصوص المفيض للوجود أى الخالق المصور والفاعل بهذا المعنى هو خصوص البارى تعالى، وأمّا الفاعل المسبّب الذى ليس منه فيض الوجود وخلقه وهو ما عدالله تعالى من الأسباب، فيعبر عنه (ما به الوجود.).

البرهان قولهم: لم كانت هذه الزاوية قائمة؟ فيجاب «لأن ضلعيها متعامدان».

٤ـ العلّة الغائية: أو الغاية، وقد يعبر عنها بقولهم: (ما له الوجود)، أى التى لأجلها وجد الشئ وتكون، كالجلوس للكرسى والسكنى للبيت. ومثال أخذ الغاية فى البرهان: قولهم «لم انشأت البيت فيجيب: لكى اسكنه».

٨ـ تعقيب وتوضيح فى أخذ العلل حدوداً وسطى

لاشك إنّما يحصل البرهان على وجه كانت العلة كاملة تامة السببية.

وعليه يمكن للمتأمل يعقب على كلامنا السابق، فيقول: إنّ العلة التامة التى لايتخلف عنها المعلول هى الملتئمة من العلل الأربع فى الكائنات المادية، أمّا كل واحدة منها فليست بعلة تامة، فكيف صحّ أن تفرضوا وقوع البرهان اللمّى فى كل واحدة منها؟

وهذا كلام صحيح فى نفسه، ولكن إنّما صحّ فرض وقوع البرهان اللمّى فى واحدة من الأربع، فى موضع تكون العلل الباقية مفروضة الوقوع متحققة وإن لم يصرح بها، فيلزم حينئذٍ من فرض وجود تلك العلة التى أخذت حداً أوسط وجود المعلول بالفعل لفرض حصول باقى العلل، لأنّها لاينفك وجودها عن وجود جميعها. ولنتكلم عن كل واحدة من العلل كيف يكون فرض وجودها فرضاً للبواقى فنقول:

أمّا العلة الصورية فإنّه إذا فرض وجود الصورة فقد فرض وجود المعلول بالفعل، لأن فعلية الصورة فعلية لذيها، فلابد ـ مع فرض وجود المعلول ـ أن تكون العلل كلّها حاصلة.

وكذا العلّة الغائية فإنّما يفرض وجود الغاية بعد فرض وجود ذى الغاية وهو

المعلول، لأن الغاية فى وجودها الخارجى متأخرة عن وجود المعلول بل هى معلولة له، وإنّما العلة له هى الغاية بوجودها الذهنى العلمى.

وأمّا (العلّة المادّية) فإنّه فى كثير من الأمور الطبيعية يلزم عند حصول إستعداد المادّة لقبول الصورة حصول الصورة بالفعل، كما لو وضعت البذرة ـ مثلاً ـ فى أرض طيبة فى الوقت المناسب وقد سقيت بالماء فلابد أن يحصل النبات، بإعتباران الفاعل قوة طبيعية فى جوهر المادة. وإذا وجدت الصورة فهو فرض وجود المعلول كما سبق.

نعم بعض الأمور الطبيعية لايلزم من حصول إستعداد المادة حصول الصورة بالفعل. وذلك عند ما يكون حدوث تلك الصورة متوقفة على حركة من علّة محرّكة خارجة. كإستعداد النخلة للثمر، فإنّما تتمّ ثمرتها بالفعل بعد التلقيح. ومن هذا الباب الأمور الصناعية، فإنّ مجرّد إستعداد الخشب لأن يصير كرسياً لا يصيره كرسياً بالفعل ما لم يعمل الصانع فى نشره وتركيبه على الوجه المناسب وعليه لايقع البرهان اللمّى فى أمثال هذه المواد.

وأمّا العلّة الفاعلية، فليس يجب من فرض الفاعل فى كثير من الأشياء وجود المعلول، بل لايؤخذ حداً أوسط إلاّ إذا كان فاعلاً تاماً، بمعنى أنّه مشتمل على تمام جهات تأثيره، كما إذا دلّ على إستعداد المادّة ووجود جميع الشرائط، فيما إذا كان المعلول من الأمور الطبيعية المادّية.

ومن هذا الكلام يعلم ويتّضح أنّه ليس على المطلوب الواحد ـ فى الحقيقة ـ إلاّ برهان لمّى واحد مشتمل على جميع العلل بالفعل أو بالقوة، وإن تعدّدت البراهين ـ بحسب الظاهر ـ بتعدد العلل حسب إختلافها، فالسؤال بلم إنّما يطلب به معرفة العلّة التامّة، فإذا أجيب بالعلّة الناقصة فإنّه لاينقطع السؤال بلم.

٩ـ شروط مقدّمات البرهان

ذكروا لمقدمات البرهان شروطاً إرتقت فى أكثر عباراتهم إلى سبعة، وهى:

١ ـ أن تكون المقدمات كلّها يقينية.

٢ ـ أن تكون المقدمات أقدم وأسبق بالطبع من النتائج لأنّها لابد أن تكون عللاً لها بحسب الخارج وهذا الشرط مختص ببرهان (لِمّ).

٣ ـ أن تكون أقدم عند العقل بحسب الزمان من النتائج حتى يصح التوصّل بها إلى النتائج فإنّ الأقدم بالطبع شئ والأقدم بحسب عقولنا شئ آخر، فأنّه قد يكون ما هو الأقدم بحسب الطبع كالعلة ليس أقدم بالنسبة إلى عقولنا بأن يكون العلم بالمعلول أسبق وأقدم من العلم بها.

٤ ـ أن تكون أعرف عند العقول من النتائج ليصح أن تعرفها لأن المعرف يجب أن يكون أعرف من المعرف.

٥ ـ أن يكون مناسبة للنتائج، ومعنى مناسبتها أن تكون محمولاتها ذاتية أوّلية لموضوعاتها، على ما سيأتى من معنى الذاتى والأوّلى هنا.

٦ ـ أن تكون ضرورية أمّا بحسب الضرورة الذاتية أو بحسب الوصف. وليس المراد من (الضرورى) هنا المعنى المقصود منه فى القياس، فإنّه إذا قيل هناك: (كل حـ ب بالضرورة) يعنون به أن كل ما يوصف بأنّه (حـ) كيفما إتّفق وصفه به فهو موصوف بأنّه (ب) بالضرورة و إن لم يكن موصوفاً بأنّه (حـ) بالضرورة، وأمّا هنا فيعنون به المشروطة العامة أى أن كل ما يوصف بأنّه (حـ) بالضرورة فإنّه موصوف بأنّه (ب).

٧ ـ أن تكون كلّية. وهنا أيضاً ليس المراد من (الكلية) المعنى المراد فى القياس. بل المراد أن يكون محمولها مقولاً على جميع أشخاص الموضوع فى جميع الأزمنة قولاً

أوّلياً وإن كان الموضوع جزئياً أو مهملاً. فالكلّية هنا يصحّ أن تـقابلها الشـخصية. والمقصود من معنى الكلّية فى القياس أن يكون المحمول مقولاً على كل واحد وإن لم يكن فى كل زمان. ولم يكن الحمل أوّلياً فتقابل الكلّية هناك القضية الجزئية والمهملة.

وهذا الشرطان الأخيران يختصان بالنتائج الضرورية الكلية. فلو جوزنا أن تكون نتيجة البرهان غير ضرورية وغير كلّية، فما كان بأس فى أن تكون إحدى المقدمات ممكنة أو غير كلّية بذلك المعنى من الكلّية.

١٠ ـ معنى الذاتى فى كتاب البرهان

تقدّم أنّه يشترط فى مقدمات البرهان أن تكون المحمولات ذاتية للـموضوعات. وللذاتى فى عرف المنطقيين عدة معانٍ أحـدها الذاتى فى كـتاب البرهـان. ولا بأس ببيانها جميعاً ليتّضح المقصود هنا فنقول:

١ ـ الذاتى فى باب الكليات، ويقابله (العرضى). وقد تقدم فى الجزء الأوّل.

٢ ـ الذاتى فى باب الحمل والعروض، ويقابله (الغريب)، إذ يقولون :«إن موضوع كلّ علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية». وهو له درجات وفى الدرجة الأولى ما كان موضوعه مأخوذاً فى حدّه، كالأنف فى حد الفطوسة حينما يقال (الأنف أفطس). ثمّ قد يكون موضوع المعروض له مأخوذاً فى حدّه، كحمل المرفوع على الفاعل فإنّ الفاعل لايؤخذ فى تعريف المرفوع ولكن الكلمة التى هى معروضة الفاعل تؤخذ فى تعريفه كما تؤخذ فى تعريف الفاعل. وقد يكون جنس المعروض له مأخوذاً فى حدّه، كحمل المبنى على الفعل الماضى مثلاً، فإنّ الفعل لايؤخذ فى تعريف المبنى ولكن جنسه وهو الكلمة هى التى تؤخذ فى حدّه. وقد يكون معروض الجـنس مأخوذاً فى حدّه كحمل المنصوب على المفعول المطلق مثلاً فـإنّ المـفعول المـطلق لايـؤخذ فى حـدّ

المنصوب ولا جنسه وهو المفعول بل معروض المفعولية وهو الكلمة تؤخذ فى حدّه، ويمكن جمع هذه المحمولات الذاتية بعبارة واحدة فيقال: (المحمول الذاتى للموضوع ما كان موضوعه أو أحد مقوّماته واقعاً فى حدّه).

٣ ـ الذاتى فى باب الحمل أيضاً، وهو ما كان نفس الموضوع فى حدّ ذاته كافياً لإنتزاع المحمول بدون حاجة إلى ضمّ شئ إليه وهو الذى يقال له: (المنتزع عن مقام الذات) ويقابله ما يسمى المحمول بالضميمة مثل حمل الموجود على الوجود لا مثل حمل الموجود على الماهية فإن هذا هو المحمول بالضميمة فإنّ الماهية موجودة ولكن لابذاتها بل لعروض الوجود عليها.

٤ ـ الذاتى فى باب الحمل أيضاً، ولكنّه فى هذا القسم وصف لنفس الحمل لا للمحمول كما فى الإصطلاحين الأخيرين، فيقال الحمل الذاتى ويقال له الأوّلى أيضاً. ويقابله الحمل الشايع الصناعى وقد تقدّم ذلك فى الجزء الأوّل.

٥ ـ الذاتى فى باب العلل، ويقابله (الإتّفاقى) مثل أن يقال: إشتعلت النار فاحترق الحطب، فإنّه لم يكن ذلك إتفاقياً بل إشتعال النار يتبعه إحراق الحطب إذا مسّها. لا مثل ما يقال: فتح الباب فأبرقت السماء.

إذا عرفت هذه المعانى للذاتى فأعلم أن مقصودهم من الذاتى فى كتاب البرهان مايعم المعنى الأوّل والثانى ويجمعها فى البيان أن يقال: «الذاتى هو المحمول الذى يؤخذ فى حدّ الموضوع أو الموضوع أو أحد مقوّماته يؤخذ فى حدّه».

١١ ـ معنى الأوّلى

والمراد من الأوّلى هنا هو المحمول لا بتوسط غيره أى لايحتاج إلى واسطة فى العروض، كما نقول: جسم أبيض وسطح أبيض فأن حمل أبيض على السطح حمل

أوّلى أمّا حمله على الجسم فبتوسط السطح فكان واسطة فى العروض.

وممّا يجب أن يعلم هنا أن بعض كتب أصول الفقه المتأخرة وقع فيها تفسير الذاتى الذى هو فى باب موضوع العلم المقابل له الغريب، بمعنى الأوّلى المذكور هنا، فوقعت من أجل ذلك إشتباهات كثيرة نستطيع التخلص منها إذا فرقنا بين الذاتى والأوّلى ولانخلط أحدهما بالآخر.

* * * *

الفصل الثانى: صناعة الجدل أو آداب المناظرة

ونضعها فى ثلاثة مباحث: الأوّل فى القواعد والأصول، الثانى فى المواضع، الثالث فى الوصايا.

المبحث الأوّل: القواعد والأصول

١ ـ مصطلحات هذه الصناعة

لهذه الصناعة ـ ككل صناعة ـ مصطلحات خاصّة بها والآن نذكر بعضها فى المقدمة للحاجة فعلاً، ونرجئ الباقى إلى مواضعه.

١ ـ كلمة (الجدل)، إنّ الجدل لغة هو اللدد واللجاج فى الخصومة بالكلام، مقارناً غالباً لإستعمال الحيلة الخارجة أحياناً عن العدل والإنصاف، ولذا نهت الشريعة الإسلامية عن المجادلة لاسيّما فى الحج والإعتكاف وقد نقل مناطقة العرب هذه الكلمة وإستعملوها فى الصناعة التى نحن بصددها والتى تسمى باليونانية (طوبيقا).

ولفظة (الجدل) أنسب الألفاظ العربية إلى معنى هذه الصناعة، حتى من مثل لفظ المناظرة، والمحاورة والمباحثة، وإن كانت كل واحدة منها تناسب هذه الصناعة فى الجملة.

وقد يطلقون لفظ (الجدل) أيضاً على نفس إستعمال الصناعة كما أطلقوه على ملكة إستعمالها، فيريدون به حينئذٍ القول المؤلف من المشهورات أو المسلمات الملزم للغير والجارى على قواعد الصناعة. وقد يقال له أيضاً: القياس الجدلى أو الحجة الجدلية أو القول الجدلى. أمّا مستعمل الصناعة فيقال له: (مجادل) و (جدلى).

٢ ـ كلمة (الوضع). ويراد بها هنا (الرأى المعتقد به أو الملتزم به) كالمذاهب والملل والنحل والأديان والآراء السياسية والإجتماعية والعلمية وما إلى ذلك.

كما قد يسمون أيضاً نتيجة القياس فى الجدل (وضعاً) وهى التى تسمى فى البرهان (مطلوباً).

٢ ـ وجه الحاجة إلى الجدل

إنّ الإنسان لاينفك عن خلاف ومنازعات بينه وبين غيره من أبناء جلدته، فى عقائده وآرائه من دينية وسياسية وإجتماعية ونحوها، فتتألف بالقياس إلى كل وضع طائفتان: طائفة تناصره وتحافظ عليه، وأخرى تريد نقضه وهدمه وينجر ذلك إلى المناظرة والجدال فى الكلام، فيلتمس كل فريق الدليل والحجة لتأييد وجهة نظره وأفحام خصمه أمام الجمهور.

والبرهان سبيل قويم مضمون لتحصيل المطلوب، ولكن هناك من الأسباب ما يدعو إلى عدم الأخذ به فى جملة من المواقع، واللجوء إلى سبيل آخر، وهو سبيل الجدل الذى نحن بصدده. وهنا تنبثق الحاجة إلى الجدل، فإنّه الطريقة المفيدة بعد

البرهان.

أمّا الأسباب الداعية إلى عدم الأخذ بالبرهان فهى أمور:

١ ـ إنّ البرهان واحد فى كل مسئلة لايمكن أن يستعمله كل من الفريقين المتنازعين، لأنّ الحق واحد على كل حال، فإذا كان الحق مع أحد الفريقين، فإنّ الفريق الآخر يلتجئ إلى سبيل الجدل لتأييد مطلوبه.

٢ ـ إنّ الجمهور أبعد ما يكون عن إدراك المقدمات البرهانية إذا لم تكن من المشهورات الذايعات بينهم، وغرض المجادل على الأكثر إفحام خصمه أمام الجمهور فيلتجئ هنا إلى إستعمال المقدمات المشهورة بالطريقة الجدلية. وإن كان الحق فى جانبه ويمكنه إستعمال البرهان.

٣ ـ إنّه ليس كل أحد يقوى على إقامة البرهان أو إدراكه فيلتجئ المنازع إلى الجدل لعجزه عن البرهان أو لعجز خصمه عن إدراكه.

٤ ـ إنّ المبتدى فى العلوم قبل الوصول إلى الدرجة التى يتمكن فيها من إقامة البرهان على المطالب العلمية يحتاج إلى ما يمرّن ذهنه وقوّته العقليّة على الإستدلال على المطالب بطريقة غير البرهان وليس له سبيل إلى ذلك إلاّ سبيل الجدل.

وبمعرفة هذه الأسباب تظهر لنا قوة الحاجة إلى الجدل ونستطيع أن نحكم بأنّه يجب لكل من تهمّه المعرفة وكل من يريد أن يحافظ على العقائد والآراء أية كانت أن يبحث عن صناعة الجدل وقوانينها وأصولها.

٣ـ المقارنة بين الجدل والبرهان

قلنا إنّ الجدل أسلوب آخر من الإستدلال وهو يأتى بالمرتبة الثانية بعد البرهان، فلابد من بحث المقارنة بينهما وبيان مايفترقان فيه فنقول:

١ ـ إنّ البرهان لايعتمد إلاّ على المقدمات التى هى حق من جهة ما هو حق لتنتج الحق، أمّا (الجدل) فإنّما يعتمد على المقدمات المسلمة من جهة ما هى مسلمة، ولا يشترط فيها أن تكون حقاً، وإن كانت حقاً واقعاً، إذ لا يطلب المجادل الحق بما هو حق بل إنّما يطلب إفحام الخصم بالمقدمات المسلمة.

٢ ـ إنّ الجدل لايقوم إلاّ بشخصين متخاصمين، أمّا البرهان فقد يقام لغرض تعليم الغير وإيصاله إلى الحقائق فيقوم بين شخصين كالجدل، وقد يقيمه الشخص ليناجى به نفسه ويعلمها لتصل إلى الحق.

٣ ـ إنّ البرهان واحد فى كل مسألة لايمكن أن يقيمه كل من الفريقين المتنازعين أمّا الجدل فإنّه يمكن أن يستعمله الفريقان معاً مادام الغرض منه إلزام الخصم وإفحامه. ومادام أنّه يعتمد على المشهورات والمسلمات التى قد يكون بعضها فى جانب الإثبات وبعضها الآخر فى عين الوقت فى جانب النفى.

٤ ـ إنّ صورة البرهان لا تكون إلاّ من القياس على ما تقدم فى بحث البرهان أمّا المجادل فيمكن أن يستعمل القياس وغيره من الحجج كالإستقراء والتمثيل.

٤ ـ تعريف الجدل:

ويظهر بوضوح من جميع ما تقدم صحة تعريف فن الجدل بمايلى:

(إنّه صناعة علمية يقتدر معها ـ حسب الإمكان ـ على إقامة الحجة من المقدمات المسلمة على أيّ مطلوب يراد وعلى محافظة أى وضع يتفق على وجه لا تتوجه عليه مناقضة).

وإنّما قيد التعريف بعبارة (حسب الإمكان) فلأجل التنبيه على أن عجز المجادل عن تحصيل بعض المطالب لا يقدح فى كونه صاحب صناعة، كعجز الطبيب مثلاً عن

مداواة بعض الأمراض فإنّه لا ينفي كونه طبيباً.

٥ ـ فوائد الجدل

ممّا تقدم تظهر لنا الفائدة الأصلية من صناعة الجدل ومنفعتها المقصودة بالذات، وهى أن يتمكن المجادل من تقوية الآراء النافعة وتأييدها ومن إلزام المبطلين والغلبة على المشعوذين وذوى الآراء الفاسدة على وجه يدرك الجمهور ذلك. ولهذه الصناعة فوائد أخر تقصد منها بالعرض، نذكر بعضها:

١ ـ رياضة الأذهان وتقويتها فى تحصيل المقدمات وإكتسابها.

٢ ـ تحصيل الحق واليقين فى المسئلة التى تعرض على الإنسان، فإنّه بالقوّة الجدلية التى تحصل له بسبب هذه الصناعة يتمكن من تأليف المقدمات لكل من طرفى الإيجاب والسلب فى المسئلة. وحينئذ بعد الفحص عن حال كل منهما والتأمّل فيهما قد يلوح الحق له.

٣ ـ التسهيل على المتعلم المبتدئ لمعرفة المصادرات فى العلم الطالب له، بسبب المقدمات الجدلية إذ أنّه بادئ بدء قد ينكرها ويستوحش منها، لأنّه لم يقو بعد على الوصول إلى البرهان عليها. والمقدمات الجدلية تفيده التصديق بها وتسهل عليه الإعتقاد بها.

٤ ـ وتنفع هذه الصناعة أيضاً طالب الغلبة على خصومه، إذ يقوى على المحاورة والمخاصمة والمراوغة وإن كان الحق فى جانب خصمه، فيستظهر على خصمه الضعيف عن مجادلته ومجاراته.

٥ ـ وتنفع أيضاً الرئيس للمحافظة على عقائد أتباعه عن المتبدعات.

٦ ـ وتنفع أيضاً الذين يسمونهم فى هذا العصر المحامين الذين اتخذوا المحاماة

والدفاع عن حقوق الناس مهنة لهم.

٦ـ السؤال والجواب

إنّ الجدل إنّما يتم بأمرين: سوال وجواب. لأنّ المقصود الأصلى من صناعة الجدل عندهم أن تتم بهذه المراحل الأربع:

١ ـ أن يوجه من يريد نقض وضع ما أسئلة إلى خصمه المحافظ على ذلك الوضع بطريق الإستفهام بأن يقول: (هل هذا ذاك) أو (أليس إذا كان كذا فكذا) ويتدرج بالأسئلة من البعيد عن المقصود، إلى القريب منه حسبما يريد أن يتوصل به إلى مقصوده من تسليم الخصم من دون أن يشعره بأنّه يريد مهاجمته ونقض وضعه، أو يشعره بذلك ولكن لا يشعره من أيّة ناحية يريد مهاجمته منها. حتى لايراوغ ويحتال فى الجواب.

٢ ـ أن يستل السائل من خصمه من حيث يدرى ولايدرى الإعتراف والتسليم بالمقدمات التى تستلزم نقض وضعه المحافظ عليه.

٣ ـ أن يؤلف السائل قياساً جدلياً ممّا إعترف وسلم به خصمه (المجيب) بعد فرض إعترافه وتسليمه، ليكون هذا القياس ناقضاً لوضع المجيب.

٤ ـ أن يدافع المحافظ (المجيب) ويتخلص عن المهاجمة ـ إن إستطاع ـ بتأليف قياس من المشهورات التى لابد أن يخضع لها السائل والجمهور.

وهذه الطريقة من السؤال والجواب هى الطريقة الفنية المقصودة لهم فى هذه الصناعة. ومن هذه الجهة كانت التسمية بالسائل والمجيب، لا لمجرد وقوع سؤال وجواب بأى نحو إتّفق.

والمقصود من صناعة الجدل إتقان تأدية هذه الطريقة حسبما تقتضيه القوانين

والأصول الموضوعة فيها.

ونحن يمكننا أن نتوسع في دائرة هذه الصناعة، فنتعدى هذه الطريقة المتقدمة إلى غيرها بأن نكتفي بتأليف القياس من المشهورات أو المسلمات لنقض وضع أو للمحافظة على وضع، لغرض أفحام الخصوم، على أي نحو يتفق هذا التأليف وإن لم يكن على نحو السؤال والجواب ولم يمرّ على تلك المراحل الأربع بترتيبها. ولعل تعريف الجدل المتقدم لايأبى هذه التوسعة، بل يمكن أن نتعدى بها إلى التحرير والمكاتبة، وفي هذه العصور لاسيما الأخيرة منها بعد إنتشار الطباعة والصحف أكثر ما تجرى المناقشات والمجادلات في الكتابة.

٧ـ مبادى الجدل

أشرنا فيما سبق إلى أن مبادئ الجدل الأوّلية التي تعتمد عليها هذه الصناعة هي المشهورات والمسلمات، وأن المشهورات مشتركة بالنسبة إلى السائل والمجيب والمسلمات مختصة بالسائل.

ثمّ إنّا أشرنا في بحث (المشهورات) أن للشهرة أسباباً توجبها والسر في كون الشهرة لاتستغنى عن السبب أن شهرة المشهور ليست ذاتية، بلى هي أمْرٌ عارض، وكل عارض لابدّله من سبب.

وسبب الشهرة لابد أن يكون أمراً تدركه العقول بسهولة، ولولا ذلك لما كان الحكم مقبولاً عند الجمهور.

وعلى هذا يتوجه علينا سؤال وهو: إذا كانت الشهرة لاتستغنى عن السبب، فكيف جعلتم المشهورات من المبادى الأوّلية أي ليست مكتسبة؟

والجواب أن سبب حصول الشهرة لوضوحه لدى الجمهور تكون أذهان الجمهور

غافلة عنه فيبدوها أن المشهورات غير مكتسبة من سبب وهذا من قبيل القياس الخفى فى المجربات والفطريات التى قياساتها معها.

ثمّ لايخفى أنّه ليس كل ما يسمى مشهوراً هو من مبادى الجدل، فإنّ الشهرة تختلف بحسب إختلاف الأسباب فى كيفية تأثيرها فى الشهرة، وبهذا الإعتبار تنقسم المشهورات إلى ثلاثة أقسام:

١ ـ المشهورات الحقيقية: وهى التى لا تزول شهرتها بعد التعقيب والتأمل فيها.

٢ ـ المشهورات الظاهرية: وهى المشهورات فى بادئ الرأى التى تزول شهرتها بعد التعقيب والتأمل مثل قولهم: «انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً»، فإنّه يقابله المشهور الحقيق وهو: «لاتنصر الظالم وإن كان أخاك».

٣ ـ الشبيهة بالمشهورات: وهى التى تحصل شهرتها لسبب عارض غير لازم تزول الشهرة بزواله فتكون شهرتها فى وقت دون وقت وحال دون حال، مثل استحسان الناس فى العصر المتقدم لإطلاق الشوارب تقليداً لبعض الملوك والأمراء، فلمّا زال هذا السبب زالت هذه العادة وزال الإستحسان.

ولايصلح للجدل إلاّ القسم الأوّل دون الأخيرين، أمّا الظاهرية فإنّما تنفع فقط فى صناعة الخطابة كما سيأتى، وأمّا الشبيهة بالمشهورات فنفعها خاص بالمشاغبة كما سيأتى فى صناعة المغالطة.

٨ ـ مقدمات الجدل

[إنّ] مقدمات القياس الجدلى يجوز أن تكون فى نفسها مشهورة، ويجوز أن تكون غير مشهورة ترجع إلى المشهورة.

والرجوع إلى المشهورة على نحوين:

أ ـ أن تكتسب شهرتها من المقارنة والمقايسة إلى المشهورة، وتسمى (المشهورة بالقرائن) والمقارنة بين القضيتين أمّا لتشابهما فى الحدود أو لتقابلهما فيها. وكل من التشابه والتقابل يوجب إنتقال الذهن من تصور شهرة إحداهما إلى تصور شهرة الثانية.

مثال التشابه: قولهم: إذا كان إطعام الضيف حسناً فقضاء حوائجه حسن أيضاً فإن حسن إطعام الضيف مشهور وللتشابه بين الإطعام وقضاء الحوائج تستوجب المقارنة بينهما إنتقال الذهن إلى حسن قضاء حوائج الضيف.

ومثال التقابل قولهم: إذا كان الإحسان إلى الأصدقاء حسناً كانت الإساءة إلى الإعداد حسنة. فإنّ التقابل بين الإحسان والإساءة وبين الأصدقاء والأعداء يستوجب إنتقال الذهن من حسن إحدى القضيتين إلى الأخرى بالمقارنة والمقايسة.

ب ـ أن تكون المقدمة مكتسبة شهرتها من قياس مؤلف من المشهورات منتج لها بأن تكون هذه المقدمة المفروضة مأخوذة من مقدمات مشهورة.

٩ ـ مسائل الجدل

كل قضية كان السائل قد أورد عينها فى حال سؤاله أو أورد مقابلها فإنّها تسمى (مسئلة الجدل) وبعد أن يسلم بها المجيب ويجعلها السائل جزأ من قياسه هى نفسها تسمى (مقدمة الجدل).

إذا عرفت ذلك فكل قضية لها إرتباط فى نقض الوضع الذى يراد نقضه تصلح أن تقع مورداً لسؤال السائل، ولكن بعض القضايا يجدربه أن يتجنبها نذكر بعضها:

(منها): أنّه لاينبغى للسائل أن يجعل المشهورات مورداً لسؤاله، فإنّ السؤال عنها

معناه جعلها فى معرض الشك والترديد وهذا ما يشجع المجيب على إنكارها ومخالفة المشهور.

و (منها): أنّه لاينبغى له أن يسأل عن ماهية الأشياء ولا عن لمّيتها (علّيتها) لأن مثل هذا السؤال إنّما يرتبط بالتعلم والإستفادة لا بالجدل والمغالبة.

١٠ ـ مطالب الجدل

إنّ الجدل ينفع فى جميع المسائل الفلسفية والإجتماعية والدينية والعلمية والسياسية والأدبية وجميع الفنون والمعارف وكل قضية من ذلك تصلح أن تكون مطلوبة به، ويستثنى من ذلك قضايا لاتطلب بالجدل:

منها (المشهورات الحقيقية المطلقة) لأنّها لما كانت بهذه الشهرة لايسع لأحد إنكارها والتشكيك بها حتى يحتاج إثباتها إلى حجّة.

ومن ينكر المشهورات لاتنفع معه حجّة جدلية لأن معنى إقامتها إرجاعها إلى القضايا المشهورة وقد ينكرها أيضاً.

نعم قد يطلب المشهور بالقياس الجدلى فى مقابل المشاغب كما تطلب القضية الأوّلية بالبرهان فى مقابل المغالط.

أمّا المشهورات المحدودة أو المختلف فيها فلا مانع من طلبها بالحجة الجدلية فى مقابل من لايراها مشهورة أو لايعترف بشهرتها، لينبهه على شهرتها بما هو أعرف وأشهر.

ومنها (القضايا الرياضية ونحوها) لأنّها مبتنية على الحس والتجربة، فلا مدخل للجدل فيها ولا معنى لطلبها بالمشهورات كقضايا الهندسة والحساب والكيمياء والميكانيك ونحو ذلك.

١١ ـ أدوات هذه الصناعة

عرفنا فيما سبق أن الجدل يعتمد على المسلمات والمشهورات غير أن تحصيل ملكة هذه الصناعة ليس بالأمر الهين كما قد يبدو لأوّل وهلة. بل يحتاج إلى مران طويل حتى تحصل له الملكة شأن كل ملكة فى كل صناعة. ولهذا المران موارد أربعة هى أدوات للملكة إذا إستطاع الإنسان أن يجوز عليها فإنّ لها الأثر البالغ فى حصول الملكة.

ونحن واصفون هنا هذه الأدوات. وليعلم الطالب أنّه ليس معنى معرفة وصف هذه الأدوات أن يكون حاصلاً عليها عملاً، بل لابد من السعى لتحصيلها بنفسه عملاً وإستحضارها عنده.

والأدوات الأربع المطلوبة هى كمايلى:

(الأداة الأولى): أن يستحضر لديه أصناف المشهورات من كل باب ومن كل مادّة على إختلافهاويعدها فى ذاكرته لوقت الحاجة، وأن يفصل بين المشهورات المطلقة وبين المحدودة عند أهل كل صناعة أو مذهب. وأن يميز بين المشهورات الحقيقية وغيرها، وأن يعرف كيف يستنبط المشهور ويحصل على المشهورات بالقرائن وينقل حكم الشهرة من قضية إلى أخرى.

وممّا ينبغى أن يعلم أن هذه الملكة (ملكة إستحضار المشهور عند الحاجة) يجوز أن تتبعض بأن تكون مستحضرات المجادل خاصة بالموضوع المختص به: فالمجادل فى الأمور الدينية مثلاً يكفى أن يستحضر المشهورات النافعة فى موضوعه خاصة.

(الأداة الثانية): القدرة والقوة على التمييز بين معانى الألفاظ المشتركة والمنقولة والمشككة والمتواطئة والمتباينة والمترادفة وما إليها من أحوال الألفاظ، والقدرة على

تفصيلها على وجه يستطيع أن يرفع ما يطرء من غموض وإشتباه فيها حتى يتبين وجه الإشتراك أو التشكيك أو غير ذلك من الأحوال.

وهناك أصول وقواعد قد يرجع إليها لمعرفة أحوال اللفظ، لايسعها هذا الكتاب المختصر.

ولأجل أن يتنبه الطالب لهذه الأبحاث نذكر مثالاً لذلك: فنقول:

لو إشتبه لفظ في كونه مشتركاً لفظياً أو معنوياً فإنّه قد يمكن رفع الإشتباه بالرجوع إلى إختلاف اللفظ بحسب إختلاف الإعتبارات، مثل كلمة (قوة) فإنّها تستعمل بمعنى القدرة كقولنا قوة المشي والقيام مثلاً، وتستعمل بمعنى القابلية والتهيؤ للوجود مثل قولنا الأخرس ناطق بالقوة والبذرة شجرة بالقوة، فلو شككنا في أنّها موضوعة لمعنى أعم أو لكل من المعنيين على حدة، فإنّه يمكن أن نقيس اللفظ إلى ما يقابله فنرى في المثال أن اللفظ بحسب كل معنى يقابله لفظ آخر وليس له مقابل واحد، فمقابل القوة بالمعنى الأوّل الضعف ومقابلها بالمعنى الثاني الفعلية. ولتعدد التقابل نستظهر أن لها معنيين لا معنى واحداً وإلا لكان لها مقابل واحد.

(الأداة الثالثة): القدرة والقوة على التميز بين المتشابهات سواء كان التميز بالفصول أو بغيرها. وتحصل هذه القوة بالسعي في طلب الفروق بين الأشياء المتشابهة تشابها قريباً لاسيّما في تحصيل وجوه إختلاف أحكام شئ واحد بل تحصل بطلب المباينة بين الأشياء المتشابهة بالجنس.

وتظهر فائدة هذه الأداة في تحصيل الفصول والخواص للأشياء فيستعين بذلك على الحدود والرسوم. وتظهر الفائدة للمجادل كما لو إدعى خصمه مثلاً أن شيئين لهما حكم واحد بإعتبار تشابهها فيقيس أحدهما على الآخر، أو إنّ الحكم ثابت للعام الشامل لهما فإنّه أي المجادل إذا ميز بينهما وكشف ما بينهما من فروق تقتضي إختلاف

أحكامهما ينكشف إشتباه الخصم ويقال له مثلاً: إن قياسك الذى إدعيته قياس مع الفارق.

مثاله ما تقدم فى بحث المشهورات فى دعوى منكر الحسن والقبح العقليين إذ إستدل على ذلك بأن لو كان عقلياً لما كان فرق بينه وبين حكم العقل بأن الكل أعظم من الجزء مع إنّ الفرق بينهما ظاهر. وقد أوضحنا هناك الفرق بين العقلين وبين الحكمين بما أبطل قياسه فكان قياساً مع الفارق.

(الأداة الرابعة): القدرة على بيان التشابه بين الأشياء المختلفة عكس الأداة الثالثة سواء كان التشابه بالذاتيات أو بالعرضيات. وتحصل هذه القدرة بطلب وجوه التشابه بين الأمور المتباعدة جداً أو المتجانسة وبتحصيل ما به الإشتراك بين الأشياء وإن كان أمراً عدمياً.

ويجوز أن يكون وجه التشابه نسبة عارضة. والحدود فى النسبة أمّا أن تكون متصلة أو منفصلة: أما المتصلة فكما لو كان شئ واحد منسوباً أو منسوباً إليه فى الطرفين، أو أنّه فى أحد الطرفين منسوباً وفى الثانى منسوباً إليه، فهذه ثلاثة أقسام: (مثال الأوّل) ما لو قيل: نسبة الإمكان إلى الوجود كنسبته إلى العدم و (مثال الثانى) ما لو قيل: نسبة البصر إلى النفس كنسبة السمع إليها. و (مثال الثالث) ما لو قيل: نسبة النقطة إلى الخط كنسبة الخط إلى السطح.

أمّا المنفصلة ففيما إذا لم يشترك الطرفان فى شئ واحد أصلاً كما لو قيل: نسبة الأربعة إلى الثمانية كنسبة الثلاثة إلى الستّة.

وفائدة هذه الأداة إقتناص الحدود والرسوم بالإشتراك مع الأداة السابقة. فإنّ هذه الأداة تنفع لتحصيل الجنس وشبه الجنس، والأداة السابقة تنفع فى تحصيل الفصول والخواص كما تقدم.

وتنفع هذه الأداة فى إلحاق بعض القضايا ببعض آخر فى الشهرة أو فى حكم آخر، ببيان ما به الإشتراك فى موضوعيهما، بعد أن يعلل الحكم بالأمر المشترك كما فى التمثيل.

وتنفع هذه الأداة أيضاً الجدلى فيما لو إدّعى خصمه الفرق فى الحكم بين شيئين، فيمكنه أن يطالب بإيراد الفرق، فإذا عجز عن بيانه لابد أن يسلم بالحكم العام ويذعن، وإن كان بحسب التحقيق العلمى لا يكون العجز عن إيراد الفرق بل حتى نفس عدم الفرق مقتضياً لإلحاق شئ بشبيهه فى الحكم.

المبحث الثانى: المواضع

١ ـ معنى الموضع:

للتعبير «بالموضع» أهمية خاصة فى هذه الصناعة، فينبغى أن نتقن جيداً معنى هذه اللفظة قبل البحث عن أحكامه، فنقول:

الموضع ـ بإصطلاح هذه الصناعة ـ هو الأصل أو القاعدة الكلية التى تتفرع منها قضايا مشهورة.

ولا يشترط فى الأصل (الموضع) أن يكون فى نفسه مشهوراً، فقد يكون وقد لا يكون وحينما تكون فى نفسه مشهوراً صحّ أن يقع ـ كالحكم المنشعب منه ـ مقدمة فى القياس الجدلى فيكون موضعاً بإعتبار ومقدمة بإعتبار آخر.

ومثال الموضع قولهم: «إذا كان أحد الضدين موجوداً فى موضوع كان ضدّه الآخر موجوداً فى ضد ذلك الموضوع». فهذه القاعدة تسمى موضعاً، لأنّه تنشعب منها عدة أحكام مشهورة تدخل تحتها مثل قولهم: «إذا كان الإحسان للأصدقاء حسناً فالإساءة إلى الأعداء حسنة أيضاً» وقولهم «إذا كانت معاشرة الجهال مذمومة

فمقاطعة العلماء مذمومة» ... وهكذا.

وأكثر المواضع ليست مشهورة، وإنّما الشهرة لجزئياتها فقط، والسر فى ذلك:

١ - أن تصور العام أبعد عن عقول العامة من تصور الخاص، فلابد أن تكون شهرة كل عام أقل من شهرة ما هو أخص منه، لأن صعوبة التصور تستدعى صعوبة التصديق. وهذه الصعوبة تمنع الشهرة وإن لم تمنعها فإنّها تقللها على الأقل.

٢ ـ إنّ العام يكون فى معرض النقض أكثر من الخاص، لأنّ نقض الخاص يستدعى نقض العام ولا عكس. ولهذا يكون الإطلاع على كذب العام أسهل وأسرع.

ولأجل التوضيح نجرب ذلك فى الموضع المذكور آنفاً.

فإنّا عند ملاحظة الأضداد نجد أن السواد والبياض مثلاً من الأضداد، مع أنّهما يعرضان على موضوع واحد وهو الجسم، لا أن البياض يعرض على نوع من الجسم مثلاً والسواد يعرض على ضدّه كما يقتضيه هذا الموضع.

إذن هذا الموضع كاذب لا قاعدة كلية فيه. فانظر كيف إطلعنا بسهولة على كذب هذا العام. أمّا الأحكام المشهورة المنشعبة منه كمثال الإحسان إلى الأصدقاء والإساءة إلى الأعداء فإنّ النقض المتقدم للموضع لايستلزم نقضها، لما قلناه أن نقض العام لا يستدعى نقض الخاص.

٢ ـ فائدة الموضع وسر التسمية:

وعلى ما تقدم يتوجه السؤال عن الفائدة من المواضع فى هذه الصناعة إذا كانت الشهرة ليست له.

والجواب إنّ الفائدة منه هى أن صاحب هذه الصناعة يستطيع أن يعد المواضع ويحفظها عنده أصولاً وقواعد عامة، ليستنبط منها المشهورات النافعة له فى الجدل

عند الحاجة للإبطال أو الإثبات. وإحصاء المواضع (القواعد العامة) أسهل وأجدى فى التذكر من إحصاء جزئياتها (المشهورات المنشعبة منها) ولذا قالوا ينبغى للمجادل ألا يصرح بالموضع الذى إستنبط منه المشهور بل يحتفظ به بينه وبين نفسه حتى لا يجعله معرضاً للنقض والرد، لأن نقضه ورده ـ كما تقدم ـ أسهل وأسرع.

ومن أجل هذا سمى الموضع موضعاً لأنّه موضع للحفظ والإنتفاع والإعتبار. وقيل إنّما سمّى موضعاً لأنّه يصلح أن يكون موضع بحث ونظر. وهو وجيه أيضاً. وقيل غير ذلك ولا يهمّ التحقيق فيه.

٣ـ أصناف المواضع:

جميع المواضع فى المطالب الجدلية إنّما تتعلق بإثبات شئ لشئ أو نفيه عنه أى تتعلق بالإثبات والإبطال وهذا على إطلاقه ممّا لا يسهل ضبطه وإعداد المواضع بحسبه. فلذلك وجب على من يريد إعداد المواضع وضبطها ليسهل عليه ذلك أن يصنفها ليلاحظ فى كل صنف ما يليق به من المواضع ويناسبه.

والتصنيف فى هذا الباب إنّما يحسن بتقسيم المحمولات حسبما يليق بها فى هذه الصناعة. وقد بحث المنطقيون هنا عن أقسام المحمولات بالأسلوب المناسب لهذه الصناعة وإن إختلف عن الأسلوب المعهود فى بحث الكليات.

ونحن لأجل أن نضع خلاصة لأبحاثهم وفهرساً لمباحثهم فى هذا الباب نسلك طريقتهم فى التقسيم فنقول:

إنّ المحمول إما أن يكون مساوياً للموضوع فى الإنعكاس[١] وإما أن لا يكون:

---

(١) معنى مساواة المحمول للموضوع فى الانعكاس أنّه يصدق المحمول كلّياً على جميع ما أمكن

و (الأوّل) لايخلو عن أحد أمرين:

(أ) ـ أن يكون دالاً على الماهية. والدلّ على الماهية أحـد شـيئين حـدّ أو إسم. والإسم ساقط عن الإعتبار هنا، لأن حمله على الموضوع حمل لفظى لا حقيق، فلا يتعلق به غرض المجادل. فينحصر الدال على الماهية فى (الحد) فقط.

(ب) ـ أن لا يكون دالاً على الماهية. ويسمى هنا (خاصة)، وقد يسـمى أيـضاً (رسماً)، لأنّه يكون موجباً لتعريف الماهية بتمييزها عن ماعداها.

و (الثانى) لايخلو أيضاً عن أحد أمرين:

(أ) ـ أن يكون واقعاً فى طريق ما هـو، ويسـمى هـنا (جـنساً) والجـنس بهـذا الإصطلاح يشمل الفصل بإصطلاح باب الكليات إذ لا فائدة تظهر فى هذا الفن بين الجنس والفصل.

وإنّما كان الفصل من أقسام ما ليس بمساو للموضوع، فإنّه بحسب مفهومه يصلح للصدق على غير الإنسان لو كان له النطق، فلم يكن مفهوماً مساوياً للإنسان. وبهذا الإعتبار يسمى هنا (جنساً).

(ب) ـ أن لا يكون واقعاً فى طريق ما هو، ويسمى (عرضاً). والعـرض شـامل للعرض العام وللعرض الذى هو أخص من الموضوع، إذ أن كلا منهما غـير مسـاو للموضوع.

وعلى هذا فالمحمولات أربعة: حد، وخاصة، وجنس وعرض. أمّا (النوع) فلا يقع محمولاً، لأنّه إما أن يحمل على الشخص أو على الصـنف، ولا إعـتبار بحـمله عـلى الشخص هنا، لأن موضوعات مباحث الجدل كليات. وأمّا الصنف فحمل النوع عليه

← أن يصدق عليه الموضوع ويصدق الموضوع كلّياً على جميع ما امكن أن يصدق عليه المحمول.

بمثابة حمل اللوازم، لأن النوع ليس نوعاً للصنف فيدخل النوع من هذه الجهة في باب العرض.

وعليه فالنوع بما هو نوع لايقع محمولاً في القضية، بل إنّما يقع موضوعاً فقط.

إذا عرفت أقسام المحمولات فاعلم أنّ المواضع منها مايخص الحد ومنها يخص الخاصة وهكذا باقي أقسام المحمولات. فتكون المواضع ـ على ما تقدم ـ أربعة أصناف:

ثم إنّ هناك مواضع عامة للإثبات والإبطال لاتخص أحد المحمولات الأربعة بالخصوص وتنفع في جميع المحمولات. وتسمى (مواضع الإثبات والإبطال). فيضاف هذا الصنف إلى الأصناف السابقة فتكون خمسة:

ثمّ لاحظوا أن كثيراً مايهمّ الجدلي إثبات أن هذا المحمول أشد من غيره أو أضعف أو أولى وغير أولى. فزادوا صنفاً سادساً وسموه (مواضع الأولى والآثر) ثم لاحظوا أنه قد يتوجه نظر الجدلي إلى إثبات الإتحاد بين الشيئين إما بحسب الجنس أو النوع أو العارض أو الوجود، فسموا المواضع في ذلك (مواضع هو هو).

وعلى هذا فتكون المواضع سبعة، وتفصيل هذه المواضع يحتاج إلى فن مستقل لا تسعه هذه الرسالة المختصرة.

ولأجل ألا نكون قد حرمنا الطالب من التنبه للمقصود من المواضع نذكر بعض المواضع لبعض الأصناف السبعة المتقدمة، ونحيله على الكتب المطولة في هذا الفن إذا أراد الإستزادة فنقول:

٤ ـ مواضع الإثبات والإبطال:

مواضع الإثبات والإبطال نفعها عام في جميع المحمولات كما تقدم. وإثبات وإبطال

الأعراض داخلة فى هذا الباب أيضاً. وأشهر المواضع فى هذا الباب عدوها عشرين موضعاً، وما ذكرناه من أمثلة المواضع فيما سبق هى من مواضع الإثبات والإبطال. ونذكر الآن مثالاً واحداً غيرها وهو:

إنّ العارض على المحمول عارض على موضوعه، فيمكن أن تثبت عروض شئ للموضوع بعروضه لمحموله وتبطل عروضه للموضوع بعدم عروضه لمحموله، فمثلاً يقال: الجمهور عاطفى، فالجمهور موضوع وعاطفى محمول. وهذا المحمول يوصف بأنّه تقوى فيه طبيعة المحاكاة فيثبت من ذلك أن الجمهور يوصف بأنّه تقوى فيه طبيعة المحاكاة.

ويقال أيضاً: السياسى نفعى. ثمّ إنّ هذا المحمول يوصف بأنّه يقدم منفعته الخاصة على المصلحة العامة، فيثبت أن السياسى يقدم منفعته الخاصة على المصلحة العامة.

ويقال أيضاً: الصادق عادل. ثمّ إنّ هذا المحمول لا يوصف بكونه ظالماً. فيبطل بذلك كون الصادق ظالماً.

ومعنى هذا الموضع أنّك تستنبط من مشهورين مشهوراً ثالثاً.

والمشهوران هما حمل المحمول على موضوعه وإتصاف المحمول بصفة كالمثالين الأوّلين.

فتستنبط المشهور الثالث وهو حمل صفة المحمول على الموضوع. أو المشهوران هما حمل المحمول على موضوعه وعدم إتصاف المحمول بصفة كالمثال الأخير، فتستنبط منهما المشهور الثالث وهو إبطال إتصاف الموضوع بتلك الصفة.

٥ـ مواضع الأولى والأثر:

اصل هذا الباب ترجيح شئ واحد من شيئين بينهما مشاركة فى بعض الوجوه.

والألفاظ المستعملة المتداولة فى التفضيل هى كلمة آثر وأولى وأفضل وأكثر وأزيد وأشرف وأقدم وما يجرى مجرى ذلك.

وما يقابل كل واحد منها، مثل الأنقص والأخس والأقل والأضعف وهكذا ولكل من كلمات التفضيل هذه خصوصية يطول الكلام فى شرحها.

وإنّما يحتاج إلى المواضع من هذا الباب فى الأمور التى لا يظهر فيها التفاضل لأوّل وهلة. وإلاّ فما هو ظاهر التفاضل فيه يكون إيراد المواضع لإثباته حشواً ولغواً.

وكثيراً مايقع التنازع بين الناس فى تفضيل شخص على شخص وشئ على شئ.

والتنازع تارة يكون من هو الأفضل مع الإتفاق على وجه الفضيلة، كان يتنازع فى أن حاتم الطائى أكثر كرماً أم معن بن زائدة مع الإتفاق بينهما على أن الكرم فضيلة وأنّه قد إتصفا بها معاً. ومثل هذا النزاع إنّما يتوقف على ثبوت حوادث تاريخية تكشف عن الأفضلية وليس على هذا الفن.

وأخرى يكون النزاع فى وجه الأفضلية كان يتنازعان فى أنّه أيهما أولى بأن يوصف بالكرم مع الإتفاق على أن معنا ـ مثلاً ـ يجود بفضل ماله وحاتماً بكل مايملك، ومع الإتفاق أيضاً على أن ما جاد به معن أكثر بكثير فى تقدير المال مما جاد به حاتم. وحينئذ يكون النزاع فى العبرة فى الأفضلية بالكرم هل هو بمقدار العطاء فيكون معن أفضل من حاتم أو بما يتحقق به معنى الإيثار فيكون حاتم أفضل.

ويمكن أن يتمسك القائل الأوّل بموضع فى هذا الباب، وهو (أن ما يفيد خيراً أكثر فهو آثر و أولى بالفضل)، فيكون معن أفضل. ويمكن أن يتمسك القائل الثانى بموضع آخر فيه، وهو «إن ما ينبعث من تضحية أكثر بالحاجة والنفس فهو آثر وأولى بالفضل» فيكون حاتم أفضل.

وهذا أقصى ما أمكن بيانه من المواضع، وعليك بالمطولات فى إستقصائها إن أردت ومن الله تعالى التوفيق.

المبحث الثالث: الوصايا

١ ـ تعليمات للسائل

تقدم فى الباب الأوّل من هو (السائل). وعليه ـ لتحصيل غرضه وهو الحصول على إعتراف (المجيب) ـ أن يتبع التعليمات الثلاثة الآتية:

١ ـ أن يحضر لديه ـ قبل توجيه السؤال ـ المواضع التى منها يستخرج المقدمة المشهورة اللازمة له.

٢ ـ أن يهيئ فى نفسه ـ قبل السؤال أيضاً ـ الطريقة والحيلة التى يتوسل بها لتسليم المجيب بالمقدمة والتشنيع على منكرها.

٣ ـ لما كان من اللازم عليه أن يصرح بما يضمره فى نفسه من المطلوب الذى يستلزم نقض وضع الخصم ـ فليجعل هذا التصريح آخر مراحل أسئلته وكلامه، بعد أن يأخذ من الخصم الإعتراف والتسليم بما يريد ويتوثق من عدم بقاء مجال عنده للإنكار.

ثمّ لأخذ الإعتراف طرق كثيرة، ينبغى أن يتبع إحدى الوصايا الآتية لتحقيقها:

١ ـ ألا يطلب من أوّل الأمر التسليم من الخصم بالمقدمة اللازمة لنقض وضعه. والسر فى ذلك أن المجيب حينئذ يتنبه إلى مطلوب السائل، فيسرع الإنكار ويعاند.

٢ ـ وإذا إنتهى به السؤال عن المطلوب، فلا ينبغى أيضاً أن يوجه السؤال رأساً عن نفس المطلوب خشية أن يشعر الخصم فيفرّ من الإعتراف، بل له مندوحة عن

ذلك بإتباع أحد الطرق والحيل الآتية:

(الأولى) ـ أن يوجه السؤال عن أمر أعم من مطلوبه، فإذا إعترف بالأعم ألزمه قهراً بالإعتراف بالأخص بطريقة القياس الإقترانى.

(الثانية) ـ أن يوجه السؤال عن أمر أخص، فإذا إعترف به، فبطريقة الإستقراء يستطيع أن يلزم خصمه بمطلوبه.

(الثالثة) ـ أن يوجه السؤال عن أمر يساويه، فإذا إعترف بـه، فـبطريقة التمـثيل يتمكن من إلزامه إذا كان ممن يرى التمثيل حجة.

(الرابعة) ـ أن يعدل عن السؤال عن الشئ إلى السؤال عما يشتق منه، مثل ما إذا أراد أن يثبت أن الغضبان مشتاق للإنتقام فقد ينكر الخصم ذلك لو سئل عنه فيدعى مثلاً: إنّ الأب يغضب على ولده ولا يشتاق إلى الإنتقام منه، فيعدل إلى السؤال عن نفس الغضب فيقال: أليس الغضب هو شهرة الإنتقام؟ فإذا إعترف بـه يـقول: إذن الغاضب مشته للإنتقام.

(الخامسة) ـ أن يقلب السؤال بما يوهم الخصم أن يريد الإعتراف منه بنقيض ما يريد كما لو أراد ـ مثلاً ـ إثبات إنّ اللذة خير، فيقول: أليست اللذة ليست خيراً؟

ولكل من هذه الحيل الخمس مواضع قد تنفع فيها إحداها ولا تنفع الأخرى. فعلى السائل الذكى أن يختار ما يناسب المقام.

٣ ـ ألا يرتب المقدمات فى المخاطبة ترتيباً قياسياً على وجه يلوح للخصم إنسباقها إلى المطلوب، بل ينبغى أن يشوش المقدمات ويخل بترتيبها فيراوغ فى الوصول إلى المطلوب على وجه لا يشعر الخصم.

٤ ـ أن يتظاهر فى سؤاله أنّه كالمستفهم الطالب للحقيقة المقدم للإنصاف على الغلبة بل ينبغى أن يلوح عليه الميل إلى مناقضة نفسه وموافقة خصمه لينخدع به الخصم

المعاند فيطمئن إليه.

٥ ـ أن يأتي بالمقدمات في كثير من الأحوال على سبيل مضرب المثل أو الخبر، ويدعى في قوله ظهور ذلك وشهرته، ليجد الخصم إن جحدها أمام الجمهور ممّا يوجب الإستخفاف به والإستهانة له، فيجبن عن إنكارها.

٦ ـ أن يخلط الكلام بما لا ينفع في مقصوده، ليضيع على الخصم ما يريده من المقدمة المطلوبة بالخصوص، والأفضل أن يجعل الحشو حقاً مشهوراً في نفسه، فإنّه يضطرّ إلى التسليم به.

٧ ـ أن من الخصوم من هو مغرور بعلمه معتد بذكائه، فمثل هذا الشخص ينبغى للسائل أن يمهد له بتكثير الأسئلة عما لاجدوى له في مقصوده، حتى إذا إستنفذ غاية جهده قد يتسرب إليه الملل والضجر فيضيع عليه وجه القصد أو يخضع للتسليم.

٨ ـ إذا إنتهى إلى مطلوبه من الإستلزام لنقض وضع الخصم فعليه أن يعبر عنه بأسلوب قوى الأداء لايشعر بالشك والترديد، ولايلقيه على سبيل الإستفهام، فإنّ الإستفهام هنا يضعف أسلوبه فيفتح به للخصم مجالاً لإنكار الملازمة أو إنكار المشهور فيرجع الكلام من جديد جذعاً.

٩ ـ أن يفهم نفسية الجماعات والجماهير من جهة أنّها تنساق إلى الأغراء وتتأثر ببهرجة الكلام حتى يستغل ذلك للتأثير فيها، وينبغى له أن يلاحظ أفكار الحاضرين ويجلب رضاهم بإظهار أن هدفه نصرتهم وجلب المنفعة لهم، ليسهل عليه أن يجرهم إلى جانبه.

١٠ ـ وهو آخر وصايا السائل ـ إذا ظهر على الخصم العجز عن جوابه وإنقطع عن الكلام فلايحسن منه أن يعقبه بكل كلام يظهر مغلوبيته وعجزه، فإن ذلك قد يثير الجمهور نفسه ويسقط إحترامه عندهم.

٢ ـ تعليمات للمجيب

إن (المجيب) ـ كما قدمنا ـ مدافع عن مهاجمة خصمه (السائل). والمدافع ـ غالباً ـ أضعف كفاحاً من المهاجم وأقرب إلى المغلوبية.

وعلى هذه فهمة المجيب أشق وأدق، واللازم له عدة طرق مترتبة يسلكها بالتدريج أوّلاً فأوّلاً و هى حسب الترتيب:

أوّلاً: أن يحاول الإلتفات على السائل، بأن يحور الكلام ـ إن إستطاع ـ فيعكس عليه الدائرة بتوجيه الأسئلة مهاجماً.

ثانياً: إذا عجز عن طريقة الأولى، يحاول أرباك السائل وإشغاله بأمور تبعد عليه المسافة كسباً للوقت كيما يعد عدته للجواب الشافى.

ثالثاً: إذا لم تنجح الطريقة الثانية يحاول ـ إن إستطاع ـ الإمتناع من الإعتراف بما يستلزم نقض وضعه. وينبغى أن يعلم إنّه لاضير عليه بالإعتراف بالمشهورات إذا كان وضعه مشهوراً حقيقياً، لأنّه لا يتوقع من المشهورات أن تنتج ما يناقض وضعه المشهور،

رابعاً: إذا وجد أن الطريقة الثالثة لا تنفع (وذلك عند ما يكون المسئول عنه الذى يحذر من الإعتراف به مشهوراً مطلقاً، لأنّ العناد فى مثله أكثر قبحاً من الإلتزام به) ـ فعليه ألاّ يعلن عن إنكاره له صراحة، فلا مناص له حينئذ من إتباع أحد الطريقين:

الأوّل): أن يعلن الإعتراف ولاضير عليه فى ذلك، لأنّه إن دلّ على شئ فإنّما يدلّ على ضعف وضعه الذى يلتزمه لا على قصور نفسه وعلمه، وهذا وإن كان من وجهة يكشف عن قصور نفسه إذ يلتزم بما لاينبغى الإلتزام به، ولكن ينبغى له لتلافى ذلك فى هذا الموقف أن يعلن أنّه طالب للحق ومؤثر للإنصاف والعدل له أو عليه.

(الثانى): إذا وجد أنّه يعزّ عليه إعلان الإعتراف فإنّ آخر ما يمكنه أن يفعله أن يتلطف فى أسلوب الإمتناع من الإعتراف، وذلك بأن يورى فى كلامه أو يقول مثلاً: إنّ أصحاب هذا المذهب الذى إلتزمه لايعترفون بذلك أو يقول: كيف يطلب منى الإعتراف وأنا بعد لم أوضح مقصودى فيؤجل ذلك إلى مراجعة أو مشاورة أو نحو ذلك من أساليب الهرب من التصريح بالإنكار أو من التصريح بالإعتراف.

خامساً: بعد أن تعزّ عليه جميع السبل من الهرب من الإعتراف فإنّه يبق له طريق واحد لاغير وهو مناقشة الملازمة بين المشهور المعترف به وبين نقض وضعه. وهذه مرحلة دقيقة شاقة تحتاج إلى علم ومعرفة وفطنة.

٣ـ تعليمات مشتركة للسائل والمجيب أو آداب المناظرة

(أوّلاً) ـ أن يكون ماهراً فى عدة أشياء:

١ ـ فى إيراد عكس القياس بأن يتمكن من جعل القياس الواحد أربعة أقيسة بحسب تقابل التناقض والتضاد.

٢ ـ فى إيراد العكس المستوى وعكس النقيض ونقض المحمول والموضوع. فإنّ هذا يفيده فى التوسع بإيراد الحجج المتعددة على مطلوبه أو إبطال مطلوب غيره.

٣ ـ فى إيراد مقدمات كثيرة لإثبات كل مطلوب من مواضع مختلفة وكذلك إبطاله. إلى غير ذلك من أشياء تزيد فى قوة إيراد الحجج المتعددة.

(ثانياً) ـ أن يكون لسناً منطيقاً يستطيع أن يجلب إنتباه الحاضرين وإنظارهم نحوه ويحسن أن يثير إعجابهم به وتقديرهم لبراعته الكلامية.

(ثالثاً) ـ أن يتخير الألفاظ الجزلة الفخمة ويتجنب العبارات الركيكة العامية ويتق

التمتمة والغلط في الألفاظ والأسلوب، للسبب المتقدم.

(رابعاً) ـ ألا يدع لخصمه مجال الإستقلال بالحديث فيستغل أسماع الحاضرين وإنتباههم له.

(خامساً) ـ أن يكون متمكناً من إيراد المثال والشواهد من الشعر والنصوص الدينية والفلسفية والعلمية وكلمات العظماء والحوادث الصغيرة الملائمة. وذلك عند الحاجة طبعاً.

(سادساً) ـ أن يتجنب عباراة الشتم واللعن، والسخرية والإستهزاء ونحو ذلك مما يثير عواطف الغير ويوقظ الحقد والشحناء.

(سابعاً) ـ ألا يرفع صوته فوق المألوف المتعارف فإن هذا لا يكسبه إلاّ ضعفاً ولا يكون إلاّ دليلاً على الشعور بالمغلوبية.

(ثامناً) ـ أن يتواضع في خطاب خصمه، ويتجنب عباراة الكبرياء والتعاظم والكلمات النابية القبيحة.

(تاسعاً) ـ أن يتظاهر بالإصغاء الكامل لخصمه، ولا يبدأ بالكلام إلاّ من حيث ينتهي من بيان مقصوده، فإنّ الإستباق إلى الكلام يربك على الطرفين سير المحادثة ويثير غضب الخصم.

(عاشراً) ـ أن يتجنب (حدّ الإمكان) مجادلة طلاب الرياء والسمعة ومؤثر الغلبة والعناد ومدعى القوة والعظمة: فإنّ هذا يعديه بمرضه ولايستطيع مع مثل هذا الشخص أن يتوصل إلى نتيجة مرضية. ولو إضطرّ إلى مجادلة مثل هذا الخصم، فلاضير عليه أن يستعمل الحيل في محاورته ويغالطه في حججه، بل لاضير عليه في إستعمال حتى مثل الإستهزاء والسخرية وإخجاله.

و (الوصية الأخيرة) لكل مجادل ـ مهما كان ـ ألا يكون همه إلاّ الوصول إلى الحق

وإيثار الإنصاف وأن ينصف خصومه من نفسه، ويتجنب العناد بالإصرار على الخطأ، فإنّه خطأ ثان.

وهذا أصعب شئ يأخذ الإنسان به نفسه، فلذلك عليه أن يستعين على نفسه بطلب المعونة من الله سبحانه فإنّه تعالى مع المتقين الصابرين.

الفصل الثالث: صناعة الخطابة

و هو يقع في ثلاثة مباحث: (١) في الأصول والقواعد (٢) في الأنواع (٣) في التوابع.

المبحث الأوّل: الأصول والقواعد

١ ـ وجه الحاجة إلى الخطابة

كثيراً ما يحتاج المشرّعون ودعاة المبادى والسياسيون ونحوهم إلى إقناع الجماهير فيما يريدون تحقيقه، إذ تحقيق فكرتهم أو دعوتهم لاتتم إلا برضا الجمهور عنها وقناعتهم بها، والجمهور لايخضع للبرهان ولا يقنع به، كما لا يخضع للطرق الجدلية، لأن الجمهور تتحكم به العاطفة أكثر من التعقل والتبصر.

وعليه فيحتاج من يريد التأثير على الجماهير في إقناعهم أن يسلك مسلكاً آخر غير مسلك البرهان والجدل المتقدمين بل لايقتصر هذا الأمر على الجمهور بما هو جمهور، فإنّ كل فرد من أفراد العامة إذا كان قليل الثقافة والمعرفة هو أبعد ما يكون من الإقتناع بالطرق البرهانية أو الجدلية، بل أكثر الخاصة المثقفين ـ و إن ظنوا في

أنفسهم المعرفة وحرية الرأى ـ ينجذبون إلى الطرق المقنعة المؤثرة على العواطف وينخدعون بها.

فيجب أن تكون المخاطبة التى يتلقاها الجمهور والعامى وشبهه من نوع لا تكون مرتفعة إرتفاعاً بعيداً عن درجة مثله. ولذا قيل: «كلم الناس على قدر عقولهم».

ولم تبق لنا صناعة تناسب هذا الغرض غير صناعة الخطابة، فإنّ الأسلوب الخطابى أحسن شئ للتأثير على الجمهور العامى.

فهذا وجه حاجتنا ـ معاشر الناس ـ إلى صناعة الخطابة.

٢ ـ وظائف الخطابة وفوائدها

إن وظائف الخطابة هو الدفاع عن الرأى وتنوير الرأى العام فى أى أمر من الأمور، والحض على الإقتناع بمبدأ من المبادى، والتحريض على إكتساب الفضائل والكمالات وإجتناب الرذائل والسيئات وإثارة شعور العامة وإيقاظ الوجدان والضمير فيهم. وبالإختصار وظيفتها إعداد النفوس لتقبل مايريد الخطيب أن تقتنع به.

وبهذا تعرف أن فائدة الخطابة فائدة كبيرة، بل هى ضرورة إجتماعية فى حياة الناس العامة.

٣ ـ تعريف هذه الصناعة وبيان معنى الخطابة

يمكن مما تقدم أن نتصيد تعريف صناعة الخطابة على النحو الآتى حسبما هو معروف عند المنطقيين:

«أنّه صناعة علمية بسببها يمكن إقناع الجمهور فى الأمر الذى يتوقع حصول التصديق به بقدر الإمكان».

والمراد من القناعة هو التصديق بالشئ مع الإعتقاد بعدم إمكان أن يكون له ما ينقض ذلك التصديق أو مع الإعتقاد بإمكان ما ينقضه إلاّ إنّ النفس تصير بسبب طرق المقنعة أميل إلى التصديق من خلافه. وهذا الأخير هو المسمى عندهم (بالظن) على نحو ما تقدم.

ثم إنّه ليس المراد من لفظ (الخطابة) التي وضعت لها هذه الصناعة مجرد معنى الخطابة المفهوم من لفظها في هذا العصر، وهو أن يقف الشخص ويتكلم بما يسمع المجتمعين بأي أسلوب كان، بل أسلوب البيان وأداء المقاصد بما يتكفل إقناع الجمهور هو الذي يقوّم معنى الخطابة وإن كان بالكتابة أو المحاورة كما يحصل في محاورة المرافعة عند القضاة.

٤ ـ أجزاء الخطابة

الخطابة تشتمل على جزئين، العمود والأعوان.

أ ـ (العمود) ـ ويقصدون بالعمود هنا قضايا الخطابة التي تتألف منها الحجة الإقناعية. وتسمى الحجة الإقناعية بإصطلاح هذه الصناعة (التثبيت) على ما سيأتي. وإنّما سمي عموداً فبإعتبار أنّه قوام الخطابة وعليه الإعتماد في الإقناع.

ب ـ (الأعوان) – ويقصدون بها الأقوال والأفعال والهيئات الخارجية عن العمود المعينة له على الإقناع المساعدة له على التأثير المهيئة للمستمعين على قبوله.

وكل من العمود والأعوان يعد في الحقيقة جزأ مقوماً للخطابة، لأن العمود وحده قد لايؤدى تمام الغرض من الإقناع.

ثم الأعوان على قسمين إما بصناعة وحيلة وإما بغير صناعة وحيلة. والأوّل يسمى (إستدراجات) فعلى ثلاثة أقسام: إستدراجات بحسب القائل أو بحسب القول

أو بحسب المستمع. والثانى يسمى (نصرة) و (شهادة). وهى على قسمين شهادة قول وشهادة حال. فهذه ستّة أقسام:

١ ـ العمود.

٢ ـ إستدراجات بحسب القائل.

٣ ـ إستدراجات بحسب القول.

٤ ـ إستدراجات بحس المستمع.

٥ ـ شهادة القول.

٦ ـ شهادة الحال.

فهذه الستّة تكون أجزاء الخطابة، فينبغى البحث عنها واحدة واحدة.

٥ ـ العمود

(العمود) ـ وقد تقدم معناه ـ يتألف من المظنونات أو المقبولات أو المشهورات أو المختلفة بينها.

وإستعمال (المشهورات) فى الخطابة بإعتبار مالها من التأثير على السامعين فى الإقناع. ولذا لايعتبر فيها إلاّ أن تكون مشهورات ظاهرية. وبهذا تفترق الخطابة عن الجدل. إذ الجدل لايستعمل فيه إلاّ المشهورات الحقيقية. وقد سبق ذلك فى الجدل.

وقلنا هناك: «إنّ الظاهرية تنفع فقط فى صناعة الخطابة» وإنّما قلنا ذلك فلأن الخطابة غايتها الإقتناع ويكتفى بما هو مشهور وإن كان مشهوراً فى بادى الرأى وتذهب شهرته بالتعقيب إذ ليس فيها رد وبدل ومناقشة وتعقيب، على العكس من الجدل المبنى على المحاورة والمناقشة فلا ينبغى فيه إستعمال المشهورات الظاهرية.

أمّا المظنونات والمقبولات فواضح إعتبارها فى عمود الخطابة.

٦ـ الإستدراجات بحسب القائل

وذلك بأن يظهر الخطيب قبل الشروع فى الخطابة بمظهر مقبول القول عندهم، ويتحقق ذلك على نحوين:

١ ـ أن يثبت فضيلة نفسه ـ إذا لم يكن معروفاً لدى المستمعين ـ إما بتعريفه هو لنفسه أو بتعريف غيره يقدمه لهم بالثناء. بأن يعرف نسبه وعلمه ومنزلته الإجتماعية أو وظيفته إذا كان موظفاً أو نحو ذلك.

ولمعرفة شخصية الخطيب الأثر البالغ ـ إذا كانت له شخصية محترمة ـ فى سهولة إنقياد المستمعين إليه والإصغاء له وقبول قوله، فإنّ الناس تنظر إلى من قال لا إلى ما قيل، وذلك إتباعاً لطبيعة المحاكاة التى هى من عزيزة الإنسان.

٢ ـ أن يظهر بما يدعو إلى تقديره وإحترامه، وتصديقه والوثوق بقوله: وذلك يحصل بأمور:

(منها) لباسه وهندامه، فاللازم على الخطيب أن يقدر المجتمعين ونفسياتهم فقد يقتضى أن يظهر بأفخر اللباس وقد يقتضى أن يظهر بمظهر الزاهد الناسك.

و (منها) ملامح وجهه وتقاطيع جبينه ونظرات عينيه وحركات يديه وبدنه، فإن هذه أمور معبرة ومؤثرة فى السامعين إذا إستطاع الخطيب أن يحسن التصرف بها حسبما يزيده من البيان والإقناع.

٧ـ الإستدراجات بحسب القول

وذلك بأن تكون لهجة كلامه مؤثرة مناسبة للغرض الذى بصدده إما برفع صوته أو بخفضه أو ترجيعه أو الإسترسال فيه بسرعة أو التأنى به أو تقطيعه. كل ذلك حسب

ما تقتضيه الحال من التأثير على المستمعين.

وحسن الصوت وحسن الإلقاء والتمكن من التصرف بنبرات الصوت وتغييره حسب الحاجة من أهم ما يتميز به الخطيب الناجح. وذلك فى أصله موهبة ربّانية يختص بها بعض البشر من غير كسب، غير إنّها تقوى وتنمو بالتمرين والتعلم كجميع المواهب الشخصية.

٨ـ الإستدراجات بحسب المخاطب

وذلك بأن يحاول إستمالة المستمعين وجلب عواطفهم نحوه ليتمكن قوله فيهم ويتهيئوا للإصغاء إليه، مثل أن يحدث فيهم إنفعالاً نفسياً مناسباً لغرضه كالرقة والرحمة أو القوة والغضب، أو يضحكهم بنكتة عابرة لتنفتح نفوسهم للإقبال عليه.

وإذا إضطر إلى التعريض بخصومه الحاضرين، فيظهر بأنّهم الأقلية القليلة، أو يتظاهر بأنّه لايعرف بأنّهم موجودون فى الإجتماع. أو أنّهم لاقيمة لهم ولا وزن عند الناس.

وليس شئ أفسد للخطيب من التعريض بذم المستمعين أو تحقيرهم أو التهكم بهم أو إخجالهم، فإنّ خطابه سيكون قليل الأثر أو عديمه أصلاً.

والخطيب الحاذق الناجح من يستطيع أن يمتزج بالمستمعين ويهيمن عليهم بأن يجعلهم يشعرون بأنّه واحد منهم وشريكهم فى السراء والضراء، وبأنّه يعطف على منافعهم ويرعى مصالحهم وبأنّه يحبهم ويحترمهم، لاسيما الخطيب السياسى والقائد فى الحرب.

٩ ـ شهادة القول

وهى تحصل إما بقول من يقتدى به مع العلم بصدقه كالنبى والإمام، أو مع الظن بصدقه كالحكيم والشاعر، وإما بقول الجماهير أو الحاكم أو النظارة، وذلك بتصديقهم

للخطيب أو تأييدهم له بهتاف أو تصفيق أو نحوها. وإما بوثائق ثابتة كالصكوك والسجلات والآثار التاريخية ونحوها.

وهذه الشهادة ـ على أنّها من الأعوان ـ تفيد بنفسها الإقناع. وقد تكون بنفسها عموداً لو صح أخذها مقدمة في الحجة الخطابية. وتكون حينئذ من قسم (المقبولات) التي قلنا إنّ الحجة الخطابية قد تتألف منها.

١٠ ـ شهادة الحال

وهذه الشهادة تحصل إما بحسب نفس القائل أو بحسب القول.

١ ـ ما هي بحسب القائل: إمّا لكونه مشهوراً بالفضيلة من الصدق والأمانة والمعرفة والتميز أو معروفاً بما يثير إحترامه أو الإعجاب به أو التقدير لما يقوله ويحكم به، كان يكون معروفاً بالبراعة الخطابية أو بالشجاعة النادرة أو بالثراء الكثير أو بالحنكة السياسية أو صاحب منصب رفيع أو نحو ذلك.

وأمّا لكونه تظهر عليه أمارات الصدق ـ وإن لم يكن معروفاً بأنحاء المعرفة السابقة ـ مثل أن تطفح على وجهه أسارير السرور إذا بشر بخير، أو علامات الخوف والهلع إذا أنذر بشرٍ، أو هيئة الحزن إذا أحدث عمّا يحزن ... وهكذا.

٢ ـ ما هي بحسب القول: مثل الحلف على صدق قوله والعهد أو التحدي كما تحدى نبينا الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم قومه أن يؤتوا بسورة أو آية من مثل القرآن المجيد وإذ عجزوا عن ذلك التجأوا إلى الإعتراف بصدقه.

١١ ـ الفرق بين الخطابة والجدل

لما كانت صناعة الخطابة وصناعة الجدل يشتركان في كثير من الأشياء إستدعى

ذلك التنبيه على جهات الإفتراق بينهما، لئلا يقع الخلط بينهما:

أمّا إشتراكهما ففى الموضوع، فإنّ موضوع كل منهما عام غير محدود بعلم ومسألة، ويشتركان أيضاً فى الغاية، فإنّ غاية كل منهما الغلبة، ويشتركان فى بعض مواد قضاياهما، إذ تدخل المشهورات فيهما كما تقدم.

أمّا إفترقهما ففى هذه الأمور الثلاثة نفسها:

١ ـ فى الموضوع: فإنّ الخطابة يستثنى من عموم موضوعها المطالب العلمية التى يطلب فيها اليقين، فإنّ إستعمال الأسلوب الخطابى فيها معيب مستهجن إذا كان المخاطب بها الخاصة، وإن جاز إستعمال الأسلوب الجدلى لإلزام الخصم وإفحامه أو لتعليم المبتدئين.

٢ ـ فى الغاية: فإنّ غاية الجدلى الغلبة بإلزام الخصم وإن لم تحصل له حالة القناعة وغاية الخطابة الغلبة بالإقناع.

٣ ـ فى المواد: فقد تقدم فى الكلام عن العمود بيان الفرق فيها، إذ قلنا: إنّ الخطابة تستعمل فيها مطلق المشهورات الظاهرية، وفى الجدل لا تستعمل إلاّ الحقيقية.

وهناك فروق أخرى لايهمنا التعرض لها. وسيأتى فى باب إعداد المنافرات التشابه بين الجدل والمنافرة بالخصوص والفرق بينهما كذلك.

١٢ ـ أركان الخطابة

أركان الخطابة المقومة لها ثلاثة: القائل (وهو الخطيب)، والقول (وهو الخطاب) والمستمع.

ثم المستمع ثلاثة أشخاص على الأكثر: مخاطب وحاكم ونظارة، وقد يكون مخاطباً فقط.

١ـ المخاطب، وهو الموجه إليه الخطاب وهو الجمهور أو من هو الخصم في المحاورة.

٢ـ الحاكم، وهو الذى يحكم للخطيب أو عليه، إما لسلطة عامة له فى الحكم شرعية أو مدنية، أو لسلطة خاصة برضاً الطرفين إذ يحكمانه.

٣ـ النظارة، وهم المستمعون المتفرجون الذين ليس لهم شأن الاتقوية الخطيب أو توهينه مثل أن يهتفوا له أو يصفقوا بإستحسان ونحوه حسبما هو عادة شعبهم فى تأييد الخطباء.

وليس وجود الحاكم والنظارة يلازم فى جميع أصناف الخطابة، بل فى خصوص المشاجرات كما سيأتى.

١٣ـ أصناف المخاطبات

إنّ الغرض الأصلى لصاحب الصناعة الخطابية ـ على الأغلب ـ إثبات فضيلة شئ ما أو رذيلته أو إثبات نفعه أو ضرره. ولكن لا أى شئ كان، بل الشئ الذى له نفع أو ضرر للعموم بوجه من الوجوه على نحو له دخالة فى المخاطبين وعلاقة بهم.

وهذا الشئ لا يخلو عن حالات ثلاث:

١ ـ أن يكون حاصلاً فعلاً، فالخطابة فيه تسمى (منافرة).

٢ ـ أن يكون غير حاصل فعلاً ولكنّه حاصل فى الماضى، فالخطابة تسمى (مشاجرة).

٣ ـ أن يكون غير حاصل فعلاً أيضاً ولكنّه يحصل فى المستقبل، فالخطابة فيه تسمى (مشاورة).

وهى أهمّ الأصناف.

فالمفاوضات الخطابية على ثلاثة أصناف:

١ ـ المنافرات: المتعلقة بالحاصل فعلاً. فإن قرر الخطيب فضيلته أو نفعه سميت (مدحاً)، وإن قرر ضد ذلك سميت (ذماً).

٢ ـ المشاجرات: وتسمى (الخصاميات) أيضاً، وهى المتعلقة بالحاصل سابقاً. ولابد أن تكون الخطابة لأجل تقرير وصول فائدته ونفعه أو ما فيه من عدل وإنصاف ولأجل تقرير وصول ضرره أو ما فيه من ظلم وعدوان. فمن الجهة الأولى تسمى الخطابة (شكراً) إما أصالة عن نفسه أو نيابة عن غيره. ومن الجهة الثانية تسمى الخطابة (شكاية) إما عن نفسه أو عن غيره. والمدافع يسمى (معتذراً) والمعترف به (نادماً).

٣ ـ المشاورات: المتعلقة بما يقع فى المستقبل. ولا محالة إنّ الخطابة حينئذ لابد أن تكون من جهة ما فيه من نفع وفائدة فينبغى أن يفعل، فتكون الخطابة فيه ترغيباً وتشويقاً وإذناً فى فعله. أو من جهة ما فيه من ضرر وخسارة فينبغى ألاّ يفعل، فتكون الخطابة فيه تحذيراً وتخويفاً ومنعاً من فعله.

فهذه الأنواع الثلاثة هى الأغراض الأصلية التى تقع للخطيب، وقد يتوصل إلى غرضه ببيان أمور تقع فى طريقه. وتكون ممهدة للوصول إليه ومعينة للإقناع وتسمى (التصديرات) مثل أن يمدح شيئاً أو شخصاً، فينتقل منه إلى المشاورة للتنظير بما وقع أو لغير ذلك.

١٤ ـ صور تأليف الخطابة ومصطلحاته

قد قلنا فى الجدل: إنّ المعول فى تأليف صوره غالباً على القياس والإستقراء وفى الخطابة أكثر ما يعول على القياس والتمثيل، وإن إستعمل الإستقراء أحياناً.

ولا يجب فى القياس وغيره عند إستعماله هنا أن يكون يقينياً من ناحية تأليفه، أى

لايجب أن يكون حافظاً لجميع شرائط الإنتاج، كما لو تألف القياس مثلاً على نحو الشكل الثانى من موجبتين مع أن الشكل الثانى من شروطه إختلاف المقدمتين بالكيف.

وكذلك قد يستعمل التمثيل فى الخطابة خالياً من جامع وكذلك يستعمل الإستقراء فيها بدون إستقصاء لجميع الجزئيات.

وبحسب تأليف صور الخطابة مصطلحات ينبغى بيانها، فنقول:

١ ـ (التثبيت). والمقصود به كل قول يقع حجة فى الخطابة ويمكن فيه أن يوقع التصديق بنفس المطلوب بحسب الظن، سواء كان قياساً أو تمثيلاً.

٢ ـ (الضمير). والمقصود التثبيت إذا كان قياسا. والضمير بإصطلاح المناطقة فى باب القياس كل قياس حذفت منه كبراه. ولما كان اللائق فى الخطابة أن تحذف من قياسها كبراه للإختصار من جهة ولا خفاء كذب الكبرى من جهة أخرى، سموا كل قياس هنا (ضميراً).

٣ ـ (التفكير). وهو الضمير نفسه، ويسمى (تفكيراً) بإعتبار إشتماله على الحد الأوسط الذى يقتضيه الفكر.

٤ ـ (الإعتبار). ويقصدون به التثبيت إذا كان تمثيلاً، فيقولون مثلاً: يساعد على هذا الأمر الإعتبار.

٥ ـ (البرهان). وهو كل إعتبار يستتبع المقصود بسرعة، فهو غير البرهان المصطلح عليه فى صناعة البرهان.

٦ ـ (الموضع). والمقصود به هنا كل مقدمة من شأنها أن تكون جزءً من التثبيت، سواء كانت مقدمة بالفعل أو صالحة للمقدمية. وهو غير الموضع المصطلح عليه فى صناعة الجدل.

ومعنى الموضع هناك يسمى (نوعاً) وسيأتى فى الباب الثانى. ولا بأس بالبحث عن الضمير والتمثيل إختصاراً هنا.

١٥ ـ الضمير

للضمير شأن خاص فى هذه الصناعة، فإنّ على الخطيب أن يكون متمكناً من إخفاء كبراه فى أقيسته أو إهمالها. إن باقى الصناعات قد تحذف الكبرى فى أقيستها لمجرد الإيجاز عند وضوح الكبرى، أمّا الخطابة فإنّ إخفاءها غالباً ما يضطر إليه الخطيب بما هو خطيب لأحد أمور:

١ ـ إخفاء عدم الصدق الكلى فيها، مثل أن يقول: «فلان يكف غضبه عن الناس فهو محبوب» فإنّه لو صرح بالكبرى وهى «كل من كف غضبه عن الناس هو محبوب لهم» ربّما لايجدها السامع صادقة صدقاً كلّياً، إذ قد يعرف شخصاً معيناً متمكناً من كف غضبه ومع ذلك لايحبه الناس.

٢ ـ تجنب أن يكون بيانه منطقياً وعلمياً معقراً، فلايميل إليه الجمهور الذى من طبعه الميل إلى الصور الكلامية الواضحة السريعة الخفيفة.

٣ ـ تجنب التطويل، فإن ذكر الكبرى غالباً يبدو مستغنياً عنه والجمهور إذا أحس أن الخطيب يذكر ما لا حاجة إلى ذكره أو يأتى بالمكررات يسرع إليه الملل والضجر والإستيحاش منه.

وبعد هذا، فلو اضطر الخطيب إلى ذكر الكبرى كما لو كان حذفها يوجب أن يكون خطابه غامضاً فينبغى أن يوردها مهملة حتى لا يظهر كذبها لو كانت كاذبة، وألا يوردها بعبارة منطقية جافة. وصناعة الخطابة تعتمد كثيراً على المقدرة فى إيراد الضمير أو إهمال الكبرى فمن الجميل بالخطيب أن يراقب هذا فى خطابه. وهذا ما

يحتاج إلى مران وصنعة وحذق. والله تعالى قبل ذلك هو المسدد للصواب الملهم للمعرفة.

١٦ ـ التمثيل

سبق أن قلنا فى الفصل ١٤: إنّ الخطابة تعتمد على القياس والتمثيل وفى الحقيقة تعتمد على التمثيل أكثر، نظراً إلى أنّه أقرب إلى أذهان العامة وأمكن فى نفوسهم وهو فى الخطابة يقع على أنحاء ثلاثة:

١ ـ أن يكون من أجل إشتراك الممثل به مع المطلوب فى معنى عام يظن أنّه العلة للحكم فى الممثل به وهذا النحو هو التمثيل المنطق الذى تقدم الكلام فيه آخر الجزء الثانى.

٢ ـ أن يكون من أجل التشابه فى النسبة فيهما، كما يقال مثلاً: كلما زاد تواضع المتعلم زادت معارفه بسرعة، كالأرض كلّما زاد إنخفاضها إنحدرت إليها المياه الكثيرة بسرعة.

وكل من هذين القسمين قد يكون الإشتراك والتشابه فى النسبة حقيقة، وقد يكون بحسب الرأى الواقع، كقوله تعالى، «مثل الذين حمّلوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل أسفاراً».

وقد يكون بحسب رأى يظهر ويلوح سداده لأوّل وهلة. ويعلم عدم صحته بالتعقيب، كقول عمر بن الخطاب يوم السقيفة: «هيهات لايجتمع إثنان فى قرن» والقرن بالتحريك الحبل الذى يقرن به البعيران، قال ذلك رداً على قول بعض الأنصار: «منا أمير ومنكم أمير» بينما أن هذا القائل غرضه أن الإمارة مرة لنا ومرة لكم لا على أن يجتمع أميران فى وقت واحد حتى يصح تشبيهه بإجتماع إثنين فى قرن.

على أنّه أية إستحالة في الممثل به وهو أن يجتمع بعيران في حبل واحد يقرنان به لو أراد هذا القائل إجتماع أميرين في آن واحد، فالإستحالة في الممثل نفسه لا في الممثل به.

٣ ـ أن يكون التمثيل بحسب الإشتراك بالإسم فقط، وقد ينطلي هذا أمره على غير المتنبه المثقف.

وهو مغالطة ولكن لابأس بها في الخطابة حيث تكون مقنعة وموجبة لظن المستمعين بصدقها.

مثاله ـ أن يحبّب الخطيب شخصاً ويمدحه لأن شخصاً آخر محبوب ممدوح له هذا الإسم. أو يتشاءم من شخص ويذمه لأن آخر له إسمه معروف بالشر والمساوى.

المبحث الثاني: الأنواع

١ ـ تمهيد

تقدم في الفصل ١٤ من الباب الأوّل: إنّ الموضع في إصطلاح هذه الصناعة كل مقدمة من شأنها أن تكون جزءاً من التثبيت. وأن ما هو بمنزلة الموضع في صناعة الجدل يسمى هنا (نوعاً). وهو أي النوع: كل قانون تستنبط منه المواضع.

مثلاً يقال لنقل الحكم من الضد إلى ضدّه (نوع)، إذ منه تستخرج المواضع الموصلة إلى المطلوب الخطابي فيقال مثلاً: إذا كان خالد عدوا فهو يستحق الإساءة فأخوه لما كان صديقاً فهو يستحق الإحسان. فهذه القضية (موضع) وهي من (نوع) نقل الحكم من الضد إلى ضدّه.

ثم إنّ الخطيب يلزمه أن يحضر لديه ويعد الأنواع لكي يستنبط منها ما يحتاجه من

المواضع.

وكل خطيب فى أى صنف من أصناف المفاوضات الخطابية له أنواع خاصة تخصه يستفيد منها فى خطابه، فلذلك إقتضى أن ننبه على بعض هذه الأنـواع للإسـتيناس وللتنبيه على نظائرها، فنقول:

٢ـ الأنواع المتعلقة بالمنافرات

تقدم فى البحث ١٣ معنى (المنافرات) أنّها التى تثبت مدحاً أو ذماً، إما للأشخاص أو للأشياء بإعتبار ما هو حاصل فى الحال، وإنّما سميت (منافرات) فلأن بها يـتنافر الناس ويختلفون، ويروم بعضهم قهر بعض بقوله وبيانه.

ومن هذه الناحية تشبه الخطابة الجدل، وإنّما الفرق من وجهين:

١ ـ أنّه فى الخطابة ينفرد الخطيب فى ميدانه، وفى الجدل يكون الكلام للخصمين سؤالاً وجواباً ورداً وبدلاً.

٢ ـ أن غرض الخطيب أن يبعث المستمعين على عمل الأفعال الحسنة والتنفر من الأفعال السيئة، والمجادل ليس غرضه إلاّ التغلب على خصمه.

إذا عرفت ذلك، فعلى الخطيب فى المنافرات أن يكون مطلعاً عـلى أنـواع جمـال الأشياء وقبحها واكل شئ جمال وقبح بحسبه. ففى الإنسان جماله بالفضائل وقـبحه بالرذائل، وباقى الأشياء جمالها بكمال صفاتها اللائقة بها وقبحها بنقصها.

وعلى الخطيب بالإضافة إلى ذلك أن يكون قادراً على مدح ما هو قبيح بمحاسن قد يظن الجمهور أنّها ممّا يستحق عليها المدح والثناء مثل أن يصور الحاكم المرتشى بأنّه يسهل بالرشوة أمور الناس ويقضى حوائجهم وهكذا يمكن تحـوير كـثير مـن الرذايل والنقائص إلى مايشبه أن يكون من الفضائل والكمالات فى نـظر الجـمهور.

وكذلك ـ على العكس ـ يمكن تحوير جملة من الفضائل إلى ما يشبه أن يكون من الرذائل والنقائص فى نظر الجمهور كوصف المحافظ على دينه بأنّه جاف متزمت أو رجعى خرافى وهكذا. والكثير من هذا يحتاج إلى حذلقة وبعد نظر.

وإذا عرفت وجوه مقتضيات المدح يمكن أن تعرف بمناسبتها وجوه مقتضيات الذم لأنّها أضدادها.

٣ـ الأنواع المتعلقة بالمشاجرات

تقدم معنى المشاجرات من أنّها تتعلق بالحاصل سابقاً. وذلك لبيان ما حدث كيف حدث؟ هل حدث على وجه جميل ممدوح أو على وجه مذموم؟ فتكون المشاجرة شكراً أو شكاية أو إعتذاراً أو ندماً و إستغفاراً.

و (الشكر) إنّما يكون بذكر محاسن ما حدث وكمالاته إنساناً أو غير إنسان، على حسب ما تقدم فى المنافرات.

وإنّما الذى ينبغى بيانه مايختص (بالشكاية) ثم الإعتذار والندم، فنقول:

لاتصح الشكاية إلاّ من الظلم والجور. وحقيقة الجور: «هو الإضرار بالغير على سبيل المخالفة للشرع بقصد وإرادة».

والمقصود من (الشرع) ما هو أعمّ من الشريعة المكتوبة وغير المكتوبة، والمكتوبة مثل الأحكام المنزلة الآلهية والقوانين المدنية والدولية، وغير المكتوبة ما تطابق عليها آراء العقلاء، أو آراء أمّة بعينها وكان المعتدى منها أو آراء قطره أو عشيرته أو نحو ذلك.

فما تطابق عليها آراء الجميع هى المشهورات المطلقة، والباقى هى من المشهورات الخاصة.

ثم (المخالفة للشرع) إما أن تقع فى المال أو العرض أو النفس، ثم إما أن تكون على شخص أو أشخاص معينين، أو تقع على جماعة إجتماعية كالدولة والوطـن والأمّـة والعشيرة.

وعلى هذه فينبغى للخطيب المشتكى أن يعرف معنى الجور وبواعثه وأسبابه، وما هى الأسباب التى تقتضى سهولته أو صعوبته، ومتى يكون عن إرادة وقصد، وكيف يكون كذلك. وكل هذه فيها أبحاث واسعة تطلب من المطولات.

وأمّا (الإعتذار) فحقيقته التنصل مما ذكره المتظلم المشتكى ودفع تظلمه. وهو يقع بأحد أمرين:

١ ـ إنكار وقوع الظلم رأساً.

٢ ـ إنكار وقوعه على وجه يكون ظلماً وجوراً.

وأمّا (الندم) فهو الإقرار والإعتراف بـالظلم، وقـد يسـمى إسـتغفاراً. وذلك بأن يلتمس العفو عن العقوبة والتفضل بإسقاط ما يلزم من غرامة ونحوها. وللإستغفار والإعتذار أساليب يطول شرحها.

٤ ـ الأنواع المتعلقة بالمشاورات

لما كانت غاية الخطيب فى المشاورة إقناع الجمهور على فعل ما هو خير لهم وفيه مصلحتهم. والاقلاع عن المساوى والشرور وما يضرهم ناسب ألا يبحث إلاّ عمّا يقع تحت إختيارهم من الخيرات والشرور، أو ماله مساس بإختيارهم وإن كان فى نفسه خارجاً عن إختيارهم.

والأنواع التى تتعلق بالمشاورات على قسمين رئيسين:

(القسم الأوّل) مايتعلق بالأمور العظام، وهى أربعة:

١ ـ (الأمور المالية العامة)، من نحو صادرات الدولة وارداتها، وما يتعلق فى دخل الأمّة ومصروفاتها. فالخطيب فيها ينبغى أن يطلع على القوانين التى تخصها وعلى العلوم التجارية والمالية وماله دخل فى زيادة الثروة أو نقصها.

٢ ـ (الحرب والسلم)، فالخطيب فيه لايستغنى عن معرفة القوانين العسكرية والعلوم الحربية وأصول تنظيم الجيوش وقيادتها، مع الإطلاع على تاريخ الحروب والوقايع، وسرنشوبها وإخمادها، والوسائل اللازمة للهجوم والدفاع، وما يتحقق به النصر وما يتمكن به النجاة من الهزيمة ونحو ذلك.

٣ ـ (المحافظة على المدن)، والعلوم التى تخصها ولايستغنى الخطيب عن معرفتها هى علوم هندسة البناء والمسح وتنظيم الشوارع، وما تحتاجه البلدة فى مجارى مياهها وتنويرها وتعبيد طرقها ونظافتها، ونحو ذلك.

٤ ـ (الإجتماعيات العامة)، كالشرايع والسنن من دينية أو مدنية أو سياسية. فى المصلحة الدينية ـ مثلاً ـ ينبغى للخطيب أن يكون عارفاً بالشريعة السماوية، حافظاً لآثارها مطلعاً على تاريخها ملماً بأصول العقائد وفروع تلك الشريعة.

أمّا لو كان خطيباً فى غاية سياسية أو نحوها، فينبغى أن يكون خبيراً بما يخصها من قوانين وعلوم وما يكتنفها من تاريخ وحوادث وتقلبات.

هذا، وإن حصر كل ماينبغى للخطيب فى باب الإجتماعيات من معرفة لا يسعه هذا المختصر وكفى ما أشرنا إليه.

ونزيد هنا أنّه على العموم من أهم ما يلزم له أن يكون مطّلعاً على الإجتماع وعلم النفس، وأهم من ذلك الخبرة فى تطبيقهما. وتشخيص نفسيات الجماهير المستمعين له، ومعرفة تاريخ من سبقه من القادة والرؤساء والإستفادة من تجاربهم منضمة إلى تجاربه الشخصية. وأهمّ من ذلك كلّه المواهب الشخصية، فإنّه كم من خطيب موهوب

يبز أعلم العلماء وهو لم يدرس علوم الإجتماع.

(القسم الثانى) الرئيسى مايتعلق بالأمور الجزئية:

وهى غير محدودة ولا معدودة، فلذلك لايمكن ضبطها، وإنّما يتبع فيها نباهة الخطيب وفطنته غير إنّها تشترك فى شئ واحد عام هو طلب صلاح الحال، فلذلك من جهة عامة ينبغى للخطيب أن يعرف:

(أوّلاً) ـ معنى صلاح الحال. مثل أن يقال أنّه فى الإنسان إستجماع الفضائل النفسية والجسمية أو الحصول على الخيرات والمنافع التى بها السعادة فى الدنيا والآخرة ... وهكذا على حسب إختلاف الآراء والأنظار فى معنى صلاح حال الإنسان.

(ثانياً) ـ الأمور التى بها يتحقق صلاح الحال، مثل فضيلة النفس بالحكمة والأخلاق ونحوها مما تقدم. ومثل فضيلة البدن بالصحة وقوة العضلات والجمال وإعتدال البنية ونحو ذلك.

(ثالثاً) ـ طرق إكتساب هذه الأمور واحدة واحدة. وأحسن الوسائل وأسهلها فى الحصول عليها مثل أن يعرف إنّ الحكمة والمعرفة تحصل بالجد والتحصيل والإخلاص للّه والتجرد عن مغريات الدنيا، وأن الصحة تحصل بالرياضة وتنظيم المأكولات ... وهكذا.

(رابعاً) ـ الأمور النافعة فى تحصيل تلك الخيرات والمعينة لوسائلها كالسعى وانتهاز الفرص والتضحية بكثير من اللذات، والصدق والأمانة. وبعكسها الأمور الضارة كالركون إلى الراحة والكسل وإيثار اللذة واللهو والبطالة ونحو ذلك.

(خامساً) ـ ما هو الأفضل من الخيرات والأنفع، وبأى شئ تتحقق الأفضلية، مثل أن الأعم الشامل أفضل مما هو دونه فى الشمول والدائم خير من غير الدائم ...

وهكذا.

هذه جملة الأنواع المتعلقة بأصناف الخطابة الثلاثة وهناك أنواع أخرى مشتركة يطول الكلام عليها أضربنا عنها إختصاراً.

المبحث الثالث: التوابع

١ ـ تمهيد

تقدم معنى العمود والأعوان، وذكرنا هناك أقسام الأعوان من الشهادة والإستدراجات وكل ذلك كان من أجزاء الخطابة.

وهناك وراء أجزاء الخطابة أمور خارجة عنها مزينة لها وتابعة ومتممة لها، بإعتبار ما لها من التأثير في تهيئة المستمعين لقبول قول الخطيب. وهي على الإجمال ترتبط كلها بنفس القول والخطابة. فلذلك تسمى (بالتوابع) وتسمى أيضاً (التحسينات) و (التزيينات).

وهي ثلاثة أنواع:

١ ـ ما يتعلق بنفس الألفاظ.

٢ ـ ما يتعلق بنظمها وترتيبها.

٣ ـ ما يتعلق بالأخذ بالوجوه.

ونحن نشير إلى هذه الأقسام ونوضحها على حسب هذا الترتيب فنقول:

٢ ـ حال الألفاظ

والمراد منها مايتعلق بهيئة اللفظ مفرداً كان أو مركباً، والتي ينبغي للخطيب أن

يراعيها، وأهمها الأمور الآتية:

١ ـ أن تكون الألفاظ مطابقة للقواعد النحوية والصرفية فى لغة الخطيب.

٢ ـ أن تكون الألفاظ من جهة معانيها صحيحة صادقة، بأن لاتشتمل ـ مثلاً ـ على المبالغات الظاهر عليها الكذب.

٣ ـ ألا تكون ركيكة الأسلوب، ولا متكلفاً بها على وجه تخرج عن المحاورة التى تصلح لمخاطبة العامة والجمهور.

٤ ـ أن تكون وافية فى معناها بلا زيادة وفضول، ولا نقصان مخل.

٥ ـ أن تكون خالية من الحشو الذى يفكك نظام الجمل وإرتباطها، أو يوجب إغلاق الكلام وصعوبة فهمه.

٦ ـ أن يتجنب فيها الإبهام والإيهام وإحتمال أكثر من معنى، إلاّ إذا كان سياسيّاً حينما يقضى موقفه عليه الفرار من مسئولية التصريح.

٧ ـ أن تكون معتدلة فى الإيجاز والإطناب، لأن الإيجاز قد يخل بالمعنى والتطويل يورث الملل.

٨ ـ أن تكون خالية من الألفاظ الغريبة والوحشية وغير المتداولة.

٩ ـ أن تكون مشتملة على المحسنات البديعية والإستعارات والمجازات والتشبيهات، فإن هذه كلّها لها الأثر الكبير فى طراوة الكلام وجاذبيته وحلاوته.

ولكن يجب أن يعلم إنّ الإستعارات والمحسنات ونحوها لا تخلو عن غرابة وبعد على فهم الناس فلا ينبغى الخروج بها عن حدّ الإعتدال وينبغى أن يراعى فيها الأقرب إلى طبع العامة.

١٠ ـ أن تكون الجمل مزدوجة موزونة المقاطيع، ومعنى الوزن هنا ليس الوزن المقصود به فى الشعر بل معادلتها على الوجوه الآتية. وهى على أنحاء متفاوتة

متصاعدة:

أ ـ أن تكون مقاطيع الجمل متقاربة فى الطول والقصر، وإن كانت حروفها وكلماتها غير متساوية، مثل قوله: «بكثرة الصمت تكون الهيبة وبالنصفة يكثر المواصلون».

ب ـ أن يكون عدد كلمات المقاطيع متساوية نحو «العلم وراثة كريمة، والآداب حلل مجددة».

ج ـ أن تكون الكلمات، بالإضافة إلى تساويها متشابهة وحروفها متعادلة نحو: «أقوى ما يكون التصنع فى أوائله، وأقوى ما يكون الطبع فى أواخره».

د ـ أن تكون المقاطيع مع ذلك فى المد وعدمه متعادلة نحو: «طلب العادة أفضل الأفكار، وكسب الفضيلة أفضل الأعمال، فالأفكار تعادل الأعمال فى المد».

هـ ـ أن تكون الحروف الأخيرة من المقاطيع متشابهة كما لو كانت مسجعة نحو «البصر على الفقر قناعة والصبر على الذل ضراعة».

وأحسن الأوزان فى الجمل أن تكون متعادلة مثنى أو ثلاث: أمّا ما زاد على ذلك فلايحسن كثيراً.

٣ـ نظم وترتيب الأقوال الخطابية

كل كلام يشمل على إيضاح مطلوب خطابياً أو غير خطابى لابد أن يتألف من جزئين أساسين هما: «الدعوى والدليل عليها. والنظم الطبيعى يقتضى تقديم الدعوى على الدليل وقد تقتضى مصلحة الإقناع العكس، وهذا أمر يرجع تقديره إلى نفس المتكلم. أمّا الأقوال الخطابية فالمناسب لها على الأغلب ـ بالإضافة إلى ذينك الجزئين ـ أن تشتمل على ثلاثة أمور أخرى: «تصدير وإقتصاص وخاتمة. ونحن نبينها

بالإختصار:

الأوّل ـ (التصدير)، وهو ما يوضع أمام الكلام ليكون بمنزلة الإشارة والإيذان بالغرض المقصود للخطيب. والفائدة منه إعداد المستمعين وتهيئتهم إلى التوجه نحو الغرض.

ولكن ينبغي للخطيب أو الكاتب ـ إذا رأى إنّ التصدير ممّا لابد منه ـ أن يلاحظ فيه أمرين:

١ ـ ألا يفتتح خطابه بما ينفر المخاطبين أو يثير سخطهم، كأن يأتي ـ مثلاً ـ بما يشعر بالتشاءوم في موضع التهنئة والفرح والسرور، أو ما يشعر بالسرور في موضع التعزية والحزن و نحو ذلك.

٢ ـ أن يحاول الإختصار جهد الإمكان بشرط أن يورده بعبارة مفهمة متينة، فإنّ الإطالة في التصدير يضجر المخاطبين فينقض عليه الغرض قبل الوصول إلى مطلوبه إلاّ إذا كان إستدراجه لهم يتوقف على الإطالة.

الثاني ـ (الإقتصاص)، وهو ما يذكر بياناً على التصديق بالمطلوب وشارحاً له بقصة صغيرة تؤيده، فإنّ القصة من أروع مايعين على الإقناع ويقرب الغرض إلى الأذهان. والسر أن في طبيعة الإنسان شهوة الإستماع إلى القصة فيلتذ بها.

ثم الخطيب أو الكاتب بعد الإقتصاص ينبغي أن يشرع في بيان ما يريد إقناع الجمهور به.

الثالث ـ (الخاتمة)، وهي أن يأتي بملخص ما سبق الكلام فيه وبما يؤذن بوداع المخاطبين من دعاء وتحية ونحوها حسبما هو مألوف.

ولا شك أن الخاتمة كالتصدير فيها تزيين للقول وتحسين له، لا سيما في الرسائل والمكاتبات.

٤ـ الأخذ بالوجوه

المقصود بالأخذ بالوجوه تظاهر الخطيب بأمور معبرة عن حاله ومؤثرة فى المستمع على وجه تكون خارجة عن ذات الخطيب وأحواله وخارجة عن نفس ألفاظه وأحوالها وتكون بصناعة وحيلة.

وهذا الأمر مع فرضه من الأمور الخارجة عن ذات الخطيب ولفظه، فهو له تعلق بأحدهما، فهو لذلك على نوعين:

١ ـ ما يتعلق بلفظه، والمقصود به مايخص هيئة أداء اللفظ وكيفية النطق به، فإنّ الخطيب الناجح من يستطيع أن يؤدى ألفاظه بأصوات ونبرات مناسبة للإنفعال النفسى عنده أو الذى يريد أن يتظاهر به، ومناسبة لما يريد أن يحدثه فى نفوس المخاطبين من إنفعالات وأن يلقيها بنغمات مناسبة لمقصوده والمعنى الذى يريد إفهامه للمخاطبين، فيرفع صوته عند موضع الشدة والغضب مثلاً ويخفضه عند موضع اللين، ويسرع به مرة ويتأنى أخرى، وبنغمة محزنة مرة ومفرحة أخرى ... وهكذا حسب الإنفعالات النفسية وحسب المقاصد.

وقد قلنا سابقاً فى الإستدراجات أن هذه أمور ليس لها قواعد مضبوطة ثابتة، بل هى تنشأ من موهبة يمنحها الله تعالى من يشاء من عباده تصقل بالمران والتجربة.

٢ ـ ما يتعلق بالخطيب، وهو ما يخص معرفته عند المستمعين وهيئته ومنظره الخارجى ليكون قوله مقبولاً. وقد تقدم ذكر بعضه فى الإستدراجات. وهو على وجهين قولى وفعلى:

أمّا القولى: فمثل الثناء عليه أو على رأيه وإظهار نقصان خصمه أو ما يذهب إليه وتقرير ما يقتضى إعتقاد الخير به والثقة بقوله.

وأمّا الفعلى فمثل الصعود على مرتفع كالمنبر، فإن مشاهدة الخطيب لها أكبر الأثر فى الأصغاء إليه وملاحقة تسلسل كلامه والإنطباع بأفكاره وإنفعالاته النفسية. وهكذا كل فعل له تأثير على مشاعر السامعين على نحو ما أشرنا إليه فى الإستدراجات.

ثمّ أنّه ينبغى أن يجعل من باب الأخذ بالوجوه (الشعر) فإنّه ـ كما سيأتى ـ آكد فى التأثير على العواطف وأمكن من القلوب.

الفصل الرابع: صناعة الشعر

تمهيد:

إنّ الشعر صناعة لفظية تستعملها جميع الأمم على إختلافها. والغرض الأصلى منه التأثير على النفوس لاثارة عواطفها: من سرور وإبتهاج، أو حزن وتألم، أو إقدام وشجاعة، أو غضب وحقد، أو نحو ذلك من إنفعالات النفس.

والركن المقوم للكلام الشعرى المؤثر فى إنفعالات النفوس ومشاعرها أن يكون فيه تخييل وتصوير، إذ للتخييل والتصوير الأثر الأوّل فى ذلك كما سيأتى بيانه. فلذلك قيل، إنّ قدماء المناطقة من اليونانيين جعلوا المادة المقومة للشعر القضايا المتخيلات فقط، ولم يعتبروا فيه وزناً ولا قافية.

أمّا العرب و ـ تبعتهم أمم أخرى إرتبطت بهم كالفرس والترك ـ فقد إعتبروا فى الشعر الوزن المخصوص المعروف عند العروضيين، وإعتبروا أيضاً القافية على ما هى معروفة فى علم القافية.

ولكن الذى صرح به الشيخ الرئيس فى منطق الشفاء أن اليونانيين كالعرب كانوا

يعتبرون الوزن فى الشعر.

والإنصاف إن إهمال الوزن والقافية يضعف القيمة الشعرية للكلام وإن جاز إطلاق إسم الشعر عليه إذا كانت قضاياه تخييلية.

تعريف الشعر

وعلى ما تقدم من الشرح ينبغى أن نعرف الشعر بما يأتى:

«أنّه كلام مخيل مؤلف من أقوال موزونة متساوية مقفاة».

وقلنا: (متساوية)، لأن مجرد الوزن من دون تساو بين الأبيات ومصارعها فيه لايكون له ذلك التأثير إذ يفقد مزية النظام فيفقد تأثيره.

فائدته

أن للشعر نفعاً كبيراً فى حياتنا الإجتماعية وذلك لا ثارة النفوس عند الحاجة فى هياجها، لتحصيل كثير من المنافع فى مقاصد الإنسان. ويمكن تلخيص أهم فوائده فى الأمور الآتية.

١ ـ إثارة حماس الجند فى الحروب.

٢ ـ إثارة حماس الجماهير لعقيدة دينية أو سياسية، أو إثارة عواطفه لتوجيهه إلى ثورة فكرية أو إقتصادية.

٣ ـ تأييد الزعماء بالمدح والثناء وتحقير الخصوم بالذم والهجاء.

٤ ـ هياج اللذة والطرب وبعث السرور والإبتهاج لمحض الطرب والسرور، كما فى مجالس الغناء.

٥ ـ إهاجة الحزن والبكاء والتوجع والتألم، كما فى مجالس العزاء.

٦ ـ إهاجة الشوق إلى الحبيب أو الشهوة الجنسية، كالتشبيب والغزل.

٧ ـ الإتعاظ عن فعل المنكرات وإخماد الشهوات، أو تهذيب النفس وترويضها على فعل الخيرات كالحكم والمواعظ والآداب.

السبب فى تأثيره على النفوس:

وبعد معرفة تلك الفوائد يبق أن نسأل عن شيئين، (الأوّل) عن السبب فى تأثير الشعر على النفس لا ثارة تلك الإنفعالات. و (الثانى) بماذا يكون الشعر شعراً أى مخيلاً؟ والجواب على السؤال الأوّل أن نقول:

إنّ الشعر قوامه التخييل، والتخييل ـ من البديهى ـ أنّه من أهم الأسباب المؤثرة على النفوس لأن التخييل أساسه التصوير والمحاكاة والتمثيل لما يراد من التعبير عن معنى، والتصوير له من الواقع فى النفوس ما ليس لحكاية الواقع بأداء معناه مجرداً عن تصويره، إذ التصوير والتمثيل يثير فى النفس التعجب والتخييل فتلتذ به وترتاح له.

وعلى هذا كلما كان التصوير دقيقاً معبراً كان أبلغ أثراً فى النفس. ولذا قالوا: إنّ الشاعر كالمصور الفنان الذى يرسم بريشته الصور المعبرة.

وحق أن نقول حينئذٍ: إنّ الشعر من الفنون الجميلة الغرض منه تصوير المعانى المراد التعبير عنها، ليكون مؤثراً فى مشاعر الناس، ولكنّه تصوير بالألفاظ.

بماذا يكون الشعر شعراً؟

إذا عرفت ما تقدم فلنعد إلى السؤال الثانى، فنقول: بماذا يكون الشعر شعراً أى مخيلاً؟

والجواب: إنّ التصوير فى الشعر كما ألمعنا إليه فى التمهيد يحصل بثلاثة أشياء:

١ ـ (الوزن): فإنّ لكلّ وزن شأناً فى التعبير عن حال من أحوال النفس ومحاكاته له، ولهذا السبب يوجب إنفعالاً فى النفس، فمثلاً بعض الأوزان يوجب الطيش والخفة، وبعضها يقتضى الوقار والهدوء، وبعضها يناسب الحزن والشجى، وبعضها يناسب الفرح والسرور.

فالوزن ـ على كل حال ـ بحسب ماله من إيقاعات موسيقية يثير التخيل واللذة فى النفوس. وإذا أدى الوزن بلحن ونغمة تناسبه مع صوت جميل كان أكثر إيقاعاً وأشدّ تأثيراً فى النفس.

٢ ـ المسموع من القول يعنى الألفاظ نفسها، فإن للفظ المسموع أيضاً تأثيراً فى التخييل إما من جهة جوهره كأن يكون فصيحاً جزلاً، أو من جهة حيلة بتركيبه، كما فى أنواع البديع المذكورة فى علمه، وكالتشبيه والإستعارة والتورية ونحوها المذكورة فى علم البيان.

٣ ـ نفس الكلام المخيل، أى معانى الكلام المفيدة للتخييل، وهى القضايا المخيلات التى هى العمدة فى قوام الشعر ومادّته التى يتألف منها.

وإذا إجتمعت هذه العناصر الثلاثة كان الشعر كاملاً، وبها يتفاضل الشعراء وتسمو قيمته إلى أعلى المراتب أو تهبط إلى الحضيض.

أكذبه أعذبه:

من المشهورات عند شعراء اللغة العربية قولهم «الشعر أكذبه أعذبه».

وقد إستخف بعض الأدباء المحدثين بهذا القول، ذهاباً إلى إنّ الكذب من أقبح الأشياء فكيف يكون مستملحاً، مضافاً إلى إنّ القيمة للشعر إنّما هى بالتصوير المؤثر فإذا كان كاذباً فليس فى الكذب تصوير لواقع الشئ.

وهذا النقد حق لو كان المراد من الشعر الكاذب مجرد الإخبار عن الواقع كـذباً، غير أن مثل هذا الإخبار ـ كما تقدم ليس من الشعر فى شئ وإن كان صادقاً، وإنّما الشعر بالتصوير والتخييل.

ولكن يجب أن نفهم أن تصوير الواقع تارة يكون بماله من الحقيقة الواقـعة بـلا تحوير ولا إضافة شئ على صورته. ومثل هذا يكون ضعيف التأثير على النفس ولا يوجب الإلتذاذ المطلوب.

وتارة أخرى، يكون بصورة تخـييلية ـ على ما نـوضحه فـيما بـعد ـ بأن تكـون كالصورة الكاريكاتورية التى تحكى صورة الشخص بملامحه المميزة له مع ما يفيض عليها المصور من خياله من تحريفات للتعبير عن بعض أخلاقه أو حالاته أو أفكاره أو نحو ذلك.

فهذا التعبير أو التصوير من جهة صادق ومن جهة أخرى كاذب، ولكنّه فى عين كونه كاذباً هو صادق.

وهذا من العجيب. ولكن معناه أن المراد الجدى من هذا التخييل صادقاً فى حين أن نفس التخييل الذى ينبغى أن نسميه المراد الإستعمالى كاذب. وليـتضح لك هـذا المعنى تأمل نظيره فى تصوير الصورة الكاريكارتورية، فإنّ المصور قد يـضفى عـلى الصورة ما يدل على الغضب أو الكبرياء من ملامح تخيلها المصور وليست هى حقيقية لصاحب الصورة بالشكل الذى تخيله المصور وهى مراد إستعمالى كاذب. أمّا المـراد الجدى، وهو بيان إنّ الشخص غضوب أو متكبر فإنّ التعبير عنه يكون صادقاً، لو كان الشخص واقعاً كذلك، فإذن إنّما التخييل الكاذب وقع فى المراد الإستعمالى لا الجدى.

وكذلك نقول فى الشعر، مثلاً قد يشبه الشعراء الخصر الدقيق بالشعرة الدقيقة، فهذا تصوير لدقة الخصر. فإن أريد به الإخبار حقيقة وّجداً عن أن الخصر دقيق كالشعرة

أى أنّ المراد الجدى هو ذلك، فهو كذب باطل وسخيف ولكن فى الحقيقة أن المراد الجدى منه إعطاء صورة للخصر الدقيق لبيان أن حسنه فى دقته يتجاوز الحد المألوف فى الناس وإنّما يكون هذا كاذباً إذا كان الخصر غير دقيق لأن الواقع يخالف المراد الجدى. أمّا المراد الإستعمالى وهو التشبيه بالشعرة فهو كاذب، ولاضير فيه ولا قبح مادام المراد به التوصل إلى التعبير عن ذلك المراد الجدى بهذه الصورة الخيالية.

وكلّما كانت الصورة الخيالية غريبة بعيدة تكون أكثر أثراً فى إلتذاذ النفس وإعجابها ولذا نقول: إنّ الشعر كلما كان مغرقاً فى الكذب فى المراد الإستعمالى بذلك المعنى من الكذب كان أكثر عذوبة، وهذا معنى (أكذبه أعذبه) لا كما ظنّه بعض من لا قدم له ثابتة فى المعرفة.

على أن التخييل وإن كان كاذباً فى مراده الجدى أيضاً فإنّه يأخذ أثره من النفس، كما سنوضحه فى البحث الآتى.

القضايا المخيلات وتأثيرها

إنّ المخيلات ليس تأثيرها فى النفس من أجل أنّها تتضمن حقيقة يعتقد بها بل حتى لو علم بكذبها فإنّ لها ذلك التأثير المنتظر منها، لأنّه مادام إنّ القصد منها هو التأثير على النفوس فى إحساساتها وإنفعالاتها فلا يهم ألا تكون صادقة، إذ ليس الغرض منها الإعتقاد والتصديق بها.

والجمهور والنفوس غير المهذبة تتأثر بالمخيلات أكثر من تأثرها بالحقائق العلمية، لأن الجمهور أو الفرد غير المهذب عاطفى أكثر من أن يكون متبصراً وهو أطوع للتخييل من الإقناع.

ألا ترى أنّ الكلام المخيل الشعرى قد يحبّب أمراً مبغوضاً للنفس وقد يبغض شيئاً

محبوباً لها وإعتبر ذلك فى إشمئزاز بعض الناس من أكلة لذيذة قد أقبل على أكلها فقيل له: إنّه وقع فيها بعض ما تعافه النفس كالخنفساء مثلاً أو شبهت له ببعض المهوعات. فإنّ الخيال حينئذ قد يتمكن منه فيعافها حتى لو علم بكذب ما قيل.

هل هناك قاعدة للقضايا المخيلات؟

قد تقدم أن قوام الشعر بثلاثة أمور: الوزن والألفاظ والمعانى المخيلة، فلابد لمن يريد أن يتقن صناعة الشعر من الرجوع إلى القواعد التى تضبط هذه الأمور فنقول:

أمّا (الوزن والألفاظ) فلها قواعد مضبوطة فى فنون معروفة يمكن الرجوع إليها، وليس فى علم المنطق موضع ذكرها، لأن المنطق إنّما يهمه النظر فى الشعر من ناحية تخييلية فقط.

وأمّا (الوزن) من ناحية ماهيته فإنّما يبحث عنه فى علم الموسيق. ومن ناحية إستعماله وكيفيته فإنّه يبحث عنه فى علم العروض.

وأمّا (الألفاظ) فهى من شأن علوم اللغة وعلوم البلاغة والبديع.

أمّا (القضايا المخيلات) فليس لها قاعدة مضبوطة يمكن تحريرها والرجوع إليها، إذ القضايا المخيلات ـ كما سبق ـ كلما كانت بعيدة نادرة وغريبة مستبعدة كانت أكثر تأثيراً فى التخييل وإلتذاذ النفس.

وعليه فالقضايا المخيلات لا يمكن حصرها فى قواعد مضبوطة، بل الشعراء فى كل واد يهيمون. وليس لهم طريق واحد مستقيم معلوم.

من أين تتولد ملكة الشعر؟

كل ما نعلمه عن هذه الملكة أنها موهبة ربانية كسائر مواهبه تعالى التى يختص بها

بعض عباده كموهبة حسن البيان أو الخطابة وما إلى ذلك.

غير أن هذه الموهبة ـ كسائر المواهب الآخرى ـ تبدأ فى تكوينها فى النفس كالبذرة لا يحس بها حتى صاحبها، فإذا اكتشفها صاحبها من نفسه صدفة وسقاها بالتعليم والتمرين تنمو وتستمر فى النمو، حتى قد تصبح شجرة باسقة توتى أكلها كل حين.

ولكن إكتشاف الموهبة ليس بالأمر الهين وقد يكتشفها الغير العارف قبل صاحبها نفسه.

صلة الشعر بالعقل الباطن:

والحق انّ الشاعر البارع ـ كالخطيب البارع ـ يستمد فى إبداعه من عقله الباطن اللاشعورى، فيتدفق الشعر على لسانه كالإلهام من حيث يدرى ولايدرى.

وليس الشعر والخطابة كسائر الصناعات الأخرى التى يبدع فيها الصانع عن رؤية وتأمل دائماً. وإلى هذا أشار صحار العبدى، لما سأله معاوية: ما هذه البلاغة فيكم؟ فقال: شئ يختلج فى صدورنا فتقذفه ألستنا كما يقذف البحر الدرر.

ومن أجل ما قلناه من إستمداد الشاعر من منطقه اللاشعور تجده قد لايواتيه الشعر. وهو فى أشد ما يكون من يقظته الفكرية ورغبته الملحة فى إنشائه. قال الفرزدق:

«قد يأتى علىّ الحين وقلع ضرس عندى أهون من قول بيت شعر».

وبالعكس قد يفيض الشعر ويتدفق على لسان الشاعر من غير سابق تهيئ فكرى، والشعراء وحدهم يعرفون مدى صحة هذه الحقيقة من أنفسهم.

الفصل الخامس: صناعة المغالطة

وفيها ثلاثة مباحث: المقدمات، وأجزاء الصناعة الذاتية، وأجزاء صناعة العرضية.

المبحث الأوّل: المقدمات

١ ـ معنى المغالطة وبماذا تتحقق

كل قياس نتيجته تكون نقضاً لوضع من الأوضاع يسمى بـإصطلاح المـنطقيين تبكيتاً[(١)] بإعتبار أنّه تبكيت لصاحب ذلك الوضع.

فإذا كانت مواده من اليقينيات، قيل له (تبكيت برهانى).

وإذا كانت من المسلمات والمشهورات قيل له (تبكيت جدلى).

وإذا لم تكن مواده من اليقينيات ولامن المشهورات والمسـلمات، أو كـانت مـنها ولكن لم تكن صورة القياس صحيحة على حسب قوانينه فلابد أن يكون القـياس حينئذٍ شبيهاً بالحق واليقين أو شبيهاً بالمشهورة مادة أو هيئة.

وعلى هذا، فهو إن كان شبيهاً بالبرهان سمى (سفسطائياً)، وصناعته (سفسطة).

وإن كان شبيهاً بالجدل سمى (مشاغبياً) وصناعته (مشاغبة).

وسبب كل من السفسطة والمشاغبة لايخلو عن أحد شيئين: أمّا الغلط حقيقة من القايس وأمّا تعمّد تغليط الغير وإيقاعه فى الغلط مع إنتباهه إلـى الغلط. وعلى كـل

(١) التبكيت لغة: التعنيف والتفريع إما بالسوط أو السيف، ويستعمل فى التعنيف بالكلام مجازاً.

منها يقال له (مغالط)، وقياسه (مغالطة)، بإعتبار أنّه فى كلا الحالين يكـون نـاقضاً لوضع ما.

وعلى هـذا، ف(المغالطـة) التـى نعنيها هـنـا تشـمـل القسـمين: الغـلط، وتـعمد التغليط.

ومن أجل ذلك الإعتبار (أى إعتبار نقضه لوضع ما) قيل له (تبكيت مـغالطى)، وإن كان فى الحقيقة تضليلاً لا تبكيتاً، كما قد يقال له بحسب غرض آخر (إمتحان أو عناد) كما سيأتى.

وأعلم أن سبب وقوع تلك المـواد فى القياس هو رواجها على العـقول، وسـبب الرواج مشابهتها للحق أو المشهور. ولا تروج على العقول فيشتبه عليها الحال لولا قلة التمييز وضعف الإنتباه، سواء كان قلّة التمييز من قبل نفس القايس أو من قـبل المخاطب.

والخلاصة: أنّه لولا قلة التمييز وضعف الإنتباه والقصور الذهنى لما تحققت مغالطة ولما تمت لها صناعة.

٢ ـ أغراض المغالطة

و (المغالطة) بمعنى تعمد تغليط الغير قد تقع عن قصد صحيح لمصلحة محمودة، مثل إختباره وإمتحان معرفته، فتسمى، (إمتحاناً)، أو مدافعته وتعجيزه إذا كـان مـبطلاً مصراً على باطله، فتسمى (عناداً).

وقد تقع عن غرض فاسد، مثل الرياء بالعلم والمعرفة والتظاهر فى حبها ومـثل طلب التفوق على غيره.

والذى يدفع الإنسان إلى هذا الرياء وطلب التفوق شعوره بالنقص من النـاحية

العلمية. فيريد فى دخيلة نفسه أن يعوض عن هذا النقص. وإذ يعرف من نفسه العجز عن التعويض بالطريق المستقيم وهو التعليم والمعرفة الحقيقية يلتجئ إلى التظاهر بما يسد نقصه بزعمه. أعاذنا الله تعالى من الأباطيل والأحابيل، وهدانا الصراط المستقيم.

٣ـ فائدة هذه الصناعة

ومع كل ما قلناه فإن لصناعة المغالطة فائدة لايستهان بها لدى أهل العلم، وذلك من ناحيتين:

١ ـ أنّه بها قد يتمكن الباحث من النجاة من الوقوع فى الغلط ويحفظ نفسه من الباطل، لأنّه إذا عرف مواضع المغالطة ومداخلها يعرف الطريق إلى الهرب من الغلط والإشتباه.

٢ ـ أنّه بها قد يتمكن من مدافعة المغالطين وكشف مداخل غلطهم.

ثمّ لهذه الصناعة فائدة أخرى، وهى أن يقدر بها على مغالطة المغالط ومقابلة المغالطين المشعوذين بمثل طريقتهم، كما قيل فى المثل المشهور «إنّ الحديد بالحديد يفلح».

٤ـ موضوع هذه الصناعة وموادها

ليس موضوع هذه الصناعة محدوداً بشئ خاص، بل تتناول كل ما تتعلق به صناعة البرهان والجدل: فموضوعاتها بإزاء موضوعاتهما، ومسائلها بإزاء مسائلهما بل إن مباديها بإزاء مباديهما أى أن مباديها مشابهة لمباديهما.

غير أن هاتين الصناعتين حقيقيتان، وهذه صورية ظاهرية، لأنّ المشابهة بحسب

الرواج والظاهر، كما قلنا سابقاً.

ومواد هذه الصناعة هى المشبهات والوهميات والوهميات من وجه داخلة فى المشبهات، بإعتبار التوهم فيها أن المعقولات لها حكم المحسوسات.

٥ـ أجزاء هذه الصناعة

ولهذه الصناعة جزء ان كالجزءين فى صناعة الخطابة: (أحدهما) كالعمود فى الخطابة وهى القضايا التى بذاتها تقتضى المغالطة، وهى نفس التبكيت ولنسمها (أجزاء الصناعة الذاتية).

(ثانيها) كالأعوان فى الخطابة، وهى ما تقتضى المغالطة بالعرض وهى الأمور الخارجة عن التبكيت، كالتشنيع على المخاطب وتشويش أفكاره بإخجاله والإستهزاء به، ونحو ذلك مما سيأتى. ولنسمها: (أجزاء الصناعة العرضية).

وقد عقدنا المبحث الثانى الآتى فى الأجزاء الذاتية والمبحث الثالث فى الأجزاء العرضية.

المبحث الثانى: أجزاء الصناعة الذاتية

تمهيد:

إعلم أن الغلط الواقع فى نفس التبكت وهو القياس المغالطى، إما إن يقع من جهة مادته، أن من جهة صورته، أو من الجهتين معاً.

ثمّ إن هناك غلطاً يقع فى القضايا وإن لم تؤلف قياساً.

ثمّ الغلط الواقع فى مادة القياس على ثلاثة أنواع:

١ ـ من جهة كذبها فى نفسها وقد التبست بالصادقة أو شناعتها فى نفسها وقد التبست بالمشهورة.

٢ ـ من جهة أنّها ليست غير النتيجة واقعاً مع توهم أنّه غيرها، فتكون مصادرة على المطلوب.

٣ ـ من جهة أنّها ليست أعرف من النتيجة مع ظن أنّها أعرف.

ثم إنّ النوع الأوّل أهم الأنواع وأكثر ما تقع المغالطات من جهته. وهو تارة يكون من جهة اللفظ وأخرى من جهة المعنى. فهذه جملة أنواع الغلط.

ثم يمكن إرجاع الأنواع الأخرى حتى الغلط من جهة صورة القياس إلى الغلط من جهة المعنى، فتقسم أنواع المغالطات إلى قسمين رئيسين:

١ ـ المغالطات اللفظية.

٢ ـ المغالطات المعنوية.

فنعقدهما فى بحثين:

١ ـ المغالطات اللفظية

إنّ الغلط من جهة لفظية إما أن يقع فى اللفظ المفرد أو المركب:

الأوّل) ـ ما فى اللفظ المفرد وهو على ثلاثة أنواع:

١ ـ ما يكون فى جوهر اللفظ من جهة إشتراكه بين أكثر من معنى، ويسمى (إشتراك الإسم).

٢ ـ ما يكون فى حال اللفظ وهيئته فى نفسه وذلك للإشتباه بسبب إتحاد شكله.

٣ ـ ما يكون فى حال اللفظ وهيئته ولكن بسبب أمور خارجة عنه

عارضة عليه.

وذلك للإشتباه بسبب إختلاف الإعراب والإعجام.

(الثانى) ـ ما فى اللفظ المركب وهو على ثلاثة أنواع أيضاً:

١ ـ ما يكون نفس التركيب يقتضى المغالطة. ويسمى (المماراة).

٢ ـ ما يكون توهم وجود التركيب يقتضيها. وذلك بأن يكون التركيب معدوماً فيتوهم أنّه موجود ويسمى (تركيب المفصل).

٣ ـ ما يكون توهم عدمه يقتضيها. وذلك بأن يكون التركيب موجوداً، فيتوهم أنّه معدوم ويسمى (تفصيل المركب).

فالمغالطات اللفظية ـ إذن ـ تنحصر فى ستة أنواع. فلنشر إليها بالترتيب المتقدم.

١ ـ المغالطة بإشتراك الإسم:

ليس المراد بالإشتراك هنا الإشتراك اللفظى المتقدم معناه فى الجزء الأوّل، بل المراد منه أن يكون اللفظ صالحاً للدلالة على أكثر من معنى واحد بأى نحو من أنحاء الدلالة، سواء كانت بسبب إشتراك اللفظى أو النقل أو المجاز أو الإستعارة أو التشبيه أو التشابه أو الإطلاق والتقييد أو نحو ذلك.

وأكثر إشتباه الناس وغلطهم ومغالطاتهم وخلافاتهم من أقدم العصور يرجع إلى هذه الناحية اللفظية.

ويطول علينا ذكر الأمثلة لهذا القسم. وحسبك كلمة الوجود والماهية فى علم الفلسفة، وكلمة الحسن والقبح والرؤية فى علم الكلام، وكلمة الحرية والوطن فى الإجتماعيات ... وهكذا.

ونستطيع أن نلتقط من كل علم وفن أمثلة كثيرة لذلك.

٢ ـ المغالطة فى هيئة اللفظ الذاتية:

وهى فيما إذا كان اللفظ يتعدد معناه من جهة تصريفه أو من جهة تذكيره وتأنيثه أو كونه إسم فاعل أو إسم مفعول. ولعدم تمييز أحدهما عن الآخر يقع الإشتباه والغلط، فيوضع حكم أحدهما للآخر. مثل لفظ (العدل) من جهة كونه مصدراً مرة وصفة أخرى. ولفظ (تقوم) من جهة كونه خطاباً للمذكر وللمؤنث الغائبة أخرى ... وهكذا.

٣ ـ المغالطة فى الإعراب والإعجام:

وهى فيما إذا كان اللفظ يتعدد معناه بسبب أمور عارضة على هيئة خارجة عن ذاته بأن يصحف اللفظ نطقاً أو خطا بإعجام أو حركات فى صيغته أو إعرابه. مثل ما قال الرئيس ابن سينا بما معناه: إنّ الحكماء قالوا أنّه تعالى بحت وجوده فصحفه بعضهم فظن أنّهم قصدوا يجب وجوده.

(تنبيه) إنّ النوعين الأخيرين يرجعان فى الحقيقة إلى الإشتباه من جهة الإشتراك فى اللفظ غير أنّها من جهة هيئته لا جوهره. ولما كان النوع الأوّل يرجع إلى جوهر اللفظ خصوه بإسم إشتراك الإسم. بل إنّ الأنواع الثلاثة الآتية ترجع من وجه إلى إشتراك اللفظ.

٤ ـ مغالطة المماراة:

وهى ما تكون المغالطة تحدث فى نفس تركيب الألفاظ. وذلك فيما إذا لم يكن إشتراك فى نفس الألفاظ والإشتباه فيها، ولكن بتركيبها وتأليفها يحصل الإشتراك والإشتباه. مثل قول عقيل لما طلب منه معاوية بن أبىسفيان أن يعلن سب أخيه على بن أبىطالب عليه السلام، فصعد المنبر وقال: أمرنى معاوية أن أسب علياً، ألا فالعنوه!. وهذا الإيهام جاء من جهة إشتراك عود الضمير، فأظهر أنّه إستجاب لدعوة معاوية وإنّما

قصد لعنه.

ومن قسم المماراة التورية والإستخدام المذكورين فى أنواع البديع:

٥ ـ مغالطة تركيب المفصل:

وهى ما تكون المغالطة بحسب توهم وجود تأليف بين الألفاظ المفردة وهو ليس بموجود. وذلك بأن يكون الحكم فى القضية مع عدم ملاحظة التأليف صادقاً، ومع ملاحظته كاذباً، فيصدق الكلام مفصلاً لا مركباً، فلذلك سمى هذا النوع (مغالطة تركيب المفصل).

وسماه الشيخ الطوسى (المغالطة بإشتراك القسمة).

وهو على نحوين: إما أن يكون التفصيل والتركيب فى الموضوع أو المحمول.

(الأوّل) ـ أن يكون الموضوع له عدة أجزاء وكل جزء منها له حكم خاص، والأحكام بحسب كل جزء صادقة، وإذا جعلنا الموضوع المركب من الأجزاء بما هو مركب كانت الأحكام بحسبه كاذبه كما يقال مثلاً:

الخمسة زوج وفرد.

وكل ما كان زوجاً وفرداً فهو زوج.

∴ الخمسة زوج.

وهذه النتيجة كاذبة مع صدق المقدمتين. والسر فى ذلك أنّ فى (الصغرى) الموضوع ـ وهو الخمسة ـ إذا لوحظ بحسب التفصيل والتحليل إلى إثنين وثلاثة صح الحكم عليه ـ بحسب كل جزء ـ بأنّه زوج وفرد، أى الإثنان زوج والثلاثة فرد. أمّا إذا لوحظ بحسب التركيب فليس عدد الخمسة بما هى خمسة الاّ فرداً، فيكون الحكم عليه بأنّه زوج وفرد كاذباً.

وكذلك فى (الكبرى) الموضوع ـ وهو ما كان زوجاً وفرداً ـ إن لوحظ بحسب

التفصيل والتحليل صح الحكم عليه بأنّه زوج، أمّا إذا لوحظ بحسب التركيب فالحكم عليه بأنّه زوج كاذب لأن المركب من الزوج والفرد فرد.

أمّا الموضوع فى النتيجة (الخمسة زوج) فلايصح أن يؤخذ إلاّ بحسب التركيب، لأن الحكم على أى عدد بأنّه زوج فقط أو فرد فقط لايصح إلاّ إذا لوحظ بما هو مركب. ولايصح أن يلاحظ بحسب التحليل والتفصيل إلاّ إذا حكم عليه بهما معاً أو بأنّه زوج وزوج أو بأنّه فرد وفرد. ومن هنا كان الحكم على الخمسة بأنّها زوج كاذباً.

فتحصل إنّ الموضوع فى الصغرى والكبرى لوحظ بحسب التفصيل والتحليل، ولذا كانتا صادقتين وفى النتيجة لوحظ بحسب التركيب فكانت كاذبة.

فإذا إشتبه الأمر على القايس أو المخاطب وركب ما هو مفصل وقعت المغالطة وكان الغلط:

(الثانى) ـ أن يكون المحمول له عدة أجزاء وكل جزء إذا حكم به منفرداً على الموضوع كان صادقاً، وإذا حكم بالجميع بحسب التركيب بينها كان كاذباً.

مثاله:

إذا كان زيدٌ شاعراً غير ماهر فى شعره، وكان ماهراً فى فن آخر، وهو الخياطة مثلاً، فإنّه يصح أن يحكم عليه بإنفراده بأنّه شاعر مطلقاً وبأنّه ماهر مطلقاً. فإذا جمعت بين الحكمين فى عبارة واحدة وقلت: زيد شاعر وماهر فإنّ هذه العبارة توهم أن هذا الحكم وقع بحسب التركيب بين الحكمين، أى أنّه شاعر ماهر فى شعره. وهو حكم كاذب حسب الفرض. ولكن إذا لوحظ بحسب التفصيل والتحليل إلى حكمين أحدهما غير مقيد بالآخر كان صادقاً.

٦ ـ مغالطة تفصيل المركب:

وهو ما تكون المغالطة بسبب توهم عدم التأليف والتركيب، مع فرض وجوده. وذلك بأن يكون الحكم فى القضية بحسب التأليف والتركيب صادقاً وبحسب التفصيل والتحليل كاذباً، فيصدق مركباً لا مفصّلاً. فلذا سمّى هذا النوع (مغالطة تفصيل المركب). وسماه الشيخ الطوسى (المغالطة بإشتراك التأليف).

مثاله: «الخمسة زوج وفرد».

فإنّه إنّما يصحّ إذا حمل الجزء ان معاً بحسب التركيب بينهما على الخمسة بأن تكون الواو عاطفة بمعنى جمع الأجزاء. وأمّا إذا حمل كل من الجزئين بإنفراده بحسب التفصيل والتحليل بأن تكون الواو عاطفة بمعنى الجمع بين الصفات كان الحكم كاذباً لأن عدد الخمسة ليس إلاّ فرداً.

فمن لاحظ الحمل فى مثل هذه القضية بحسب التفصيل والتحليل فقد كان غالطاً أو مغالطاً.

٢ ـ المغالطات المعنوية

نقصد بالمغالطة المعنوية كل مغالطة غير لفظية كما قدمنا. وهى على سبعة أنواع:

لأنّها تنقسم بالقسمة الأوّلية إلى قسمين:

أ ـ ما تقع فى التأليف بين جزئى قضية واحدة.

ب ـ ما تقع فى التأليف بين القضايا.

والأوّل له ثلاثة أنواع، والثانى له أربعة أنواع، فهذه سبعة أنواع، نذكرها بالتفصيل.

١ ـ إيهام الإنعكاس

وهو أن يوضع المحمول والموضوع أو التالى أو المقدم أحدهما مكان الآخر. وهذا ينشأ من عدم التمييز بين اللازم والملزوم والخاص والعام. وأكثر ما يقع ذلك فى الأمور الحسية.

مثلاً: لما كان عسل أصفر وسيالاً، فقط يظن الظان أن كل ما هو أصفر وسيال فهو عسل.

ولأجله أشترط المنطقيون فى العكس المستوى للموجبة الكلية أن تعكس إلى موجبة جزئية تجنباً عن هذا الغلط وضمانا لصدق العكس.

٢ ـ أخذ ما بالعرض مكان ما بالذات

وهو أن يوضع بدل جزء القضية الحقيق غيره مما يشتبه به، كعارضه ومعروضه أو لازمه وملزومه. ومن موارد ذلك:

١ ـ أن تكون لموضوع واحد عدة عوارض ذاتية له، فيحمل أحد هذه العوارض على العارض الآخر، بتوهم أنّه من عوارضه بينما هو فى الحقيقة من عوارض موضوعه ومعروضه.

مثلاً يقال: إنّ كلّ ماء طاهر، وإن كل ماء لايتنجس بملاقاة النجاسة إذا بلغ كراً فقد يظن الظان من ذلك: إنّ كل طاهر لايتنجس بملاقاة النجاسة إذا بلغ كراً.

فقد حذف هنا الموضوع وهو (الماء) ووضع بدله عارضه وهو (طاهر).

٢ ـ أن يكون لموضوع عارض، ولهذا العارض عارض آخر، فيحمل عارض العارض على الموضوع بتوهم أنّه من عوارضه بينما هو فى الحقيقة من عوارض عوارضه. مثلاً يقال الجسم يعرض عليه أنّه أبيض، والأبيض يعرض عليه أن مفرق للبصر، فيقال: الجسم مفرق للبصر. بينما أن الأبيض فى الحقيقة هو المفرق للبصر لا

الجسم بما هو جسم.

فقد حذف هنا الموضوع وهو الأبيض. ووضع بدله معروضه وهو الجسم.

٣ـ سوء إعتبار الحمل

وهو أن يورد الجــزء ليس على ما ينبغى وذلك بأن يوضع معه قيد ليس منه أو يحذف منه ما هو منه كقيده وشرطه.

فالأوّل، مثل ما قد يتوهمه بعضهم إنّ الألفاظ موضوعة للمعانى بما هى موجودة فى الذهن، فأخذ فى الموضوع قيد (بما هى موجودة فى الذهن)، بينما إنّ المـوضوع فى قولنا:

«المعانى وضعت لها الألفاظ» هى المعانى بما هى معان من حيث هى، لا بما هى موجودة فى الذهن.

والثانى ـ يحصل فى موارد إختلال إحدى الوحدات الثمـان المـذكورة فى شروط التناقض مثل ما حسبه بعضهم إنّ الماء مطلقاً لاينجس بملاقاة النجاسة، بينما إنّ الماء بقيد إذا بلغ كراً له هذا الحكم، فحذف قيد (إذا بلغ كراً).

٤ ـ جمع المسائل فى مسئلة واحدة

وهو الخلل الواقع فى قضايا ليس بقياس، بأن يقع الخلل فى القضية الواردة على نحو السؤال بحسب إعتبار نقيضها، كأن يورد السائل غير النـقيض طـرفاً للسـؤال مكان النقيض بينما يجب أن يكون النقيض هو الطرف له، فتكثر الأسئلة عنده بذلك حقيقة مع أنه ظاهراً لم يورد إلا سؤالاً واحدا، فتجتمع حـينئذ المسـائل فى مسـئلة واحدة.

توضيح ذلك: أنّ السائل إذا سأل عن طرفى المتناقضين فليس له إلا سؤال واحد عن الطرفين الايجاب والسلب، مثل أن يقول «أزيدٌ شـاعر أم لا؟». وليس لهـا إلا

جواب واحد إما إلا ثبات أو النفى «نعم! أولا!».

أما إذا ردد السائل بين غير المتناقضين مثل أن يقول «أزيد شاعر أم كاتب، فإن سؤاله هذا ينحل إلى سؤالين: أحدهما أكاتب هو أم لا؟ ثانيهما: أشاعر هـو أم لا؟ فيكون جمعاً لمسئلتين فى مسئلة واحدة.

وكلّما تعددت الأطراف المسئول عنها تعددت المسائل بحسبها.

وبقى أن نعرف لماذا يكون هذا من المغالطة؟ فنقول: أن ورود سؤال واحد ينحل إلى عدة أسئلة قد يوجب تحير المجيب ووقوعه فى الغلط بالجواب. وليس هذا التغليط من جهة كون التأليف بين هذه القضايا التى ينحل إليها السؤال قياسياً، بل هى بالفعل لا تؤلف قياساً، فلذلك جعلنا هذا النوع مقابلاً لأنـواع الخـلل الواقـع فى التأليـف القياسى الآتية.

نعم، قد تنحل قضية إلى قضيتين مثل قولهم (زيد وحده كاتب فإنّها قضية واحدة ظاهراً ولكنّها تنحل إلى قضيتين زيد كاتب وإن من سواه ليس بكاتب. ويمكـن أن يقال عنها جمع المسائل فى مسألة واحدة، بإعتباران كل قضية يمكن أن تسمى مسألة بإعتبار أنّها قد تطلب ويسأل عنها.

ولو أنّك جعلت مثلها جزء قياس فإنّ القياس الذى يتألف منها يكون مغالطة، كما لو قيل: «الإنسان وحده ضحاك. وكل ضحاك حيوان. ينتج الإنسان وحده حيوان» والنتيجة كاذبة مع صدق المقدمتين. وما هذا الخلل إلاّ لأن إحدى مقدمتيه من باب جمع المسائل فى مسألة واحدة.

وعليه يمكن أن يقال إن جمع المسائل فى مسألة واحدة ممّا يقع فى تأليف قياسى ويوجب المغالطة.

ولكن الحق أن هذا المثال ليس بصحيح وإن وقع فى كثير من كتب المنطق المعتبرة،

لأن هذا الخلل فى الحقيقة يرجع إلى (سوء التأليف) الاتى. ولا يكون هذا نوعاً مقابلاً للأنواع التى تخص التأليف القياسى. على أن الظاهر من تعبيرهم بالمسألة فى هذا الباب إرادة المسألة بمعناها اللغوى الحقيق، لا القضية مطلقاً وإن كانت خبراً، وإلاّ لحسن أن يقولوا: «جمع القضايا فى قضية واحدة».

٥ ـ سوء التأليف

وهو أن يقع خلل فى تأليف القياس إمّا من جهة مادته أو صورته. ويعرف سوء التأليف من معرفة شرائط القياس. فإنّه إذا عرفنا شرائطه وقواعده فقد عرفنا الخلل بفقد واحد منها. وهذا قد يكون واضحاً جلياً وقد يكون خفياً دقيقاً. وقد يبلغ من الخفاء درجة لا تنكشف إلاّ للخاصة من العلماء.

والقياس المورد بحسب المغالطة ليس بقياس فى الحقيقة. بل شبيه به.

وإنّما تتحقق صورة القياس الحقيق إذا إجتمعت فيه الأمور الآتية:

١ ـ أن تكون له مقدمتان.

٢ ـ أن تكون المقدمتان منفصلتين إحداهما عن الأخرى.

٣ ـ أن تكون كل من المقدمتين فى الحقيقة قضية واحدة لا أنّها تنحل إلى أكثر من قضية واحدة، لأن القياس لا يتألف من أكثر مقدمتين إلاّ إذا كان أكثر من قياس واحد أى قياس مركب.

٤ ـ أن تكون المقدمتان أعرف من النتيجة.

٥ ـ أن تكون حدوده (أى الأصغر والأكبر والأوسط) متمايزة.

٦ ـ أن يتكرر الحد الأوسط فى المقدمتين.

٧ ـ أن يكون إشتراك المقدمتين والنتيجة فى الحدين الأصغر والأكبر إشتراكاً حقيقياً.

٨ ـ أن تكون صورة القياس منتجة بأن تكون حاوية على شرائط الأشكال الأربعة.

فإذا كانت النتيجة كاذبة مع فرض صدق المقدمتين فلابد أن يكون كذبها لفقد أحد أمور المتقدمة فيجب البحث عنه لكشف المغالطة فيه إن أراد تجنّب الغلط والتخلص من المغالطة.

٦ ـ المصادرة على المطلوب:

وهى أن تكون إحدى المقدمات نفس النتيجة واقعاً، وإن كانت بالظاهر بحسب رواجها على العقول غيرها، كما يقال مثلاً: «كل إنسان بشر وكل بشر ضحاك» ينتج: كل إنسان ضحاك» فإنّ النتيجة عين الكبرى فيه. وإنّما يقع الإشتباه ـ لو وقع فى مثله ـ فلتغاير لفظى البشر والإنسان، فيظن إنّهما متغايران معنى، فيروج ذلك على ضعيف التمييز.

والمصادرة قد تكون ظاهرة وقد تكون خفية:

أمّا (الظاهرة) فعلى الأغلب تقع فى القياس البسيط، كالمثال المتقدم.

أمّا (الخفيّة) فعلى الأغلب تقع فى الأقيسة المركبة، إذ تكون النتيجة فيها بعيدة عن المقدمة فى الذكر، وكلّما كانت أبعد فى الذكر كانت المصادرة أخفى وأقرب إلى القبول.

مثال ذلك قولهم فى علم الهندسة:

إذا قاطع خط خطين متوازيين فإن مجموع الزاويتين الحادثتين الداخلتين من جهة واحدة يساوى قائمتين ... هذا هو المطلوب (أى نتيجة).

وقد يستدل عليه بقياس مركب بأن يقال مثلاً: لو لم يكن مجموعها يساوى قائمتين لتلاقى الخطان المتوازيان. ولو تلاقيان لحدث مثلث زاويتان منه فقط تساوى قائمتين. هذا خلف لأن المثلث دائماً مجموع زواياه يساوى قائمتين.

فإنّه بالأخير إستدل على تساوى مجموع الزاويتين الداخلتين من جهة واحدة للقائمتين بتساويهما للقائمتين. وهى مصادرة باطلة.

واعلم أنّ المصادرة إنّما تقع بسبب إشتراك الحد الأوسط مع أحد الحدين الآخرين فى واحدة من المقدمتين، فلابد أن تكون هذه المقدمة محمولها وموضوعها شيئاً واحداً حقيقة.

أمّا المقدمة الثانية فلابد أن تكون نفس المطلوب (النتيجة)، كما يتضح ذلك فى مثال القياس البسيط.

والمصادرة ـ على هذا ـ ترجع فى الحقيقة إلى انّ القياس يكون فيها مؤلفاً من مقدمة واحدة.

٧ـ وضع ما ليس بعلة علة:

تقدم فى بحث البرهان أن البرهان يتقوم بأن يكون الأوسط علة للعلم بثبوت الأكبر للأصغر، كما أنه يعتبر فيه المناسبة بين النتيجة والمقدمات وضرورية المقدمات.

فإن إختل أحد هذه الأمور ونحوها بأن يظنّ أن الحد الأوسط علة لثبوت الأكبر للأصغر أو يظن المناسبة بين النتيجة والمقدمات أو أنّها ضرورية، وليست هى فى الواقع كما ظن فإن كل ذلك يكون من باب وضع ما ليس بعلة علة. ويكون جعل القياس المؤلف على حسبها برهاناً مغالطة موجبة لتوهم أنّه برهان حقيق.

مثاله:

ماظنّه بعض الفلاسفة المتقدمين من جواز إنقلاب العناصر بعضها إلى بعض بإعتبار أن العناصر أربعة وهى الماء والهواء والنار والتراب. فقالوا بإنقلاب الهواء ماء والماء هواء، وإستدلوا على الأوّل بما يشاهد من تجمع ذرات الماء على سطح الاناء الخارجى عند إشتداد برودته فظنوا أن الهواء إنقلب ماء، وعلى الثانى

بما يشاهد من تبخر الماء عند ورود الحرارة الشديدة عليه، فظنو أن الماء إنقلب هواء.

وبإستدلالهم هذا قد وضعوا ما ليس بعلة علة. إذ حسبوا انّ العلّة فى الإنقلاب هو تجمع ذرات الماء على الاناء وتبخر الماء، بينما أن ما حسبوه علة ليس بعلة. فإنّ الماء إنّما يجتمع من ذرات البخار الموجودة فى الهواء والبخار هو ذرات الماء، فالماء لا الهواء تحول إلى ماء، أى إنّ الماء تجمع، وكذلك حينما يتبخر الماء بالحرارة يتحول إلى ذرات صغيرة من الماء هى البخار فالماء قد تحول إلى الماء لا إلى الهواء، أى الماء تفرق.

المبحث الثالث: أجزاء الصناعة العرضية

وهى الأمور الخارجة عن نفس متن التبكيت، ومع ذلك موجبة لوقوع الغير فى الغلط ويلتجئ إليها غالباً من يقصر باعه من مجاراة خصمه بالكلام المقبول أو القياس الذى عليه سمة البرهان أو الجدل. والحقد على الخصم والتعصب الأعمى لرأى أو مذهب هما اللذان يدعوان خفيف الميزان فى المعرفة إلى إتّخاذ هذه السبل فى المغالطة حينما يعجز عن المغالطة فى نفس القياس التبكيتى.

وعلى كل حال فإنّ هذه الأمور الخارجة عن التبكيت الموجبة للمغالطة يمكن إرجاعها إلى سبعة أمور:

١ ـ التشنيع على الخصم بما هو مسلم عنده أو بما إعترف به، وذلك بأن ينسبه إلى القول بخلاف الحق أو المشهور.

وهذا لا فرق بين أن يكون تشنيعه عليه بقول كان قد قاله سابقاً أو يجره إليه بسؤال أو نحوه، مثل أن يوجه إليه سؤالاً يردده بين طرفين غير مرددين بين النفى

والإثبات، فيكون لهما وجه ثالث أو رابع لا يذكره ويخفيه على الخصم، كأن يقول له مثلاً:

هل تعتقد أن طاعة الحكومة لازمة فى كل شئ أو ليست لازمة، فإن قال بالأوّل فقد تفرض الحكومة مخالفة ضميره أو واجبه الدينى والوطنى، وهذا شنيع، فيكون الإعتراف به مجالاً للتشنيع عليه، وإن قال بالثانى فإن هذا قد يوجب الإخلال بالنظام أو الوقوع فى المهالك. وهذا شنيع أيضاً فيكون الإعتراف به مجالاً للتشنيع عليه، وقد يغفل الخصم المسئول عن وجه ثالث فيه التفصيل بين الرأيين لينقذ نفسه من هذه الورطة.

٢ ـ أن يدفعه إلى القول الباطل أو الشنيع، بأن يخدعه ليقول ذلك وهو غافل فيوقعه فى الغلط، إما بسؤال أو محاورة يوهمه فيها خلاف الواقع والمشهور.

٣ ـ أن يثير فى نفسه الغضب أو الشعور بنقصه، فيربك عليه تفكيره وتوجه ذهنه، مثل أن يشتمه أو يقدح فيه أو يخجله أو يحقره أو يستهزئ به أو يسفهه أو يسأله عن أشياء يجهلها أو يلفت نظر الحاضرين إلى ما فيه من عيوب جسمية أو نفسية.

٤ ـ أن يستعمل معه الألفاظ الغريبة والمصطلحات غير المتداولة والعباراة المغلقة فيحيره ولايدرى ما يجيب به، فيغلط.

٥ ـ أن يدس فى كلامه الحشو والزوائد الخارجة عن الصدد، أو الكلام غير المفهوم أو يطول فى كلامه تطويلاً مملاً، بما يجعله يفقد الإحاطة بجميع الكلام وربط صدره بذيله.

٦ ـ أن يستعين على إسكاته وإرباكه برفع الصوت والصراخ وحركات اليدين وضرب أحدهما بالأخرى والقيام والقعود، ونحوها من الحركات المثيرة المهيجة والمربكة.

٧ ـ أن يعيره بعبارت تبدو أنّها تفقد ميزة آراء الخصم وصحتها فى نظر العامة، أو تحمله على التشكيك أو الزهد فيها، وهذا أمر يستعمله أكثر المتخاصمين من القديم. مثل تعبير خصوم أتباع آل البيت عنهم بالرافضة.

عصمنا الله تعالى من المغالطات وقول الزور إنّه أكرم مسئول.

إنتهى الجزء الثالث

وإنتهى تلخيص كتاب المنطق الشريف بعون الله الملك العزيز القادر الحكيم الغفور الرحيم أحمده حمداً كثيراً كما هو حقه وأنا عاجز عن ذلك، هدانا وإياكم إلى سبيل الرشاد وجعل كل سعينا لرضاه وذخيرة ليوم الجزاء إنّه ولى الضعفاء.